وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر– سعيدة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة و التنمية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم سياسية و العلاقات الدولية

التنمية الريفية في الجزائر
دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة

إعداد الطالب:

قدوري عامر

تحت إشراف الأستاذ:

دكتور يتيم محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

–الأستاذ: جمال زيدان..... رئيسا

–الأستاذ: يتيم محمد..... مؤطرا

–الأستاذ: عتيق الشيخ .....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

إهـــداء

الحياة بحر. وسفينة مشواري ترسوا فيها بعد طول انتظار

على ضفاف هذه المذكرة التي أتمنى شاطئها خير شاطئ

يزوره طالب العلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

التي أزيدها إفتخار... التي لو استطاعت أن توقد أصابعها

شمعا لتنير دربي وتحقق هدفي .....أمي الغالية أطال

الله في عمرها

إلى من احترق ساعده وأذاب عرق جبينه فكان سببا في

إنارة طريقي إلى العلم حالما دوما نتاج النجاح.....

أبي الحبيب اطال الله في عمره.

إلى اخوتي الأعزاء: محمد .عبد الكريم. احمد الجيلالي

و الكتاكيت أسماء و خلود و عبد الهادي .

وإلى رفقاء الدرب: مخطار و أمين وعمر وعامر .

اللذين تركو بصمة في حياتي..

و اهدائي الخاص الى من كان له الفضل في اتمام هذا العمل

دون ان انسى عائلة قدوري بلوفة.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي .

إلى كل من فتح هذه المذكرة للمطالعة.

قدوري عامر

شكر و عرفان

أول شكر لله عز و جل الذي أعانني بقدرته على انجاز هذه المذكرة

فـأنــار لــي الـدرب وجعـل كـل عسيـر يـسيـر والحمـد للـــه

أشكر المشرف على مذكرتي الأستاذ المحترم :" يتيم محمد "

الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة ..... إليك مني جزيل الشكر

وفائق الإحترام والتقديـر على حسـن التوجيـه و طيب المعاملة

كمـــا أتـقـدم بـأسـمـى معـانـي الشـكـــر و الإمـتـنـــان

إلـــى الـذيـن كـانـو عـونـــا لـي فـي إنجـاز هـذا العمـل .

الخطـــة

مقدمة

الفصل الأول :ماهية و مفهوم التنمية

المبحث الأول: ماهية التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية

المطلب الثاني: خصائص التنمية

المطلب الثالث: أشكال التنمية

المبحث الثاني :علاقة التنمية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الاول : علاقة التنمية بالاقتصاد

المطلب الثاني :علاقة التنمية بالسياسة

المطلب الثالث :علاقة التنمية بالمجتمع

المبحث الثالث: ماهية ومفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني : المقومات الأساسية للتنمية المحلية

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

خلاصة

الفصل الثاني: ماهية و مفهوم التنمية الريفية

المبحث الأول: التنمية الريفية مفاهيم أساسية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية

المطلب الثاني: أشكال التنمية الريفية

المطلب الثالث: أبعاد و عناصر التنمية الريفية المستدانة

المبحث الثاني: مشاكل التنمية الريفية و معوقاتها

المطلب الأول: مشاكل التنمية الريفية

المطلب الثاني: معوقات التنمية الريفية

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الأول: الزراعة قبل الاستقلال

المطلب الثاني: الزراعة بعد الاستقلال

المطلب الثالث : الزراعة على ضوء الاصلاحات

خلاصة

الفصل الثالث: التنمية الريفية في الجزائر(دراسة تطبيقية حول ولاية سعيدة)

المبحث الأول: السياسات المسطرة لبعث التنمية الريفية في الجزائر

المطلب الأول: السياسات الريفية ابتداءا من سنة 1991-2003.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية للتنمية الريفية 2004-2006م

المطلب الثالث: سياسة التجديد الريفي 2007-2010م

المبحث الثاني: التنمية الريفية في ولاية سعيدة

المطلب الاول : التعريف بولاية سعيدة

المطلب الثاني :واقع التنمية الريفية بولاية سعيدة

المطلب الثالث : الإحصائيات الخاصة بالتنمية الريفية لولاية سعيدة

الخاتمة

ملخص

المقدمة العامة

لقد حظي مفهوم التنمية بصفة عامة أو التنمية الريفية بصفة خاصة باهتمام العلماء و المخططين إلا أنه قد جاء في وقت متأخر نسبيا أو بالذات لدى دول العالم الثالث، لقد بقي هذا المفهوم سائدا حتى مطلع القرن العشرين الذي جاء بمثابة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية. فبرز لأول مرة أهمية العنصر البشري السوي في تحقيقها. حيث ساد الإيمان العميق لدى التنمويين بأن الإنسان الجائع و الجاهل و المريض جسمانيا ليس بمقدوره أن يدبر مصنعا أو يفتح ورشة أو يزرع حقلا، إلا أنا لا ننكر وجود اختلاف ما بين المجتمعات و الدول بعضها مع البعض الاخر في تحديدها و نظرتها لمفهوم التنمية. حيث تنظر لها بعض المجتمعات على أنها اقتصادية و بعمد البعض الاخر على انها اجتماعية بحتة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجتمعات تؤمن بأنها عمليات شاملة تستهدف كامل مناحي الحياة الانسانية الريفية.

إن المتتبع لأدبيات التنمية الريفية يلمح عظم الجهود المبذولة لإعطائها و تعريفها تعريفا دقيقا لمضمونها الحقيقي، حيث عرفها البنك الدولي عام 1974 : «بأنها استراتيجية نمو» موجهة نحو مجموعة مكانية تتطلب ان تكون مواجهتها لأسباب الفقر و الازدواجية في المناطق الريفية الشاسعة لكل الأسباب التي تتضمن معدلات ولادة مرتفعة و البطالة و سوء التشغيل و نقص المدخلات الزراعية و تدني التعليم والصحة وعدم وجود مؤسسات ريفية كفؤة.

إن بحث موضوع التنمية الريفية الذي الحديث عنه يجلب إليه الكثير من الفضول حول التوجه الجديد القديم للدولة الجزائرية بالاهتمام بالمناطق الريفية التي مشت سنوات طويلة، ولم يرى فيها إلا السلبية وعبئا ثقيل تدفع تكاليفه الدولة، إلا أنه و في الحقيقة الأمر و إذا ما نظرنا بتفحص معمق نجد بان الريف يمثل مجالا خصبا يتوفر على جميع الإمكانيات للنهوض به، و إذا ما راعينا الظروف الخاصة بطبيعته وأنجزنا مشاريع متلائم معه، حيث يتفق الجميع على أن الريف يلعب دور إيجابي في المساهمة الفعالة في أحداث توازنات بين المناطق . بمساهمة الريف نستطيع القضاء على هذا الزحف اللامتناهي الأطراف نحو المدينة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تنشأ وزارة منتدبة مكلفة بالتنمية الريفية ضمت الطاقم الحكومي حتى تعطي دفعا للمشاريع التنموية للمناطق المعزولة.

إن التحولات الملموسة التي طرأت على الدولة الجزائرية بتكريس المؤسسات الفعلية للنظام السياسي و منه الاقتصاد. أثر التحول إلى اقتصاد السوق ، الذي كان نتاج لمجموعة من الضغوطات الاقتصادية و الخارجية من طرف المؤسسات المالية العالمية، التي كان من الضروري الاستجابة بسبب العجز الواضح في التحديات و إفلاس العديد من المؤسسات الوطنية التي أصبحت عاجزة على إنتاج، كما يرجع سبب الأخر والجوهري إلى ارتفاع المديونية

الخارجية أو انخفاض سعر البترول 1986 إلى أدنى مستوياته ، الشيء الذي ولد هشاشة في الوضع الاقتصادي و الذي لم يبني على قواعد صلبة و متينة.

إن اتجاه الدولة نحو سياسة التصنيع خاصة الصناعات الثقيلة كالحديد و الصلب، المتمركز أساسا في المدن الكبرى خلق نوعا من السلبية، كون أن اليد العاملة الجزائرية تمتهن حرف الزراعة أما مجال التصنيع فهي لا تمتلك الخبرة فيه، و ظل الريف يعاني من التهميش في ظل السياسة التي انتهجتها الدولة، و الغياب الشبه الكلي للمشاريع و البرامج، نظرا لعدم قدرة الاقتصاد الريفي على الخروج للمواجهة نظرا لضعف القدرة على المنافسة بحكم غياب المشاريع التنموية ، فتردي معيشة السكان و ضعف القدرة الشرائية للمواطن بسبب غياب العمل المأجور ، كشف السلبيات و حجم المعاناة التي أصبحت ترهق كاهل المواطن الريفي البسيط هذاما جعل الدولة الجزائرية عاجزة عن تغطية احتياجات السكان وتفشي بذلك الفقر و البؤس لذي الغالبية منهم، فبعدما أصبحت محملة بأثقال مالية، التي صعبت من مهمة تخصيص ارادات مالية إضافية لتمويل المشاريع بالمناطق و الأقاليم الريفية.

1/ الاشكالية رئيسية:

انطلاقا مما سبق ، ما هو واقع التنمية الريفية في الجزائرية و تأثيرها على المجتمع الريفي؟

2/ اشكالية فرعية:

ما هو الدور الذي تلعبه الدولة الان لإعطاء الحيوية اللازمة للريف وتفجير الطاقات الكامنةّ؟

-ولمن ستكون المبادرة: للجماعات المحلية ؟ أم للخطط و البرامج الوطنية.

فرضيات البحث:

موضوع دراستنا يقوم على الفرضيات التالية:

- الريف يعتبر البديل الحقيقي في الوقت الراهن لتحقيق الأهداف المسطرة.
- توجد علاقة ما بين التنمية الريفية و الرفع من مستويات النمو.
- توجد علاقة ما بين التنمية الريفية و تطور المجتمع الريفي.
- توجد علاقة ما بين التنمية الريفية و تحقيق الرفاه الاقتصادي للبلاد.

أ سباب اختيار الموضوع:

اسباب موضوعية :

لكل دراسة أكاديمية بحتة أسباب تجعل الباحث يتجه لمحاولة معرفة جوانبها و يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى اختياري لهذا الموضوع في:

- التنمية كموضوع حيوي وعلى وجه الخصوص التنمية الريفية و التأثير الذي تحدثه على العملية الاقتصادية ككل تنتمي لموضوع قيمة علمية بالغة الأهمية.
- التقرب من الموضوع من خلال الدراسة او الفحص و التعمق في مفهومياته و أبعاده و برامجه و العقبات التي تقف أمام تطبيقه.

اسباب ذاتية:

- معرفة العلمية الميدانية كوني من مدينة ريفية بدرجة الاولي ولاية سعيدة المعروفة بثرائها الريفي و الزراعي.

حدود الدراسة:

الاطار الزماني و المكاني:

جاء عنوان المذكرة: التنمية الريفية في الجزائر دراسة حالة ولاية سعيدة.

محاولة لتتبع المسار التنموي الذي عرفه الريف الجزائري بدءا باهتمام بقطاع الفلاحي خلال السبعينيات على اعتبار أنه المورد الوحيد لسكان الأرياف و الجزائر ككل.

المنهج المعتمد في الدراسة:

المناهج أو طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع أو نقصد بالمنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة منها: وعليه اعتمدنا على:

1- المنهج التاريخي: في دراسة المسار التنموي في الجزائر.
2- المنهج الاحصائي: وهذا راجع لاعتمادنا على الاحصائيات المقررة على موضوع التنمية الريفية.
3- المنهج دراسة حالة: حيث اعتمدنا في هذا الفصل الثالث على دراسة حالة سعيدة حول التنمية الريفية.

تحديد المصطلحات:

1- المجتمع الريفي: إن جل التعاريف تجعل الزراعة عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي، غير أن هذا الاختصاص لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية مثال تربية المواشي و غيرها.
2- الإصلاح الزراعي: هو مجموعة الإصلاحات التشريعية و التنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأراضي الزراعية.
3- التنمية المستدامة: ظهر هذا المفهوم سنة 1987 وعرف رواجا بعد قمة الأرض بربو دي جانيرو سنة 1992 وحسب هذا المفهوم لا تكون هناك تنمية حقيقية إن لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال اللاحقة، وحسبه تكون التنمية رديئة إن حملت هذه الأجيال مشاكل و صعوبات الأجيال الحالية. لذلك فعلى كل البلدان مهما كان مستوى تقدمها أن تراعي البيئة حتى تجد الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

عناصر الدراسة(الخطة):

لدراسة هذا الموضوع حاولنا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى وصل تمهيدي ، تطرقت في الفصل الأول عن التنمية بشكل عام أما الفصل الثاني تناولنا فيه الظواهر المرتبطة بالريف وحاولنا الإطاحة بجميع المفاهيم الخاصة بالواقع الريفي. أما الفصل الثالث فقد خصصناه إلى التنمية الريفية في الجزائر بصفة عامة وولاية سعيدة بصفة خاصة.

الفصل الأول

ماهية و مفهوم التنمية

يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تداخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي عبارة عن تغيير إيجابي نهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

المبحث الأول: ماهية التنمية.

لقد كانت البيئة الريفية وما زالت مجالا خصبا للبحث بالنسبة لجميع العلوم الانسانية وعندما بدأ الجغرافيون بدراسة و تحليل العلاقات القائمة بين الإنسان و البيئة للطبيعة ، اتجهوا نحو الدين لدراسة التوزيع المكاني للظواهر الانسانية لهذا فإنه لا يمكن القول ان دراسة الريف أينما كان يحتاج إلى اهتمام بمختلف التخصصات العلمية وإنه لا يمكن فصل القضايا التي تهم الريف عن القضايا التي تهم المجتمع ككل.

وكما كانت التنمية الريفية تندرج ضمن السياق الكلي لدراسة التنمية الشاملة يستوجب علينا الأمر أن نقف عند التنمية لإعطائها نظرة خاطفة بحكم أن التنمية تسعى إلى تطوير شامل للمجتمع بكل فعالياته حتى يستطيع اتساع الحاجيات الأساسية لأفراده و تحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة، ذلك أن التخطيط يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو دفع الاقتصاد لمستويات أعلى للاستهلاك و تقديم الخدمات[1].

المطلب الأول: تعريف التنمية.

أ- **لغة**: التنمية من أي ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع اخر. مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر.

ب- **اصطلاحا**: أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل على جميع المستويات « **النظرية و العلمية**» وتحمل المؤلفات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح. وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها. ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف

[1] .عابد الجابر تنيم، ابراهيم الطيب، مستقبل للتنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص 92.

ت- الدراسات لعل أول من استعمل هذا المصطلح هو « بوجين ستيلي» حيث اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي: [2]

التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل ، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما و نوعا و تعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الانتاج و الخدمات .

يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تداخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي عبارة عن تغيير إيجابي نهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

كما عرفت أيضا «بأنها ذلك الشكل المراد من الاجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة التي يقوم بها الانسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه و سرعة التغيير الثقافي و الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف اشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه وله مواصفات. أما النظرة الثانية : فتنظر إلى التنمية بوصفها «أداة» وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا المفهوم الإرادة بالنسبة للمجتمع. [3]

ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية PROCESS وليس كأداة أو حالة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

المطلب الثاني: خصائص التنمية.

1-التطوير و التغيير: إن أهمية خاصية للتنمية هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما ، وبذلك لا يكاد يخلو تعريف من الاشارة إلى هذا العنصر الأساسي في عملية يشاكله، مثل التقدم و الرقي و التحسب و غيرها ولكن عملية التطوير و التغيير هذه لا بد أن يراعي فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو

[2] بابا طلال، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، ط2، دار الطبعة للطباعة و النشر بيروت، 1996، ص05.

[3] .بابا طلال، مرجع نفسه ص 4

يحملوا ما لا يطبقون فتفشل العملية من جهة يراد لها النجاح ولذا ورد في تعريف تقييد عملية التطوير و التغيير بعبارة ‹ قدر الامكان › مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية دائما نحو الأحسن، وذلك لوجود فرق مهم بين كلمتي التنمية ثم ان عملية التغيير تكون في التغيير و التنمية ، فالتنمية دائما تعني التحسين والرقي والزيادة في الشيء ، بينما التغيير قد يكون في سورة الأنفال في قوله تعالى: « **ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ،ان الله سميع عليم ».** -سورة الأنفال-

2-الاستمرارية: إن العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا يتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمنا يطول و يقصر على قدر عزائم الناس الساعين إلى التنمية، ولكن عملية مستمرة تتوقف عند تحققها بل لا بد من المحافظة عليها و تحقيق المزيد منها وبذلك تكون نحو الأحسن فالأحسن، وهذه الديمومة و الاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد و المجتمعات على حد السواء [4].

3-**الشمولية:**إن عملية الشمولية لا تقف عند التطوير و التغيير المستمر نحو الأحسن، بل لا بد أن يضاف إلى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية ، والمقصود بها أنها عملية تكون فيها مراعاة لقدرات الانسان وامكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية، روحية أو نفسية التي تنفرد بهذه الخاصية العقلية.

فهذه الشمولية بالمعنى المتقدم تعد من خصوصيات عن سواها حيث « أن القرءان الكريم لا يخلو تماما من تناسق النفس و الجسد التي شغلت الفكر الأوربي الديني و الفلسفي، ذلك أن الانسان في المنظور القرآني هو روح و جسم، ولم يرد في القرءان قط ما يحط من قدر جسم».

وبناءا على ذلك، فلا غرابة أن يكون الجسم احيانا سببا للاختيار و التفوق على الاخرين كما ورد في قوله تعالى:« **وقال لهم نبيهم أن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن احق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال**». البقرة 247..

وحتى في مسألة الحقوق اختفى لنا تناسق الجسم و الروح وذلك لتكاملهما و تسوية الاسلام بينهما، فعلى كلل إن لجسدك عليك حقا، وإن لعينيك عليك حق كما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه و سلم. وفي تقديري المتواضع فإن فشل العمليات التنموية في العالم الثالث،

ولا سيما العالم الاسلامي شببه الرئيسي أنها لم تكن شاملة لقدرات الانسان ومهاراته المادية و المعنوية [5].

---

[4] **محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي ،بدون طبعة، نشأة المعارف الاسكندرية، 2000، ص10**

محمد نبيل جامع ، المرجع نفسه، ص11-12.[5]

-الوعي:بمقصود الشارع من الاستخلاف: غنى عن البيان أن الله سبحانه و تعالى استخلف الانسان في الأرض، وسخر له ما في الكون جميعا و جعل الأرض له ذلولا ليسير له عملية القيام بمهمة الاستخلاف وتعمير الأرض، ولكن الأمر المعضل الذي يعسر علاجه هو غياب الوعي من قبل أبناء العالم الاسلامي، ولست أريد أن أعيد ما تقدم هناك، ولكن أريد أن أبين بالاستمرارية في عملية أهمية الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف في عملية التنمية، إذ لا يكفي مجرد العلم بذالك و معرفته، بل لا بد أن يكون هذا الوعي حاضرا أثناء القيام بهذه المهمة ومصاحبتها لها، بل لا بد أن يكون دافعا قويا نحو الحضارية قيام أبناء العالم الاسلامي بمهمتهم نحو حصول ذلك ولذا، فإن الوعي بالمقصود الشارع من الاستخلاف يكون خير دافع للعالم الاسلامي من أجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض واستثمارها في الكون، وسبب ذلك أن الانسان لا بد أن يكون له هدف يسعى إليه، ودافع ديني أو عقدي يكون حافزا له للعمل وبذل الجهد بغض النظر عن قيمة هذا الدافع و نوعيته، وكلما كان واعيا ومستحضرا لذلك الدافع الديني أو العقدي كان جهده أكثر و عمله أفضل لا سيما إذا كان المطلوب منه مستمرا حياته و متواصلا بين الأجيال. مثلما هو الحال بالنسبة لاستخلاف في التصور الاسلامي [6].

5-التعاون و التكامل:فإذا قام أولو الأمر في العالم الاسلامي بواجب الرعاية و التنمية من حيث الاهتمام بها و التخطيط لها و تنظيمها و توفيرها لأفراد المجتمع جميعا، فبعد هذا كله لا بذ من استجابة المعنيين وهم أفراد الأمة الاسلامية وذلك بالتعاون فيما بينهم ولا سيما ان شرعنا الحنيف يحثنا عن التعاون فيما فيه خير و صلاح كما قال تعالى :« **وتعاونوا على البر و التقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب** ». **(المائدة الاية 02)**

و هذا النوع من التعاون على المستوى الاقليمي، بحيث ان كل اقليم من أقاليم العالم الاسلامي يقوم افراده بتعاون داخلي من اجل إحداث تنمية إقليمية فإن تحقق ذلك ينقل إلى نوع اخر من التعاون اسمى و أرقى من الأول بحيث يتجاوز حدود الاقليم الواحد ليحدث تعاون خارجي بين أقاليم العالم الاسلامي جميعا، وهذا النوع من التعاون الخارجي عبرت عنه بالتكامل الأممي، لأن لكل اقليم اسلامي خصوصيات يتميز بها عن غيره.

6-الاستقلالية:لكل أمة خصائص تميزها عن غيرها، ولها تراثها الديني و المعرفي الذي يكون بمجموعه ثقافتها الخاصة بها، وبناءا على ذلك، فإن العملية التنموية لا بد ان تكون نابعة من خصائص ومميزات تلك الامة، منسجمة مع تراثها الديني و المعرفي، ولا تكون مستعارة أو

[6] **محمد نبيل جامع، المرجع السابق، ص 13**

مستوردة، وبعبارة أخرى، فإن لا بد أن يتم بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أن نطلق عليها تنمية عملية مستقلة [7].

إذن فالتنمية الحقيقية للعالم الاسلامي لا تتم عن طريق الاستيراد أو تقليد نموذج معين في التنمية، بل لا بذ أن تكون مستقلة بعيدة عن التنمية ، ولا بد أن تكون نابعة من داخله معبرة عن وعيه و ادراكه بأنها عملية تكون بعيدة عن أي تأثيرات خارجية و غريبة عنه، ولا غرابة أن يكون السبب الرئيسي لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، ولا سيما العربي منه، و أنها لم تكن مستقلة، بل كانت متصفة بالتبعية و التقليد للنموذج الغربي في وافدة من دول تختلف عن واقع المجتمعات الإسلامية التحديث و التطوير.

إن فشل التجارب التنموية في العالم الإسلامي منذ أربعة عقود تقريبا إذ كانت تجاربهم تنمية مستقلة و التي عبر عنها تعبيرا دقيقا بعض الحقيقة و هي لضياع الفرص للباحثين إذ سماها: " التنمية المفقودة ".

يقول جورج فرم في هذا الصدد : ليست قضية تخطيط اقتصادي و انما قضية هي قبل كل شيء اخر اتساق مجتمعي و اتزان حضاري، وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي و الانحطاط الحضاري، ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية هي على استعداد للتنمية في امتيازاتها الانية لا تعني بالضرورة عدم الاستفادة من الاخرين لتأمين مستقبل المجتمع. ولكن استقلالية ومن تجاربهم، بل يبقى المجال مفتوحا للاستفادة من تجارب الاخرين، فليس هناك منافاة بين الاستقلالية و الاستفادة، ولكن المنافاة واقعة بين الاستقلالية و التبعية [8].

وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالتالي: [9].

1- التنمية: هي عملية و ليست حالة، و بالتالي فإنها مستمرة و متصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع و تزايدها.
2- التنمية: عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات و الجماعات في المجتمع.
3- التنمية: عملية ادارية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات و الاهداف.

وفي تعريف اخر للتنمية: ذلك التعبير نحو أنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الانسانية الأفضل بل و أيضا بزيادة قدرته على التحكم و السيطرة على بيئته السياسية و

---

[7] عارف ناصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فريينا، 1993، ص66.
[8] عارف ناصر محمد، المرجع السابق، ص67
[9] نبيل رمزي، كتاب التنمية كيف و لماذا، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،1996، ص 89.

بزيادة مدة سيرة أفراده و تحكمهم في توجيه امورهم و شؤونهم ، فالتعريف الأول لشرام و زميله يركز على تنمية الامة و تحري القوة الكامنة في الأفراد سواء كانت تلك القوة اقتصادية أو اجتماعية لتحقيق الأهداف التي تنمي المجتمع بينما يركز تعريف الباحث الاخر و هو انية الله: ليست فقط على تحقيق تغيير القيم إلى قيم أفضل ولكن يركز على التفسير المادي من خلال التحكم في البيئة، ولهذا يعرف سعد الدين ابراهيم التنمية بأنها انبثاق و نمو كل الامكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و متوازن سواء كان هذا الكيان مفرد أم جماعة

المطلب الثالث: أشكال التنمية.

لقد أدى فشل مجموعات التنمية في العالم الثالث و تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في السبعينات القرن العشرين، بالإضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي و النقدي العالميين، إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يتركز أساسا على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح، حيث أثيرت أسئلة عديدة مثل تنمية ماذا؟ و لمن؟ ومنه تعالت أصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية و حظي الجانب الاجتماعي و السياسي و الثقافي بقدر كبير من الاهتمام ، فبدأ الاهتمام بالإنسان و نوعية حياة و المحافظة على منظومة البيئة التي يعيش فيها الانسان و كذلك بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية ومنه يعكس رصد عدة انواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها ما يلي: [10]

1- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، و تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية و بالتالي فهي تنصرف إلى احداث زيادة للطاقة الانتاجية للمواد المتاحة

كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب اتساعا على هذا الارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما انه من مضامينها رفع انتاجية فروع الانتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع الموارد الأولية، وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها نظرية شوميتر و نظرية روستو و نظرية التبعية و نظرية النمو المتوازن من طرف المفكر روزنسيتين.

2- التنمية الاجتماعية: ظهرت لأول مرة و بطريقة علمية و رسمية في هيئة الأمم المتحدة عام 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومات الهندية قد لفتت اليها الأنظار بأساليبها و أهدافها سنة 1951، و منذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن

[10] بابا طلال، المرجع السابق، ص40 ص41.

3- طريق أحد مجالسها الدائمة و هو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و قد عرف كل من نيلسون و راسي التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي و الاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم.

بالإضافة إلى ذلك أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تهيئة كل الطافات و الامكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا [11].

4- التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد العلماء و المثقفين و الباحثين و المفكرين وعدد الطلبة في الجامعات و بالتالي فهي أساس و الميزة في ظهور التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي و نسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة.

5- التنمية الشاملة: تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الذي له علاقة بالتنمية السياسية و الثقافية، فإن التنمية الشاملة : هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل و الترابط بين كل أنواع التنمية تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع سواء في الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي، الثقافي و السياسي.

6- التنمية السياسية: وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا و تتناول موضوع النشأة السياسية و غيرها [12].

---

[11] زمام نور الدين، القوى السياسية و التنمية دراسة في علم الاجتماع، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 23.

[12] زمام نور الدين، المرجع نفسه، ص24.

المبحث الثاني :علاقة التنمية بالمفاهيم الاخرى

المطلب الاول : علاقة التنمية بالاقتصاد

تعـر يف التنمية الإقتصادية : [13]

1) يقصد بها تلك المشاريع الحيوية التي تشجع على مضاعفة الإستثمارات المحلية و الأجنبية ،بالإضافة إلى الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد و القيم ،بحيث يتم تحسين الأرباح عبرهذه الموارد، مع الإحتفاظ بقاعدة الأصول المادية فيما يسمى" **بالتنمية الإقتصادية المستدامة"** ،فهذه الأخيرة هي عبارة عن زيادة في الدخل القومي الإجمالي على أَلا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل .

2) وتتكفل التنمية الإقتصادية بمختلف القطاعات المجتمعية ،ويجب على هذه العملية أن تتضمن في مخططاتها البعد البشري ؛من العمل على محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة ، ومن هنا يمكن التفريق بين التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي الذي يشكل مجرد توسع إقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من المالكين الرأسماليين.

3) ومن التعاريف المقدمة بخصوص الجانب الإقتصادي ، تلك التي تميز بين التنمية الإقتصادية لدى دول الشمال المتقدمة وبين الدول النامية المتخلفة ، فبالنسبة للدول الصناعية في الشمال ؛فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في إستهلاك هذه الدول للطاقة و الموارد الطبيعية ،و إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة و كذاتصدير نماذجها التنموية عالميا.

- أما بالنسبة للدول الفقيرة؛ فالتنمية الإقتصادية تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان و حسن توزيعها ، والإهتمام بمختلف القطاعات المعيشية و تطويرها،و التركيز على تحديث العناصر الضرورية(المسكن-الصحة-مستوى المعيشة-البنى التحتية-إستخدام التقنيات الحديثة- تشجيع الشراكات والإستثمار).

التخطيط التنموي الإقتصادي:

[13] أبعاد التنمية المستدامة' http://WWW.rezgar.COM.

التخطيط التنموي الإقتصادي:

تتحمل مؤسسات المجتمع العامة ،وعلى رأسها الدولة قسطا كبيرا من المسؤولية بهذا الصدد، ومن المهم الإشارة بأن التنمية الإقتصادية تلعب دوراً رئيسيا في إستقلال و سيادة الدول و كذا تحرر الأفراد من الفقر ،الجهل ، الأمراض و الأوبئة،وتجعل منهم أشد قابلية على الإبداع في باقي المجالات .

كما يعتمد نجاح العملية التنموية في شقها الإقتصادي ، على نجاح المبادرات الحكومية ومدا قابليتها للمرونة بغرض تحقيق تنمية شاملة(بشرية و إجتماعية)و فيما يلي نعدد أهم العناصر التي ينبغي مراعاتها أثنا ء وضع الخطط التنموية، سواءاً على الجانب المحلي أو الأجنبي...

السياسات و التدابير الإقتصادية:

السياسات المحلية(المالية): [14]

سياسة الميزانية: إتباع سياسة التقشف في النفقات الإعتيادية بتقليصها وتوفيرها لإستخدامها في الإستثمارات وتنمية الأموال.

السياسة الضريبـيـة: ينبغي رسمها على أساس تجميع أكبر قدر ممكن من الواردات، ومراعات تقليل التفاوت في الدخول ، أي أن الأعباء الضريبية تكون موزعة حسب القدرة على الدفع.

سياسة الإعتمادات: تكون مبنية على أساس توفير وسائل التمويل (القروض) لتشجيع الإستثمار ،أي تسهيل شروط الإمداد بالقروض لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة الإستثمار الخاص و المختلط.

سياسة الأجور: يحدد مستوى أدنى للأجور لمنع إستغلال الطبقة العمالية ، و يكون تفاوت الأجور مبنياً على أساس تشجيع الكفاءات و تحفيز العمال على بـــــذل مجهو دات أكبر لصالح زيادة الإنتاج.

سياسة التعليم: تصمم على ضوء متطلبات التنمية و التطوير وفق عملية التخطيـط الإستـراتيجي فتكون حقول الدراسة و مستوياتها متجاوبة مـــع الحاجـــات التطويرية إلى

[14] عدنان إبراهيم وقادة الحاج دائرة العلوم السياسية و العلاقات الدولية 'جامعة الدكتور مولاي الطاهر،2005'ص07.

الكفاءات الفنية و العلمية المختلفة و هذا يستدعي أسلوب التحديد التنموي لتهيئة مختلف ذوي المؤهلات و المهارات فيما يسمى " تخطيط الموارد البشرية".

المطلب الثاني :علاقة التنمية بالسياسة

تعـر يف التنمية السياسية :

*إختلفت التعريفات المقدمة من قبل الباحثين و المختصين بهذا المجال فيما يتعلق بإعطاء تعريف شامل ،و ذلك لأن الجانب السياسي من التنمية المتكاملة يتضمن العديد من المعطيات و المشاكل التي ينبغي على العملية التطويرية تجاوزها ، وفيما يلي نقدم أبرز التعريفات الأكاديمية :

1) يرى أحد الباحثين العرب أن مؤشرات العملية التنموية هي خير تعريف لها ، و يعدد هذه العناصر كالتالي:[15]

- هي المشاركة الجماهيرية عبر القنوات الشرعية في الحياة السياسية. تتمثل في نمو قدرات الجماهير على إدراك قضاياها و التعامل معها برشد. تعني، تواجد الولاء السياسي للسلطة و تحقيق الوحدة و التكامل المجتمعي.

- هي قيام السلطة على قواعد وأسس قانونية ، وتقلد المناصب بمعايير موضوعية. تتم بالفصل بين سلطات الدولة ، و مراقبة لأجهزة الحكومية بكل شفافية.

- هي المساوات بين المواطنين دون تمييز ديني أو عرقي أوطائفي أو ثقافي.

2) أما "هنجتون" الباحث في مجال التنمية السياسية ،فقدم هو الآخر عناصر تمثل عنده تعريفا للعملية التنموية المتعلقة بالسياسة ، وهذه العناصر هي:[16]

- ترشيد السلطة: أي تنظيم التداول على المناصب العليا في السلطة عن طريق الدساتير ، وتحقيق سيادة القانون ..

- تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية : أي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

3) كما يرى الدكتور" السيد الزيات" أن التنمية هي :[17]

---

[15] نبيل الساملطي'بناء القوة و التنمية السياسية'دراسة في علم الإجتماع السياسية'الهيئة العامة للكتاب'197'ص149.

[16] أسامة الغزالي حرب'الأجزاب السياسية في العالم الثالث'سلسلة المعرفة'الكتاب رقم118'المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 'الكويت'1987'ص35.

[17] السيد الزيات' التنمية السياسية: دراسة في الإجتماع السياسي'الجزءالأول 'دار المعارف'الإسكندرية'2002'ص150.

{عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا تستهدف تطوير و إستحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الإجتماعي و الثقافي للمجتمع و يشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الإجتماعية ، و يتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية- الرسمية الطوعية-

التي تتمايز عن بعضها بنائيا، و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، و تتكامل مع بعضها و ظيفيا ، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير ، و تعكس مصالحها ، و تهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي و فعال ، يساعد على ترسيخ حقائق و إمكانات التكامل الإجتماعي و السياسي ، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع بوجه عام.}

4) وكما يقدم بهذا الصدد، الباحث((لوسيان بـاي)) تعريفا للتنمية السياسية مضمونه: [18]

التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الإقتصادية .

- هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم (يقصد تداول السلطة).

- هي بناء الدولة القومية.

- التنمية السياسية هي التحديث.

- هي تحقيق المشاركة .

- هي تمثل تدعيم قدرات النظام السياسي.

- تعبر عن أحد جوانب عملية التغيير الإجتماعي الشامل.

- تُـنْعت ببناء الديمقراطية.

تُـعنَى بتحديث الثقافة السياسية للمجتمع.

5) كما ينشر لنا الباحث ((**أحمد سعيد نوفل**)) [19] مقالاً مهمًا على مواقع الصحافة الإلكـتـرونية للإنـتـرنت ، يقدم فيه تعريفا شبه متكامل للتنمية السياسية فحواه:

---

[18] **مصطفى كامل السيد'قضايا في التطورالسياسي لبلدان العالم الثالث'بروفيشنال للإعلام النشر'القاهرة'1994'ص126.**

[19] **التنمية السياسي'http://WWW.alghad.JO' 13-11-2006 .**

{التنمية السياسية هي أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية؛ ومن مفهومها ودلالاتها النظرية الإهتمام بمقولات وافتـراضات التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية،كما تهدف إلى الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها وبناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية. وتعتبر التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة، تتطلب تضافر مختلف الجهود الرسمية والشعبية في الوطن الواحد من أجل إنجاحها. لأنها تعني إحداث تغيير ضمن الثوابت وإخلاصا في العمل وعدالة عند التطبيق. وهي بحاجة أيضا إلى إستـراتيـجية طويلة الأمد، ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين، وإلى تغيير في التفكير والممارسة، وإحداث تعديل في بعض القوانين والأنظمة ،كي تتماشى مع أهداف التنمية في جعل المجتمع عصريا ومتطورا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبنائه، قوامه العدل والحق وسيادة القانون.كما أنه توجد قواسم مشتـركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، بخاصة في الدول النامية. وهي تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها، وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب. وانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تـــثـــقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية.

من خلال ما سبق من تعريفات متعددة، نستطيع أن نستنتج مدلولاً مشتـركاً لهذه العملية الشائكة المضامين ،بحيث نعتبر فيه بأنها ؛عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ،وتحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربو ع المجتمع ، و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قـدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة ، ورفع كفائة هذه الحكومة. فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الإقتصادية المتاحة ، فضلا على إضفاء الشرعية على السلطة فيما يتعلق بالتداول القانوني و السلمي لمناصبها ،مع مراعات الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية، و إتاحة الوسائل الكفيلة بضمان الرقابة المتبادلة بين كلا مـن الهيئتين.

مقومات الحداثة السياسية:

إن كل حديث عن تجديد البنى السياسية لمجتمع ما ، يتطلب خلق مناخ ملائم لهذه العملية التنموية التي تشمل بدورها مختلف المجالات الحيوية بالتطويرو التنظيم والتحديث ، وبهذا فإنه لا

يتأتى لنا تفعيل العملية التطويرية إلا عن طريق تطبيق أهم ما تقدمه مراكز الأبحاث و الدراسات المتخصصة بالمجال التنموي أو حتى الجامعات المكلفة بهذا النمط من الدراسات المحورية ، هذا إلى جانب إستخدام الأَكْفاء الأُمناء مع تواجد المحاسبة المشروعة لهم "فالثقة لا تنفي المراقبة" بصدد المعالجة و التخطي المنتظم لأبرز النقاط التي سنعرض لهـــــــا فيما يأتي:

الصفوة القيادية المبدعة: [20]

القيادة الرشيدة:تعتبر الصفوة من أهم عوامل التغيير التي يستند إليها العمل التنموي عامة ،وتمثل في الوقت نفسه المحرك الأول و الرئيسي لعملية التنمية بوجه خاص.

الأيديولوجية/ كما يعتبر الخيار الأيديولوجي للصفوة و تطوير توجهاتها من مقدمات الأدوار التي توجه المجتمع إلى تنمية منتظمة (التوجه السياسي العام).

التعبئة الإجتماعية/ للصفوة إرتباط وثيق بالتكامل الإجتماعي ، ذلك عن طريق تشجيعها لمشاركة الجميع في التوجهات التطويرية ، و نبذ تحيزها لهذه الطبقة أو تلك.

بناء مؤسسات الدولة: [21]

قيام السلطة/تلعب الدساتير المدونة دورًا هاما في تنظيم الشؤون القانونية ،بالنسبة لمشاركة الأفراد في تولي المناصب القيادية و المواقع الحكومية ، وهذا ما يخدم الوحدة الوطنية و يشجع على الشفافية .

توزيع الصلاحيات/ إن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة يضمن السلامة من أخطار الإستبداد بالحكم وتركيز السلطات بيد هيئة واحدة أو شخص معين،فلا يجب على الوظيفتين التشريعية و التنفيذية أن تجتمعا في قبضة جهة واحدة ،وإلا وقع المحظور.

الوعي الجماهيري/إن تعاظم معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ،يساهم في صنع القرار السياسي الصائب (لأَن تخْطئ الجماعة خير من أن يصيب الفرد)،و يضاعف القنوات الديمقراطية لإختيار الحاكم على المستوى المحلي (بلديات ودوائر)و القومي(الرئاسة و المناصب العليـا بـهرم السلطة).

---

[20] السيد الزيات' التنمية السياسية: الأدوات و الآليات'الجزءالثالث 'دار المعارف'الإسكندرية '2002'ص229

[21] وزارة التنمية السياسية الأردنية'http://WWW.mopd.GOV.JO'13-11-2006.

العدالة الإجتماعية:[22]

الميزانية والتوزيع/ وذلك بكفائــة الحكومة فيما يتصل بإستثمار الموارد المتاحة ،مع الحرص على التوزيع المتساوي لهذه القيم الإقتصادية بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها ،حرصا على التكامل الإجتماعي،وكذا بسط سيادة القانون بإحتكار وسائل الإكراه المادي لنشر الأمن في ربوع الدولة مما يشكل إستقراراًسياسي ،وتوازن طبقي ،وأرضا خصبة للمزيد من النمو و التنمية المستدامة ،ومن هنا يبرز المجال التنموي الإقتصادي كمجال ذو أهمية بالغة في العملية التنموية ؛ كما سنتطرق له تفصيلا.

السياسات الخارجية(التجارية): [23]

تشجيع التصدير: تبرمج على توسيع الأرصدة التي يملكها البلد من العملات الأجنبية و خاصة الصعبة منها ،و يجب أن يكون سعر الصرف(سعر التحويل الخارجي) واقعيا يعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية.

سياسة التعريفة الجمركية: يجب أن تصمم على أساس تشجيع إستيراد البضائع الإنتاجية و تقليل إستيراد البضائع الثانوية خصوصاً الترفِية منها،و إتخاذ سياسة التحديد الإداري بمنع إستيراد بعض أنواع البضائع لتوفير أرصدة العملات الأجنبية و توجيه هذه الأرصدة إلى شراء البضائع الإنتاجية و تشجيع الإستهلاك المحلي للسلع و الخدمات.

سياسة التسعير : تنتهج لمحاربة ظاهرة الإحتكار ، بتقليل تفاوت مستويات الإستهلاك لمختلف الفئات الإجتماعية ،فيتم تسعير البضائع الضرورية بأثمان واطئة ، و البضائع الترفية بأسعار عالية (فرض مكسب أو ضرائب غير مباشرة عالية) ، كما لا ينبغي الإفراط في خفض الأسعار إلى مستويات تلحق خسائر بالمشاريع الإنتاجية ، وتثبط عزيمة المنتجين الخواص عن مواصلة العملية الإنتاجية لكسب أعلى لِرأس المال.

سياسة الإقتراض: يلجىء إلى الإقتراض أو طلب المساعدة من الخارج لتمويل المشاريع التنموية ولا يجب على التمويلات أن تمس سيادة الدولة ، ولا تقيد حرية تصريف الشؤون الداخلية، كما لا يجب الإفراط في الإقتراض من الخارج لتفادي تحميل الإقتصاد الوطني أعباء ثقيلة عندما يحين موعد تسديد القروض مع فوائدها،ويزيد الميزان التجاري عجزًا إضافيا،مما يكرس مزيدا من التخلف الإقتصادي و الإجتماعي.

---

[22] عدنان إبراهيم وقا دة الحاج'المرجع نفسه'ص08.

[23] عمرو محي الدين'التخطيط الإقتصادي'بيروت'دار النهضةالعربية'1975

المطلب الثالث :علاقة التنمية بالمجتمع

تعـر يف التنمية الإجتماعية: [24]

1) تتمثل هذه العملية التنموية في إيلاء إهتمامٍ كبير إلى المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية و كذا إمساك زمام النمو السكاني بالحفاظ على إستقراره ، هذا إظافة إلى وقف تدفق الأفراد على المدن و القضاء على مشكل الفقر و مراعات التخفيض من حدة البطالة .

2) و تعتبر التنمية الإجتماعية أيضاً ، دعم منظمات المجتمع المدني و التنظيمات التطوعية الحرُة ، أي المنظمات الغير حكومية ، فإن هذا يساعد على حشر كافة الجهود و من كافة الأطراف ، وخلق مساواة و مشاركة جماهيرية في الإدارة الشفافة للموارد المتوفرة محليـــًا.

3) و يُعرف البعض التنمية الإجتماعية ؛ بـتقوية العلاقات بين القطاع العام و القطاع الخاص ، وذلك من خلال تشجيع اللامركزية، و كذا الإهتمام بقطاع التعليم و الصحة ، و تغييرأنماط الإستهلاك من خلال حسن توزيع الثروات ، وزيادة شبكات الدعم الإجتماعي.

التكامل الإجتماعي:

* تسعى عملية التنمية الإجتماعية إلى الوفاء بحاجات الأفراد وتحقيق الرعاية الإجتماعية على المدى الطويل ، و تشجيع التعاون بين أفراد المجتمع الواحد ، ولذلك وجب التوصل إلى توازنٍ ديناميكي بين التنمية الإجتماعية من جهة، و الإستقرار السياسي من جهة أخرى ، أي تبديد كل فرص الإنهيار الإجتماعي ،هذا الأخير الذي يقضي على فرص التنمية وفي كل المجالات ،ولذلك وجب غرس الروح الوطنية و الولاء للسلطة الواحدة ، و تشجيع المناهج التعليمية من تكوين المهارات و تطويرها بما يتوافق و الأهداف التنموية المنشودة ، و الحفاظ على الحريات الأساسية بعدم تهميش أي فئة أو طائـفة، و نبذ الفوارق الدينية و الطبقية و الحزبية و العرقية ..

[24] لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا'http://WWW.escwa.ORG.lb

المبحث الثالث: ماهية ومفهوم التنمية المحلية

لقد تعرفنا في المبحث السابق على مفهوم التنمية عامة وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أكثر على التنمية المحلية بصفة خاصة إذ سنتناول في هذا المبحث مطلبين المطلب الأول تطور مفهوم التنمية المحلية، والثاني التنمية المحلية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية في عام 1944 مصطلح" تنمية المجتمع"، حيث أكدت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل اعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية لأبناء هذا المجتمع، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر "أشردج" الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز على مفهوم تنمية للمجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان .... الخ، حيث انه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة، مقارنة بالمدن، نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان، ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية(ريفية، حضرية، صحراوية) ، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة

الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة للموطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.[25]

تعريف التنمية المحلية:

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات ذهنية يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره،ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق علمي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فان مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناءا على البعد الاقتصادي وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وهناك من اعتقد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي.....الخ. ويتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، وان التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف.[26]

وقبل الشروع في تحديد مفهوم التنمية المحلية عامة ينبغي التطرق إلى تحديد مفهوم المحلية أو مصطلح المحلية.

أولا: تحديد مفهوم مصطلح المحلية:

المحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات والذي يمكن أن لا يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية، الطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لساكنيه كالقبيلة والعشرة.[27]

---

[25] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص14،15.

[26] حسن صادف عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام. ط2، الجزائر: دار الهدى،1992، ص83.[2]

[27] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. القاهرة: دار المعارف، 1993، ص 23.

- **تعريف المحلية:**

المحلية تعني المجال الترابي للسكان او الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإيطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المحلية الناتجة عن التقطيع الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات ، حيث يجب على هذا التقسيم أن يراعي الخصوصيات الجغرافية للمجال (البشرية، والطبيعية)، وبالتالي هو عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لسكانه كالقبيلة.[28]

يمكن تعريف "المحلي" حسب رجل الاقتصاد " بيرنار بيكور" أنه ' فضاء توجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص، تاريخ مشترك، وممارسات ثقافية مشتركة...) تسمح بإظهار إرادة للتعايش وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية وحسب هذا التعريف يبدو مصطلح الإقليم مصطلحا مناسبا لوصف هذا الفضاء الذي يتطور فيه الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك.

ويقصد بالمستوى المحلي " أي مجتمع داخل دولة ما، وهذا المستوى مرن جدا فقد يشمل قرية أو مجموعة من القرى ، مجموعة من المدن أو منطقة...الخ .ما يعني أنه مجال حيوي مرن متنوع الأشكال ولكل خصوصياته.[29]

أما المجتمع المحلي " فهو جماعة من الناس تعيش في بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة، ولها تنظيم اجتماعي وإداري كما أن لها قيما ومصالح وأهداف متبادلة،وهذا يدل على أن المجتمع المحلي هو فئة بشرية تقطن إقليم جغرافي معين وتقوم بعدة نشاطات على مختلف المستويات تحت نظام اجتماعي وإداري موحد وتحكمهم مبادئ وأهداف مشتركة وكمثال على هذه المجتمعات القرية...الخ.[30]

ثانيا: تعريف التنمية المحلية:

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة

---

[28] www.almahaja.com.التنمية المحلية

[29] العزة بنت محمد محمود،" تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية"الجعيرينية للزرابي".(رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة)، جامعة المولى اسماعيل كلية الأداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2004، 2005، ص41.

[30] نفس المرجع، ص 49.

المدرة للدخل، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتجين المحلين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) لارتفاع مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حضت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

تعريف محي الدين صابر: حيث عرفها بقوله بأنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا". [31]

تعريف الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. [32]

ويعرفها "آرثر" بأنها "تنمية المجتمع المحلي تتمثل في الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيها يتصل بشؤون المجتمع المحلي [33].

يركز "آرثر " في هذا التعريف على إلزامية تعبئة وتنسيق المجهودات الذاتية للمواطنين، والمساعدة الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة، لتنفيذ المشاريع التنموية التي تعمل على تحسين أحوال المجتمع.

---

[31] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. مرجع سابق،ص13.
[32] الطيب ماتلو، التنمية المحلية، معانات وأفاق."مجلة الفكر البرلماني"، العدد 04، أكتوبر 2003،ص 11.
[33] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية ...اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا. مرجع سابق، ص199.

أما" سليمان ولد حامدون" فيرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسين هما:

1- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جمع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

2 توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وهناك من عرف التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة..

من التعريفات السابقة للتنمية المحلية نرى أن التنمية المحلية تقوم من ناحية على فكرة المكان أو المحلية،حيث يقول " Marcel Méthol " في تعريفه لفكرة المحلية بأنها:" المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وانجاز الخدمات العمومية، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة، بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية (Sagesse locale). ومن الناحية الثانية تقوم على فكرة المشاركة والتعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة، للارتقاء بمستويات المعيشة، وذلك لتوفير كل الحاجيات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وسكن ...الخ، والأمن والطمأنينة والاستقرار داخل ذلك المجتمع المحلي، وهذا كله يتم من خلال مشاركة وتعاون المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية التي تلبي رغبات أفراده وتتكامل مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة.[34]

المطلب الثاني : المقومات الأساسية للتنمية المحلية:

لقد اختلفت الكتابات في التنمية المحلية وتعددت كل حسب منظوره الفكري والزاوية التي تناول منها هذا المفهوم، لكن هناك بعض النقاط المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية، وهي أن الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية في هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق

[34] بسمة عولمي، دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة. الجزائر، (مذكرة ماجستير)، في العلوم التجارية تخصص مالية،المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004، ص53.

التنمية المحلية، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين باعتماد وتفعيل العناصر التالية:

1- المشاركة الشعبية: هي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فلم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة حتمية، ولكن على الرغم من قدم هذا المفهوم قد انتشرت في العقود القليلة الماضية، ليس فقط في المناقشات الأكاديمية للسياسات ولكن في البرامج السياسية الفعلية للجماعات والأحزاب فهناك من ينظر إلى المشاركة باعتبارها إستراتيجية تربوية وعلاجية، ومن أشهر ممثلي هذه النظرة "" موري روس"" حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ومن ثم فالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطواعية في التنظيمات أو الجماعات داخل المجتمع، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار،ومن ثم تؤدي إلى مزيد من التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية،وهناك من يرى أن عملية المشاركة ما هي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا، ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات. [35]

وتعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي، حيث أن كل تنمية حقيقية للمجتمع ما تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع، إن توحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية، فلتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع وتحل مشاكله الحقيقية فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل معا على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم والمواطن داخل المجتمع يلعب أدوار كثيرة، فتارة مستهلك وتارة أخرى ناخب مقرر لمن يمثله في الحياة السياسية، مرة دافع للضريبة مقابل الخدمات التي يتلقاها، ومرة يلعب دور الزبون وفي الأخير فمواطن يعتبر المستعمل والمستفيد من نتائج السياسة العامة التي تقرها الحكومة.أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم ودلك عن طريق: [36].

· تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية.

---

[35] إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص416، 418

[36] شاوش أخوان جهيدة، المجتمع المدني والتنمية المحلية، جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا. مرجع سابق، ص49

تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية والإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الأولويات والاحتياجات الجماهيرية.

· تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلا تحت إشراف الجهات الرسمية.

· التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.

· تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال التنموية.[37]

وعليه فإن غياب المشاركة المحلية الفعالة يعيق خطط تنمية المجتمعات المحلية حتى ولو كانت معدة إعدادا جيدا ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها فضلا عن أنها تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية،كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الاجتماعية السائدة لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية.[38]

2-اللامركزية السياسية والإدارية والمالية:[39]

اللامركزية هي أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيأت أخرى مستقلة قانونا، ولكن التشابك الذي يطرح هذا المفهوم يقتضي توضيح مفهوم كل من اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية.

---

[37] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، تخصص تنظيم سياسي وإداري كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

[38] الطيب ماتلو، التنمية المحلية، معانات وأفاق، "مجلة الفكر البرلماني"، مرجع سابق، ص127.

[39] علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري.دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول،2009، ص56-57

فاللامركزية السياسية تعني توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

أما اللامركزية الإدارية فيعرفها علاء الدين عشي" بأنها نظام يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهات الحكومية المركزية في العاصمة، وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم وتمتع هؤلاء الأشخاص بالشخصية الاعتبارية المستقلة، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية.

وفي هذا المقام يفرق علاء الدين عشي"بين مفهوم اللامركزية الإدارية وبين مفهوم اللامركزية السياسية، حيث يقول في هذا السياق إن المقصود باللامركزية الإدارية لا يجب أن ينصرف إلى مفهوم اللامركزية السياسية التي تعد أسلوبا من أساليب التنظيم الدستوري للسلطة وبالتالي فالفرق بينهما كبير من حيث الطبيعة والمضمون.

أما عمار بوضياف "فيرى أن اللامركزية الإدارية هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة، وبين هيأت محلية أو مصلحيه مستقلة، كما يرى أن اللامركزية الإدارية جانبين، جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من قبل الشعب في تسيير شؤونها مما يحقق مبدأ الديمقراطية، وجانب قانوني يتجسد في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والهيأة المستقلة ذات الطابع المرفقي أو المصلحي، الأمر الذي من شأنه أن يقرب الإدارة أكثر من المواطن. [40]

وعليه فإن عنصر اللامركزية يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية، وذلك لما يوفره هذا العنصر من امتيازات لأفراد المجتمع المحلي من المشاركة في القرارات وتحديد احتياجاته ورفع انشغالاته من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة،ومنظمات المجتمع المدني، مما يسهل على السلطات المركزية تحديد أولويات المشاريع التنموية على مستوى المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى أن تطبيق اللامركزية المالية تهدف إلى إعطاء المحليات (الجماعات المحلية) المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة، ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات.
- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية

[40] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،ط2، 2007،ص170.

- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه المواطن.

تفعيل سياسة التنمية الحضرية والريفية: نشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إتباع إستراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حاليا كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، أما أبعاد التنمية الريفية المتكاملة فتتمثل في الأتي:[41]

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي.

- استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية وفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي، من أجل دفع عجلة التنمية.

- مد شبكات المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية والتجمعات الريفية.

رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي: من خلال تيسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها (الحكومة الاليكترونية محليا) [42]، من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات

للمواطن في سهولة ويسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إلى:

- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والإنجاز التنموي (كمبادرة محو الأمية ومبادرة تنظيم الأسرة.....الـــخ).
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية.

دور الجهات الحكومية: المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع

---

[41] محمد نصر مهنا، أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص95.

[42] نذير عبد الرزاق، قرواي احمد الصغير"دور الحكومة الالكترونية في تحقيق الأداء الحكومي" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة،08-09 مارس 2005، ص147.

الاستثمار المحلي والذي يهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، تجدر الإشارة إلى أن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق بالجزائر بسبب نقص الخبرات في هذا الميدان، وقد جاء قانون الاستثمار 93-12 بما يُفَعل هذا المجال حيث أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيأة مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني وتقوم بما يلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية، الاقتصادية، التقنية، التشريعية، التنظيمية، والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي ويعد الاستثمار المحلي أحد دعائم التنمية المحلية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي، وإداري بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب والمناخ.....الخ.ومن أهم هذه المعوقات لدينا:

1- **اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية**: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات. [43]

2- **معوقات قيمية**: إن النسق القيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك لأن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية

[43] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا. مصر: الدار الجامعية، 2007، ص172.

للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد، حيث يصنف " علي كاشف" القيم والمعايير المعوقة للتنمية في المجتمع المحلي كالأتي [44]:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير.
- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدراء العمل اليدوي.
- عدم تقدير قيمة العمل والزمن.

3- **معوقات ثقافية**: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية

نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني.

ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه التغير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرذوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقا من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغير.

4- **معوقات إدارية**: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على

[44] **نفس المرجع، ص173.**

5- علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية، ويذكر "محمد شفيق" أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية وهي كالأتي:[45]

- سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات.
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية.
- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها.
- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد، وارتفاع الأسعار بشكل فاحش.
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (أي هجرة الأدمغة).
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

5- **معوقات سياسية**: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية ومن أهمها نذكر:[46]

[45] **علي كاشف ,مرجع سابق ص 173**
[46] **علي كاشف, مرجع سابق ص174**

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.

- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.

- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة بإتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.

- تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر.

- الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس،أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.

- أما" **فريل هيدي**" فإنه يحد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية، والتي تنعكس حتما على سير عماية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية لهذه الدول ومن بين هذه المظاهر مايلي:[47]

- الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية.

- الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.

- عدم الاستقرار السياسي.

[47] **علي كاشف ,مرجع سابق ص 175**

- قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين.

- عدم وجود توازن في نمو المؤسسات السياسية.

لذلك يرى **"فريل هيدي"** أن مثل هذه المظاهر التي تتسم بها السياسة التي تسير عملية التنمية في الدول النامية، هي التي تمثل أحد أهم المعوقات السياسية في تلك الدول وهي دون شك تؤثر على عملية التنمية المحلية على المستوى الإقليمي والمحلي.

6- **معوقات اجتماعية**: تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات ، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة، ومن أهم معوقات التنمية المحلية نذكر:

- الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية:

تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من أثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.

- تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيرا سلبيا خاصة الخدمات الرئيسية مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء .....الخ.) بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.

- تبتلع الزيادة الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.

- يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.

هذا وبالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة، وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلة الموارد من جهة كثرة السكان، وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية والمركزية.

التحولات وأثرها على التنمية المحلية: [48]

التحويلات هي الأموال التي يحولها العمال المهاجرون للأسرة والأصدقاء في الوطن، وهي تمثل الرابطة الأشد جلاء بين الهجرة والتنمية المحلية، وقد وصلت التحويلات المسجلة رسميا للبلدان النامية إلى 330 مليار دولار في عام 2008، ويصل إجمالي التحويلات على الأقل إلى ثلاثة أمثال المساعدات المالية الرسمية وهي أكبر مصدر للتمويل الخارجي لبلدان النامية،ففي الهند مثلا زادت التحويلات على 50 مليار دولار في 2008، وفي المكسيك تزيد التحويلات على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي حقوق حصيلة السياحة في المغرب، وإيرادات صادرات الشاي في سيريلانكا، وإيرادات قناة السويس في مصر ففي عام 2008 بلغت التحويلات أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في طاجكستان وهايتي، وزادت على 10% من إجمالي الناتج المحلي لـ 23 بلدا. وعلى اعتبار أن التحويلات هدايا وليست دخلا، فإن لها عواقب غير مقصودة تؤثر سلبا على عملية التنمية المحلية، مما يجعل التحويلات أحد أهم معوقات التنمية المحلية، ويعود ذلك للأسباب التالية.

فالمتلقون لهذه التحويلات المالية قد لا يتعبون أنفسهم كثيرا في البحث عن عمل أو لا يبذلون جهدا كبيرا في الدراسة، إذا كانوا يعلمون أنهم يستطيعون الاعتماد على هذه التحويلات لتكملة أجورهم، وقد أكد الباحثون على أن الذين يتلقون التحويلات يقللون من مشاركتهم في قوة العمل، وهناك عاقبة أكثر سوءا للتحويلات على التنمية الاقتصادية المحلية والرفاهة في المجتمع المحلي، هي تأثيرها على المؤسسات والحكومة، ذلك أن أسرة تتلقى تحويلات لن تهتم كثيرا بعد

[48] **علي كاشف, مرجع سابق ص 176**

ذلك بنوعية المجالس المحلية المنتخبة ولا بنوعية الجهاز الإداري التنفيذي المحلي، وقدرتهم على توفير البنية التحتية والمؤسسات التي تسير التنمية المحلية، وإذا كانت الظروف بل إنها سترسل مزيدا من أعضائها للخارج وستستخدم داخل تحويلات للتعويض عن نقص الخدمات الحكومية، وتفقد الاهتمام بالضغط على الإدارة المحلية والحكومية لتوفير خدمات أفضل، ولن تشعر هذه الإدارة أو الحكومة بأنها مضطرة لتوفير هذه الخدمات لأنها تدرك أن هذه الأسر تستطيع أن تعول نفسها فتتدهور نوعية الإدارة المحلية والحكومة بالدرجة الأولى.

- تغير المناخ وأثره على التنمية المحلية: يتسبب تغير المناخ في تفاقم التحديات المتزايدة على التنمية المحلية بشكل أخص، وينسب في إلحاق الضرر بالفعل بالبلدان النامية، عن طريق طرح تهديدات جديدة إضافة إلى زيادة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات المحلية.

يمثل تغير المناخ تهديدا جادا وداهما على التنمية، فعدم التخفيف من أثار تغير المناخ يمكن أن يسبب إحترارا يصل إلى5 درجات مئوية في هذا القرن، هذا الاحترار الذي قد يضفي أنماط طقس جديدة، سيتطلب التصدي لها جهودا ضخمة من أجل التكيف،ولكن مع هذه الجهود فقد يتعرض ما بين 100- 400 مليون نسمة لخطر الجوع، وتعاني من 1-2 مليار نسمة إضافية من نقص في المياه.

والبلدان النامية هي الأكثر تعرضا للخطر نتيجة تغير المناخ، حيث يقدر لها أن تتحمل ما يقارب من 80% من أثار تغير المناخ، ذلك أن احترارا قدره درجتان مئويتان سيؤدي إلى أدنى حد من الخسائر في البلدان الدخل، وإلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي العالمي تبلغ في المتوسط 1%، لكنه يمكن أن يسفر عن انخفاض دائم بمقداره 4-5% في الدخل السنوي للفرد في إفريقيا وجنوب أسيا على حد سواء. [49]

إن التنمية المحلية كعملية حتمية في البلدان النامية لاقت أكثر من العقبات وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وما يفرضه من صعوبات في استفادة تلك الدول من مزايا السوق العالمية، وكذا العصابات الإرهابية العابرة للحدود، التي كان من أثرها نفور الاستثمارات الأجنبية من الدول النامية نظرا لعدم توفر الأمن والاستقرار فيها، إضافة إلى ما ذكر أنفا من معوقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التي تعاني منها المجتمعات المحلية، وتقف عرضة لمسار التنمية المحلية في الدول السائرة في طريق النمو، مما يجعل تحقيق التنمية المحلية فيها غاية من الصعوبة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة، ابتداء من إعادة في المنظومة

[49] **علي كاشف, مرجع سابق ص 177**

التشريعية، ومرورا بالحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية المميزة للمجتمع المحلي، وانتهاء بإعادة هيكلة المنظومة الإدارية بما يتماشى مع الإدارة الحديثة المؤهلة لتسير عملية التنمية المحلية وخصوصية المجتمع المحلي من خلال التركيز أكثر على وظائف إدارة الموارد البشرية التي تعتبر المحرك الرئيسي لمؤسسات الدولة ككل وتكييفها مع طبيعة وظروف المجتمعات المحلية.[50]

[50] علي كاشف , مرجع سابق ص 178

خلاصة الفصل الاول:

تعد التنمية بشكل عام هاجس كل الدول خاصة الدول النامية منها، فالتنمية بكل أبعادها وعلى كافة مستوياتها تعطي وزنا واعتبارا ومكانه للدولة سواء على المستوى المحلي الداخلي(أفرادها، مواطنيها)، أو على المستوى الخارجي ضمن النسق الدولي، حيث تنطوي التنمية عموما على إحداث نوع من التغيير قي المجتمع أي (إحداث تغيير مقصود ولكن قصد التطوير والتحسين)، لذلك جاءت التنمية المحلية لتكون أقرب إلى المواطن، فهي تعمل على تحسين أوضاعه وتلبية احتياجاته ، وتتجلى أهمية التنمية المحلية في تفعيل مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية والبشرية بكل ما يخدم الإنسان لأنه المقصود من هذه التنمية، وهو الأساس المحوري الذي تبنى عليه التنمية المحلية على وجه الخصوص، والذي توجه إلى خدمته من جهة أخرى.

لذلك فإن جودة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية مقوماتها وركائزها الأساسية في المجتمع.[51]

[51] علي كاشف, مرجع سابق ص 179

الفصل الثاني

ماهية و مفهوم التنمية الريفية

يلعب الاقتصاد الريفي الغير الزراعي دورا إيجابيا في دفع عجلة النمو، فهو يسمح بتخفيض الفقر الريفي إذ يوجد ارتباط قوي بين الاقتصاديات الريفية الزراعية و الغير الزراعية بفضل التكنولوجيا الجيدة، الثروة الخضراء و انتفاع انتاجية الزراعية

المبحث الأول: التنمية الريفية مفاهيم أساسية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية.[52]

1-مفهوم لودر ميلك ولاوس:يعرف لودر ميلك و لاتوس التنمية الريفية بأنها « عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية و الهياكل الاجتماعية و المنضمات الريفية و الحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و التي توفر الدوافع الكافية، ونحرك الامكانيات الانتاجية و تهيىء الخدمات التي تساعد فقراء الريف على احراز مستويات أفضل من المعيشة و المعارف والمهارات، كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية و الاجتماعية،و تحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي تساعد في وضعها و تنفدها فقراء الريف عبر الزمن، وحسب هذا المفهوم تبرز أهمية دور الاعتماد على الذات دون التخلي على الارتباط بالدولة و تبرز كذلك تفعيل الجهاز المؤسساتي و يتم ذلك بإنشاء و تحسين المؤسسات مثل التعاونيات و المنظمات و الجماعات التجارية و المحلية و العمومية ففي ظل هذه الظروف يتمكن المزارعون من الحصول بسهولة على القروض و يتمكنون من تعلم الأساليب الزراعية الحديثة

مفهوم تري كارت:يرى الاقتصادي تركات أن التنمية الريفية ترتكز على تدخل المختصين في الزراعة علماء الطبيعة و المختصين في العلوم الانسانية لأنها ترتكز على التفاعل الثلاثي بين الوسط الطبيعي التقنيات المتاحة و التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية، و يعرف أستاذ علم المجتمع الريفي و التنمية الريفية بجامعة الاسكندرية محمد نبيل جامع بأن التنمية الريفية هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المختص في بناء مهام الأجهزة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الريفية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة و المتوازنة حكوميا و أهليا و الذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و المادية و البشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

وإذا كان مفهوم التنمية الريفية يعتبر أكثر حداثة ، فهو وليد التغيرات الحضرية السريعة في الآونة الأخيرة، ويمكن تعريف التنمية الريفية على أنها : « **عملية التنمية التي تلبي أماني و حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر** ».

[52] محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأت المعارف ، الاسكندرية 2000، ص54.

وقد عرف بنك الدولي التنمية الريفية بما يلي: « **هي استراتجية نمو موجهة نحو مجموعة سكانية محددة هم الفقراء الريفيون و المعدمين و الصغار الحائزين**» .

وفي مجمل القول يمكن ذكر أن التنمية الريفية تعني إحدى التغيرات الهامة على مستوى البناء الريفي شريطة مراعاة عم إحداث قفزات تنموية على بناء من الابنية بمعزل من البناء الأخر [53]

المطلب الثاني: أشكال التنمية الريفية.[54]

1-التنمية الريفية المتكاملة:و تسمى أيضا التنمية الريفية الكلية و أحيانا الكلية و المتكاملة، من منطق ان تنمية وسط ما يجب ان يكون في مجموعة و جاء هذا المفهوم الذي يرى الزراعة ليست الوسط الوحيد الموجود في الوسط الريفي و تنميتها لا تتحقق التنمية الريفية فهناك مشاكل أخرى إضافة إلى تلك المرتبطة بالزراعة تعيق مسار التنمية الريفية من بينها نقص مياه الشرب، غياب التجهيزات الصحية، تأكل التربة.....الخ، و يجب معالجة هذه المشاكل جنبا إلى جنب مع تلك المتربطة بالزراعة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

2-التنمية الريفية الجهوية:حسب مولد جولد الذي كتب عن التنمية الريفية الجهوية سنة 1992م يرى أنها ترتكز على العناصر التالية:

- **مكافحة الفقر:**يجب أن تكون الجهود المركزة على الفئات الأكثر حرمانا و هم الفقراء الذين يعيشون في الظروف الصعبة.
- **المشاركة:** السماح لكل المتعاملين المعنيين بعملية التنمية الريفية بتحديد فوائدهم و المشاركة في تحقيقها « تقسيم التكاليف و الأرباح».

- **الديمومة:** النشاطات التي يتم خلقها في هذه المناطق يجب أن تساهم في التنمية المستمرة في حالة تراجع المساعدات الخارجية.

3-التنمية الريفية المستدامة: يلعب الاقتصاد الريفي الغير الزراعي دورا إيجابيا في دفع عجلة النمو، فهو يسمح بتخفيض الفقر الريفي إذ يوجد ارتباط قوي بين الاقتصاديات الريفية الزراعية و الغير الزراعية بفضل التكنولوجيا الجيدة، الثروة الخضراء و انتفاع انتاجية الزراعية « الزراعة المكثفة ».

كما أن فقراء الوسط الريفي في بحثهم عن العمل الغير الزراعي يواجهون مشاكل عديدة منها: نقص رأس المال البشري و الاجتماعي و صعوبة الدخول في الأسواق وغياب القروض، هذه

---

[53] **P.Pelssier et al*le développement rurale en question- paysages. Espace ruraux. Systèmes agraires orstom.PARIS 1984 P.PI-3.**

[54] **.la banque africaine de développement-rapport sur le développement en afrique. Résumé développement rurale et réduction de la pauvreté en afrique*.2002**

المشاكل تقوي حواجز الدخول في النشاطات الغير الزراعية، مما يجعلها في أرياف الدول النامية و لتعزيز القطاع الريفي الغير الزراعي يجب تبني الاجراءات التالية: [55]

- ❖ تشجيع التعليم الابتدائي للأطفال كاستراتجية في الاجل الطويل.
- ❖ رفع الاستثمارات و الروابط مع الأسواق الخارجية.
- ❖ تنمية الهياكل الريفية .
- ❖ تشجيع المؤسسات الريفية على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- ❖ خلق هيئات خاصة في مجال تمويل النشاطات الريفية و اقراض الفلاحين و كذلك على خلق المؤسسات الصغيرة

المطلب الثالث: أبعاد و عناصر التنمية الريفية المستدانة.

أبعاد التنمية الريفية المستدامة:[56]

- ❖ **البعد البشري:** يقوم برنامج الأمم المتحدة و منذ سنة 1990م بتقييم وضعية التنمية البشرية في العالم كل سنة، و يولي هذا البرنامج أهمية كبيرة للفرد كونه عنصر
- ❖ أساسي في التنمية الريفية و يتخذ من مؤشرات التنمية البشرية معايير لترتيب الدول، وهذا الاخير يتكون من ثلاث متغيرات و هي: توقع الحياة، النتائج المحصلة في التعليم و مؤشرات الدخل.

أساسي في التنمية الريفية و يتخذ من مؤشرات التنمية البشرية معايير لترتيب الدول، وهذا الاخير يتكون من ثلاث متغيرات و هي: توقع الحياة، النتائج المحصلة في التعليم و مؤشرات الدخل.

- ❖ **البعد الديموغرافي:**رغم النزوح الريفي فإن سكان الأرياف يستمرون فب الزيادة في القيمة المطلقة و تدرج الهجرة الوطنية و الدولية ضمن حركية النزوح الريفي و التحضر، ويكون هذا النزوح نحو المناطق الساحلية خاصة في حالة وجودها، كما ان المناطق التي يهجرها سكانها و المزارع التي يتركها اصحابها في سيرهم نحو البحث عن فرص عمل أفضل للعيش تبقى إمكانية إحيائه ضئيلة و بذلك تتراجع الزراعة في المناطق الريفية ان ظاهرة الهجرة الريفية مرتبطة بالتقدم الصناعي للمجتمع و مستوى تطوره الثقافي الاقتصادي، لذلك فهي تتحول لمشكلة في الدول النامية ضعيفة التصنيع، حيث ان دوافعها و سرعتها تختلف عن الأسباب السابقة فأسباب الهجرة هنا مرتبطة بضعف الاقتصاد الريفي و تدني

[55] **stéphanie druduet.* contritions des associations au développement rurale* master de science du centre international de haute études agronomique méditerranéennes 2003.**
[56] **.http://www.ae.rouen.fr/ pédagogie/ équipes/ ses net/ ses pied/ ses 20112.htm**

- مستوى الخدمات فيه بعكس المدينة التي تقوم على شروط اجتماعية و اقتصادية أفضل للعيش من اهمها: اختلاف الدخول بين القطاع الريفي و الحضاري .
- **البعد الثقافي و التكويني:** الدول النامية بشكل عام تتميز بالتخلف على المستوى الثقافي و التكويني و رغم الجهود المبذولة في مجال التعليم ، فمثلا التسجيل في التعليم الثانوي لم يتجاوز النصف في الجزائر سنة 1990م إلا انها تبقى غير كافية و في ظل هذه الظروف تبقى المناطق الريفية مساسا لهذه المشاكل بسبب تدني المستوى الثقافي و التكويني، نتيجة عدم توفر مراكز التعليم أو بسبب العزلة الحادة التي تعانيها بعض المناطق الريفية مما يجعلها تواجه صعوبة في التنقل إلى المدن لتلقى التعليم الكافي حيث يعيش ما يعادل 60% من البلدان النامية في المناطق الريفية، فثلاث أرباع فقراء الأرض يعيشون فب المناطق الريفية بأقل من دولار واحد في اليوم وواحد من خمس أطفال في البلدان [57].

- **البعد الغذائي:** الوضعية الغذائية للدول النامية تتدهور باستمرار بما فيها الدول العربية، هذه الاخيرة رغم تحقيقها لبعض الجهود على مستوى الانتاج و الانتاجية و توقع ارتفاعها في بعض دول المغرب لا يمكنها مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء المرتبط بالنمو الديموغرافي المتزايد حتى مع استمرار الاتجاهات في التحول الديموغرافي.

عناصر التنمية الريفية المستدامة:

1- **الموارد الطبيعية في الوسط الريفي و سبل تنميتها:** لا تنحصر المواد الطبيعية على مستوى الفضاء الريفي على الأراضي المستغلة من طرف المزارعين و كذلك على الموارد المتجددة كالغابات و المياه.....الخ، واقتصاديا هذه الموارد يمكن استغلالها لكن الاستعمال الغير العقلاني يؤدي إلى تدهورها أو زوالها و من أهم هذه الموارد نذكر ما يلي: [58]

- **الأرض:** رغم تراجع دور الأرض في الانتاج الزراعي لصالح عوامل انتاج اخرى غير أنها ببعدها الكمي و النوعي يشكل أساسا لكل انتاج زراعي، و كون ان الدول النامية لم تصل بعد إلى درجة التقدم التقني ، تبقى الأرض هي العامل الأساسي لتطوير الانتاج الزراعي، فهذه الأخيرة يمكن أن تزيد أو تنقص من حيث المساحة كما يمكن أن تتدهور خصوبتها.
- **الغابات:** تعتبر الغابات عنصر حيوي مكمل و متكامل مع النشاط الزراعي و التنمية الريفية بمفهومها الشامل و القابل للاستدامة و تشكل الغابات موردا جديدا عندما يتم إدارتها بطريقة جيدة و فاعلة إذ تعتبر الغابات مصدر جيد لبعض الموارد الأولية كالخشب .

---

[57] صلاح وزان، التنمية الزراعية العربية الواقع و الممكن، مركز الدراسات العربية ، بيروت، 1998،ص244.

[58] صلاح وزان ,المرجع السابق، ص 93.

❖ **المراعي:** تعتبر المراعي الطبيعية مردا طبيعيا بالنسبة لسكان الريف و هي كغيرها من الموارد تتعرض إلى تدمير كبير في الدول النامية بسبب عدة عوامل منها: الرعي المبكر و المستمر حيث يتم الرعي بمجرب ظهور الأعشاب مما يجعل امكانية بلوغ هذه الاعشاب مرحلة النضج و تكوين بذور ضئيلة و كذلك ظاهرة إقتلاع الأعشاب و الشجيرات لغرض التدفئة أو الطهي إضافة إلى بعض الممارسات الغير عقلانية من طرف بعض المزارعين و المتمثلة في التوسع على حساب هذه المراعي رغم كونها هامشية.

❖ **الموارد المائية:** إن أهمية الماء كمورد طبيعي اساسي في الوسط الريفي تظهر في عدة نقاط:

- اشباع حاجات الشرب.
- يعتبر الماء الوسط الطبيعي للكائنات الحية وخاصة الاسماك.
- استعمال الماء في الري الزراعي و هذا الدور يكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية التي يسيطر فيها النشاط الزراعي على باقي النشاطات في المناطق الريفية.

عناصر فاعلة أخرى: [59]

1- **تكنولوجيا الاتصال و المعلومات:** هي التكنولوجيا تتعلق بالنشاطات المرتبطة و استعمال أجهزة الاعلام الالي و الاتصال، فهي تجمع نشاطات التصنيع المتمثلة في العتاد الالكتروني و عتاد الاعلام الالي و الاتصال، خلق محتويات بالنسبة لمواقع الانترنيت، تدفقات المعلومات و تعددها ولقد أدى ظهور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال غلى اتساع الفجوة الرقمية بين الأرياف و المدن حيث أن مليار شخص تقريبا أي ما يعادل 75 % من سكان العالم هم فقراء الأرياف، خارج الثورة الرقمية و تظهر هذه الفوارق عند مقارنة المجتمعات المحلية الريفية مع الحضارية و بين الرجال و النساء.

2- **دور الطاقة البديلة في التنمية الريفية:** أكثر من مليار شخص من سكان الدول النامية يعيشون بدون كهرباء و يعتمدون في التزويد بالطاقة على الوقود الخشبية و النفايات الزراعية، الطاقة البشرية و استعمال الحيوانات ،هي أشكال الطاقة الأساسية المستعملة من طرف ملايين العائلات الريفية، لهذا يجب البحث عن موارد بديلة تكون اقتصادية و محافظة على البيئة لاستعمالها في زيادة الانتاج الزراعي و تحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية.

3- **الخدمات العمومية في الوسط الريفي:** تتميز المناطق الريفية بالعزلة، كما انها غير مفضلة من طرف القطاع الخاص، إضافة إلى وجود بعض الخدمات ذات تكلفة عالية،

[59] أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،1998، ص76.

4- لذا على الدولة أن تلعب دورها في إنعاش و تنمية هذه المناطق، فيجب عليها أن تقوم بمجموعة من الخدمات العمومية تكون نوعية عالية و هادفة، و تكون هذه الانشطة فاعلة بوجود تعاون من طرف الجمعيات المحلية [60].

المبحث الثاني: مشاكل التنمية الريفية و معوقاتها.

المطلب الأول: مشاكل التنمية الريفية.

1-مشكلات المتصلة بظاهرة التحضر: [61]

أ- **النزوح الريفي:** أو الهجرة نحو المدينة ، و الهجر في اللغة تفيد معنى الترك و المغادرة و يقال هجر الشيء أي تركه، وقد اعطى باحثون للهجرة تعريفات متنوعة، فالجغرافيون أو علماء السكان ، يعتبرونها ظاهرة جغرافية و تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، ثم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد و هناك تعريف احصائي للهجرة يعتبر ان كل حركة من خلال الحدود، ما عدا حركات السياحة تدخل في احصاءات الهجرة، و إذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة دائمة، وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة، وتتميز الهجرة بالأمور التالية:

- تعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان التي يعبر عنها بالمعادلة.
- تعتبر الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو بطبيعة الحال، تبدل في مكان الإقامة.
- تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية و السياسية و الثقافية المتوفرة داخل البيئة أو في ضوء عامل الطرد و الجدر بحكم أن the home of main جاكسون كتابها الباحثين عن فرص عمل لتحسين مستواهم المعيشي المتواجدة فيها، كما أن سير الحضارة الجديدة هو الذي أفرغ الأرياف. البعض من منظور اجتماعي باعتبار أنها قهرية أو اختيارية أو منظور زمني باعتبارها وقتية أو دائمة، أو من منظور عددي باعتبارها فردية أو جماعية وهذا ما حدث في الجزائر حيث زحفت أعداد هائلة من السكان نحو المدن و أطرافها مما خلق مشاكل كبيرة كانتشار البيوت القصديرية التي من اثارها انتشار الأوبئة و الأمراض، كما انعكس على الانتاج الزراعي سبب هجرة السكان و تخليهم عن حقولهم والذي انجر عنه ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، كما للهجرة الريفية أثر في مدى ملائمة المرافق و الخدمات العامة، وكفايتها في المجتمع المهاجر

---

[60] صلاح وزان، المرجع السابق، ص70.

[61] علي بودلال، القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية* رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تلمسان ،1999-2000، ص 60

إليه، حيث يؤدي بها إلى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات ومن كل ذلك تظهر إلى السطح مظاهر غريبة و شاذة عن المدينة كالتسول و السرقة....الخ، كما لها الأثر على المصانع التي تستقطب اليد العاملة الريفية الرخيصة وغير المؤهلة التي تنعكس على وتيرة الانتاج و هذا ما يعود بالسلب على الاقتصاد الوطني للبلاد.

ب- نقص التقنية الحديثة في الزراعة: إن انحصار التقنية في المدن ولد التبعية شبه المطلقة والتاريخية للريف و المدينة، ولا شك ان علاج مثل هذا الوضع يتطلب أن ترتفع القرية بمستوى عملياتها الانتاجية مستعينة بإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعي بالكشف عن موارد الثروة الطبيعية و الزراعية و ال..... بالريف و العمل على استغلالها، وتكون مدخرات محلية من فائض الايرادات الجارية توجيه هذه المدخرات نحو افاق المنشآت الانتاجية و العمرانية و التي تؤدي إلى زيادة الدخل و الموارد العامة للريف [62] .

لقد أثرت التحولات الجارية في الريف على طبيعة السلوك وحتى على نمط معيشة السكان، كل هذا بسبب احتكاك أهالي الريف بالمدينة من خلال الاتصال مما جعل هذا الأمر يطرح جملة من المشاكل التي نجمت عن الاغراءات التي أصبحت تستهوي شباب هذه المناطق.

و ترجع عمليات الهجرة أو النزوح الريف من القرية إلى المدينة إلى عدد من العوامل و الدوافع التي على أساسها يتم اتخاد القرار و هي متنوعة من اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، وهي معقدة ومتداخلة مع بعضها البعض و تختلف من قطر لآخر، من بينها قلة فرص العمل بالريف، ورغبة الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة من العيش بطريقة أفضل، اضافة إلى كون المدينة تتمتع بأكثر حرية للأشخاص.

كما يعد التعليم من الأسباب المؤدية إلى النزوح نحو المدينة فهناك وظائف تتطلب شهادات لا يمكن الحصول عليها إلا من المدينة.

كما تم تفسير ظاهرة النزوح الريفي من طرف العديد من الباحثين من بينهم ليدي المناطق الحضارية بما ينطوي عليه من مميزات كارتفاع مستوى الدخل، وتوفر الخدمات الاجتماعية و الثقافية ، تعمل على جدب النازحين من المناطق الريفية فقد أدى هذا الوضع نتيجة الهجرة الكثيفة إلى انخفاض مستويات الخدمات في المدن، مما ادت إلى نقص القوى المنتجة العامة في الريف، مما كان له أثر على الانتاج الزراعي، وكذا هجرة خيرة شباب القرية أو الدشرة مما أفقدها

---

[62] **محمد سعد الفتح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، المرجع السابق ، ص 30.**

حيويتها و بالتالي أصبح على المرأة بالخصوص العبء الثقيل في تحمل مسؤولية، فهي تمارس النشاط خارج البيت و تتقن الحرف دون أن تنسى مسؤوليتها اتجاه أسرتها و أولادها [63].

أما معجم العلوم الانسانية فقد فسر ظاهرة النزوح الريفي لفقر المناطق الريفية يهاجر أهلها للمكوث في المناطق الأكثر غنى، فهو نتيجة استغلال الصناعة لليد العاملة ،و الظروف هي التي تجدب المهاجرين إلى المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل و ظروف معيشية أرقى.

وتتباين مفاهيم الهجرة باختلاف المنظور الذي يتم تناولها من خلاله فقد يتناولها ، لقد ظل الريف على حاله من التخلف بينما أصبح كل الاهتمام منصبا على المدن التي كانت تسمع صوتها لصناع السياسة بين الحين و الاخر في شكل مظاهرات احتجاج و نحوها بينما ظل صوت الريف مكتوما ولم يحظى بما حظي به قطاع الحضر من اهتمام تلك الخطط التنموية الطموحة التي أدت إلى تطور ملحوظ في المناطق الحضارية، بينما ظل المجتمع الريفي على تخلفه وذلك بسبب العزلة المكانية بالدرجة الأولى و التي أدت إلى ترسيخ القيم التقليدية فيه حيث عمل الكثير منها على عرقلة حركة تطور المجتمع الريفي، و بالتالي حافظ الريف على تقنيته الزراعية المتخلفة ولعل أبرز المشكلات التي حظيت بالاهتمام نقص العمالة في مجالي الزراعة و تربية المواشي ذات الطبيعة الشاقة و التي يتأثر مردودها بالعوامل الطبيعية و المناخية في ظل غياب التقنيات الحديثة، فالعامل يصبح يستهويه العمل في المصانع حيث الأجور عالية وساعات العمل محددة وقد أدى ذلك الى تدهور القطاع الزراعي، وخاصة إذا تعلق الأمر عند الحديث عن القيادات المتعلقة التي يفتقر إليها الريف، لأنهم يعتبرونها أماكن وعلى مستوى الإنتاج فقد ظلت الأرياف في الغالب تزرع المحاصيل وتربي الحيوانات اللاتي يحتاجها سكان المدن كما أن أغلب الصناعات القائمة على الانتاج الزراعي موجودة في المدن الأمر الذي جعل القرية تبيع منتجاتها الزراعية و الحيوانية في صورها الأولية بأسعار مرتفعة جدا ولذلك فإن الأموال أصبحت تنقل من القرى و الأرياف إلى المدن وهذا الوضع جعل سكان الريف ينفقون أكثر مما يكسبون وبمرور الزمن أصبحت القرى فقيرة مساكنها بسيطة ووسائل الإنتاج التي تستخدمها بدائية مما جعل استغلال الموارد الطبيعية غير فعال، وغياب المصانع التحويلية التي تجعل الفلاح يتابع منتوجه على مختلف مراحله و الذي يوفر عليهم عناء التنقل و كلفة رأس المال.

إن الحديث عن التخلف في الانتاج الزراعي، بشكل عام وما تؤديه هذه الأسباب من أسباب ومعوقات التنمية بسبب: [64]

- انخفاض قدة الفلاح في الريف من حيث قدرته المالية ومستواه العلمي و الثقافي

---

[63] **الجهوي عبد الهادي،التنمية الريفية المعاصرة، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1991، ص75.**

[64] **الهلالي عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي و الاصلاح الزراعي، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر، ص48.**

و الذي ينعكس على انتاجيته

- عدم استغلال مياه الري و التقنيات المبتكرة في مجال التقطير و الرش المحوري.
- إشباع نظام التبوير فمعظم المساحات الزراعية الموجودة في المناطق الجبلية و التي هجرها سكانها في أرض بور لم تعد صالحة للزراعة، واستصلاحها يتطلب أموال باهظة.
- تخلف مؤسسات الهياكل الأساسية البنى التحتية و تتمثل في:

تفتت الملكيات الزراعية بسبب القوانين التي حددت من ملكيات الأراضي و تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها، وتعتبر البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي. إن الحرمان الاقتصادي الذي تعانيه قطاعات من الشباب خاصة في الفئات الدنيا من المجتمع نتيجة الفقر، وعدم وجود مصدر للزرق، ممثلا في عدم وجود عمل يحقق لهم متطلبات حياتهم أو العمل في أنماط من العمل غير الدائم، أو غير المستقر يجعل الشباب يشعر بالقهر و الاحباط وهي من معوقات الاستقرار في الحياة و التي قد تصل كما أن الحرمان الاقتصادي الذي يعانيه الشباب الفقير يمثل شكلا من أشكال التعاون الاجتماعي الذي لا يتيح لهم فرص متعادلة و متساوية لتحقيق جزء من رغباتهم في إطار اجتماعي مشروع، لقد بات واضحا أن البطالة هي أم المشاكل خاصة إذا تعلق الأمر بشباب يسكن مناطق معزولة و يعيش مشاكل ضخمة و متشابكة نتجت عن حقيقة أساسية هي أن الزيادة السكانية أخذت في التزايد السريع و الجزء الأكبر من هذا العدد يعيش في حالة من البؤس تصل إلى حافة الموت من فقر شديد و جهل واستغلال ومن نتائجها أن يطفوا إلى السطح ما يسمى بظاهرة الاغتراب و الهامشية الذي أصبح يعيشه الشاب البطال و المرتبطة أساسا بمشكل الفقر و تعرف الهامشية بأنها شعور لدى الفرد بأنه على هامش المجتمع و ليس له دور فيه، و يشعرون بأنهم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية [65]

و تعرف البطالة على أنها تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية حيث الغايات من العمل متعددة، و للبطالة مفاهيم تختلف باختلاف أنواعها فنجد البطالة السافرة و تعني وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه و لكنهم لا يجدون عملا، ويمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، و البطالة المقنعة عندما تكون إنتاجيتهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم و قدراتهم متدنية حسب، وترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها لأسباب هيكلية تعود

[65] .العيرج عودة، مسار التنمية الريفية في الجزائر1992-2006 مثال ولاية تيبازة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2007-2008 ، ص 67.

إلى طبيعة نمو الاقتصاد الذي يعاني الاختلالات الهيكلية الداخلية و الخارجية تتمثل في اختلال ميزان المدفوعات [66].

إن دراسة ظاهرة الفقر أصبحت مثيرة للقلق لتزايد حدة انتشارها و تسببها في العديد من الآفات الأخرى إن الفقر ينتشر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية وتنعكس بشكل عام في الخدمات الاجتماعية المقدمة، مثل قلة المياه الصالحة عواقبها الوخيمة و يقف على رأس قائمة التحديات الاقتصادية التي تواجه أي بلد، ولم تنقطع الاجراءات و السياسات الاقتصادية التي تواجه أي بلد في الحد من زيادة عدد الفقراء، و يعد الفقر المعدل الموضوعي لمشكلة الجوع التي سادت كمصطلح و الواجب على الحكومات اتخاذ اجراءات جديدة للحد من التزايد المتواصل لنسبة الفقر،من خلال إعطاء الأولوية لتحسين الدخل، و معيشة المواطنين البسطاء و تخصص نفقات اضافية الدولي هو علم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة و الفقر و ليس من مشاكله عدم المساواة و لا بد من التأكيد على التفرقة بينهما ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة داخل المجتمع بأسره، و علما بأن تخفيض الفقر في دولة ما و في لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط ، إن الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة و يؤدي إلى متفاقمة التحديات الإنمائية التي تواجهها الدولة، كما أن الافتقار إلى فرص التمكين من الأسباب القوية ، و القدرة على:

أ- عدم كفاية شبكات الري و الصرف و السدود.

ب- عدم كفاية الطرق الرئيسية و الفرعية الزراعية التي تسهل من عملية الوصول إلى هذه المناطق المعزولة.

ت- ندرة العمال الفنيين« هجرة أصحاب المجال أو التخصص ».

ث- ضعف و عدم كفاية مراكز البحث العلمي الزراعي [67].

بدون عقود ملكية، الذي أبقى على مساحات عديدة بدون استغلالها.

2-المشكلات الاقتصادية:

أ-مشكل البطالة: تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم، و تعتبر البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي. إن الحرمان الاقتصادي الذي تعانيه قطاعات من الشباب خاصة في الفئات الدنيا من المجتمع نتيجة الفقر، وعدم وجود مصدر للرزق، ممثلا في عدم وجود عمل يحقق لهم متطلبات حياتهم أو العمل في أنماط من العمل غير الدائم، أو غير المستقر يجعل الشباب يشعر بالقهر و الاحباط وهي من معوقات الاستقرار في الحياة و التي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي.

---

[66] .الهلالي عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي و الاصلاح الزراعي، المرجع نفسه ص 50.

[67] العيرج عودة، المرجع السابق، ص69.

كما أن الحرمان الاقتصادي الذي يعانيه الشباب الفقير يمثل شكلا من أشكال التعاون الاجتماعي الذي لا يتيح لهم فرص متعادلة و متساوية لتحقيق جزء من رغباتهم في اطار اجتماعي مشروع، لقد بات واضحا أن البطالة هي أم المشاكل خاصة إذا تعلق الأمر بشباب يسكن مناطق معزولة و يعيش مشاكل ضخمة و متشابكة نتجت عن حقيقة أساسية هي أن الزيادة السكانية أخذت في التزايد السريع و الجزء الأكبر من هذا العدد يعيش في حالة من البؤس تصل إلى حافة الموت من فقر شديد و جهل و استغلال ومن نتائجها أن يطفو إلى السطح ما يسمى بظاهرة الاغتراب و الهامشية الذي أصبح يعيشه الشاب البطال و المرتبطة أساسا بمشكل الفقر و تعرف الهامشية بأنها شعور لدى الفرد بأنه على هامش المجتمع و ليس له دور فيه و يشعرون بأنهم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية.

ب-مشكل الفقر: إن دراسة ظاهرة الفقر أصبحت مثيرة للقلق لتزايد حدة انتشارها و تسببها في العديد من الآفات الاخرى، إن الفقر ينتشر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية و تنعكس بشكل عام في الخدمات الاجتماعية المقدمة، مثل قلة المياه الصالحة للشرب و قلة خدمات البطاقة الصحية، وارتفاع معدلات الأمية غير أن تحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة قد لاقى صعوبات و اختلفت و سنركز على ما يلي:

تعريف روبرت مكنمار: و يعرف الفقر على أنه: «تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية و الجهل و المرض و القذارة و ارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللاحقة وفيه يركز على دور المؤشرات الاجتماعية التي تدلنا على الفقر. [68]

تعريف علي وهب: وعلى حد تعبيره فالفقر يعني الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجيات الأساسية للعيش إلا نادرا و هذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة، ويركز هذا التعريف على الحاجيات الأساسية لضمان العيش وهو الأكل و الشرب و المأوى و يستبعد الحاجات الأخرى.

تعريف تونسند:و يعرف الفقر يمكن اعتبار أفراد أو أسر أو مجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم المواد اللازمة للحصول علة التغذية النموذجية ، المشاركة في الأنشطة و التمتع بظروف حياة و تسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع و موافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون مواردهم منخفضة بالنسبة للموارد التي تحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم ينقصون من أنماط الحياة العادية، ومن التقاليد و الأنشطة.

---

[68] **حرب محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر، الأردن 1992، ص67.**

و نستخلص ان الفقر ظاهرة نسبية و ليست مطلقة و أن قياسه لا يتوقف على الظروف المادية للسكان، بل كذلك على ظروفهم المعيشية سواء الثقافية أو الاجتماعية.

ويرى العديد من الاقتصاديين و الاجتماعيين، أنه من المفيد عند إجراء تحديد للفقراء الواجب رعايتهم الاحتكام إلى معيار حقيقي يستند عليه لتحديد خط الفقر في المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع احتياجاتهم عن طريق اعطاء الأولوية لتلك الاحتياجات، وعلى هذا الأساس يأتي الفقر كمشكلة ذات امتدادات في المجتمع لها عواقبها الوخيمة و يقف على رأس قائمة التحديات الاقتصادية التي تواجه أي بلد، ولم تنقطع الاجراءات و السياسات الاقتصادية التي تواجه أي بلد في الحد من زيادة عدد الفقراء و يعد الفقر المعادل الموضوعي لمشكلة الجوع التي سادت كمصطلح والواجب على الحكومات اتخاذ إجراءات جديدة للحد من التزايد المتواصل لنسبة الفقر، من خلال اعطاء الأولوية لتحسين الدخل، ومعيشة المواطنين البسطاء و تخصص نفقات إضافية للشرائح الضعيفة « المعوقين، الشيخوخة، المرأة المطلقة...الخ» ، و الفقر كما حدده البنك الدولي هو علم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة و الفقر ليس من مشاكله عدم المساواة و لابد من التأكيد على التفرقة بينهما ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف [69] إلى المستوى النسبي للمعيشة داخل المجتمع بأسره، وعلما بأن تخفيض الفقر في دولة ما و في لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط و بالتغير في توزيع الدخل [70].

المطلب الثاني: معوقات التنمية الريفية.

يرى الكثير من الاقتصاديين و الاجتماعيين وخاصة المهتمين بتنمية الدول النامية، أن مشاكل ارتفاع المواليد و قلة الانتاج، وتدهور وتيرة نمو انتاجية العمل الصناعية و الزراعية، أدت إلى الاخلال وعدم الاتزان بين زيادة الانتاج الزراعي و الصناعي، و بالتالي خلق تنمية قادرة على تلبية رغبات الأفراد وبين الارتفاع المتزايد لنسبة المواليد إن المقصود بالعامل الديموغرافي هنا هو الاثار المترتبة على الوضع السكاني المتنامي.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية في القطاع الاقتصادي تعرف وضعا متدهورا وخطيرا مع السنين في البلدان النامية، زاد من حدته عامل الجفاف الذي لم يسبق له مثيل خاصة في بلدان الساحل الافريقي.

---

69 السيد أحمد غريب، عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2002 ، ص62.

70 .محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الاسكندرية، الدار القومية للطباعة و النشر،1965، ص12.

إن مقاومة التصحر و الجفاف و الجراد وانتشار الأمراض الخاصة بالنباتات خاصة مرض البيوض الذي اجتاح صحراء المغرب الأقصى و الجزائر و الذي استعصت مقاومته لعدة أسباب منها:

1- عدم وجود طرائق واضحة لمقاومته غداة دخوله خاصة في جنوب الجزائر.
2- بقاء الجرثومة تحت الأرض لفترة طويلة دون أن تموت أو تتأثر بعوامل التعرية.
3- دخول الاستعمار لهذه المناطق فتزامنت ظاهرتين على الصحراء الغربية و الجزائر ظاهرة طبيعية تمثلت بمرض البيوض و ظاهرة استعمارية تمثلت في دخول الاستعمار للمنطقة نهاية القرن التاسع عشر، و بداية القرن العشرين.

أما في ميدان المنشآت و شبكات المواصلات فإن ما ورثته هذه الدول عن الفترة الاستعمارية قليل و لا يتماشى و استراتيجية تنميتها و حاجياتها، فالعمل على تطوير الموارد و المواد الأولية و إرساء صناعات قاعدية يكون بمثابة الدعامة الأساسية لكل التنمية الريفية [71].

أما على الصعيد الجوي نجد عدة عوامل خارجية تؤثر على مبادرات الدول النامية و منها:

التدهور المستمر لعلاقات التبادل وأسعار تحويل التكنولوجيا وتأثيرات الأزمة النقدية بفعل انهيار العملات الأساسية كالدولار، المارك، الفرنك و غيرهم.

4- ترسب العلاقات القديمة لما قبل الاستقلال، و التي كثيرا ما تحد من احداث أي تغير رغم أن بداية أي إصلاح أو تنمية فلاحية كانت عبارة عن ارهاصات لحدوث تغيير جدري في العالم الريفي.

[71] **P.A.Sorokin C.C Zimmerman; Principe's of Rural; Urlan Sociology; p13.**

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الأول: الزراعة قبل الاستقلال

إن الاقتصاد الاستعماري مبني على استغلال الشعوب 134 واغتصاب أملاكهم و بالتالي السيطرة على ثرواتهم و هذا ما حدث فعلا في بلادنا حيث قام المستعمر بنزع الأراضي و منحها للمعمرين، و تميزت هذه المرحلة بتغيرات واسعة مست القطاع الزراعي كمنحه بنية جديدة تتمثل في تحويل الزراعة من محلية تستجيب في نتاجها إلى إشباع حاجات الأفراد إلى زراعة خارجية مكملة للسوق الفرنسية فالسياسة الاستعمارية الاستيطانية في بلادنا اعتمدت في هذه الفترة على استغلال الأراضي الخصبة الموجودة لتمويل السوق الأوروبية بصفة خاصة بالمنتجات الجزائرية وهذا ما أضعف الاقتصاد الجزائري بشكل أصبح فيه تابعا للنظام الفرنسي و أهم ما يميز هذه السياسة بسياسة الأرض المحروقة و التي تمكنت من خلالها السلطات الاستعمارية الاستحواذ على أخصب الأراضي الزراعية و المقدرة بحوالي 17 مليون هكتار [72].

وما يميز هذه المرحلة هو قيام الإدارة الفرنسية أنا ذاك بجلب نوع جديد من المحاصيل الزراعية و المتمثل في غرس الكروم لاستخلاص الخمور بالاضافة إل تخصيص قروض تشجيعية، كما أن هذا الاهتمام البالغ بنوع الزراعة الجيدة أدى إلى انخفاض في مردودية المحاصيل الشتوية التي تعد مصدرا من لرؤوس الأموال وكذلك تقليص المساحات المخصصة لها كالقمح مثلا و لذلك خصصت الادارة الفرنسية في القانون الجمركي لسنة 1851م رؤوس أموال لتدعيم هذا من المنتوج حيث عرف هذا المنتوج ارتفاعا من المساحة الزراعية بنسبة تقدر ب 9 % و 22 % خلال فترة 1860م، 1861م بينما ارتفع انتاجه بنسبة تصل إلى 28 % خلال سنة 1900م و عموما يمكن القول بأن الفترة الاستعمارية مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى1830م-1880م: امتزت بتمركز المحاصيل الشتوية و توسع انتاجها بسبب استعمالها للملكية الزراعية المدعمة من طرف الدول بقانون الحماية الصادر سنة 1958م و كذا تشجيع هذه الملكيات عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لها من اجل الحصول على أكبر مردودية ممكنة دون استخدام الأسمدة بصورة مكثفة، وباختصار فإن هذه المرحلة تميزت بانتشار المحاصيل الشتوية لاعتبارها مصدرا لتراكم رأس المال من جهة و تطبيق الدورة الزراعية من جهة أخرى.

المرحلة الثانية 1880م-1930م: تميزت هذه المرحلة بتراجع الرأسمالية الزراعية الكولونيالية من انتاج المحاصيل الشتوية و الاهتمام بزراعة الكرمة لمردوديتها و مساهمتها في تراكم رأس

[72] . هيلالي عبد الرزاق ,مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس- استراتيجية تمويل المشاريع الفلاحية- مرجع سابق- ص34.

المال حيث احتلت المحاصيل الشتوية المرحلة الثانية بعدما كانت في الفترة السابقة في الصدارة [73].

المرحلة الثالثة 1930م-1960م: امتازت هذه المرحلة عن سابقاتها بظهور التخطيط الزراعي في شكل مخططات انمائية تهدف إلى تحديث القطاع التقليدي الخاص و لهذا السبب أنشأت هيئات تنظيمية لغرض تدعيم الزراعة الخاصة بالكروم و المحاصيل الشتوية ، هذه الاجراءات مكنت من تحقيق ارتفاعا في انتاجية الكروم و نفس الشيء يمكن قوله عن الحبوب. إذن ما يمكن استخلاصه من واقع الزراعة في هذه الفترة أن معظم الجزائريين كانوا يعملون كخماسين للمعمرين في حين أن البقية القليلة مالكة للأراضي لكنها قاحلة لا تمكنهم من تحقيق إلا قوتهم اليومي، و بصفة عامة فإن ما يعادل 80 % من الجزائريين يعملون في الزراعة مقابل 14 % من الأوروبيين في هذا القطاع و أغلبهم مالكون للأراضي الجزائرية.

المطلب الثاني: الزراعة بعد الاستقلال:

من المعلوم أن الجزائر خلال هذه الفترة ورثث اقتصادا مهدما و تبعية اقتصادية كاملة لفرنسا و هذا نظرا إلى العديد من الأسباب نذكر منها هجرة الفلاحين الجزائريين من الأرياف إلى المدن مباشرة بعد الاستقلال، و هنا بدأت تظهر عدة تصورات تهدف غلى النهوض بالقطاع الزراعي و خاصة في مؤتمر الصومام و طرابلس، و لقد حضي القطاع الزراعي باهتمامات كبيرة مباشرة بعد الاستقلال و ذلك من خلال الاجراءات التنظيمية و المتمثلة في ملكية الأراضي الزراعية و تسييرها و ذلك ما تجسد فعلا من خلال مراحل تنظيمية على النحو التالي [74]:

أ-مرحلة التسيير الذاتي: نشأت بمرسوم 22-03-1963م و استمدت مبادئها الأولى من خلال قرارات مؤتمر طرابلس الذي تهدف أساسا إلى اجراء اصلاح زراعي باستخدام أساليب حديثة بغرض المحافظة على الثروات الوطنية و تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- مرحلة الأملاك الشاغرة: و هي أول تركة تحصل عليها بعد الاستلاءات الجماعية و كذا بعض المنظمات الوطنية نذكر منها الجيش الوطني، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، قدماء المجاهدين وهذا مباشرة بعد على السيادة الوطنية و بالمقابل فإن الدولة اهتمت خلال هذه الفترة بوحدات زراعية كبرى و التي بلغت فيها نسبة القطاع المسير ذاتيا نصف أملاك المعمرين ذلك عام 1963م أين تم تقسيم حوالي 782000 هكتار على وحدات انتاجية تبلغ مساحتها بالنسبة لكل وحدة حوالي 100 هكتار و حوالي 300000

---

[73] . عبيرات مقدم . رسالة ماجستير- التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها و افاقها-.

[74] .الحمصي محمود- التخطيط الاقتصادي- دار الطليعة للنشر و التوزيع- الطبعة الثانية- بيروت 1989- ص 64.

- هكتار من الأراضي المستريحة بينما حوالي 200000 هكتار وزعت على شكل وحدات مساحتها أقل من 100 هكتار.
- مرحلة التأميم الجزئي: امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963م و فيها تم تأميم معظم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين و كانت حوالي 200000 هكتار موزعة على 127 مزرعة مجهزة بأحدث المعدات و مدعمة بالمدخلات الوسطية و خصص انتاجها عموما للتصدير و تشمل الخمور و الحمضيات....الخ[75].
- مرحلة التأميم الكامل: و تبدأ من أكتوبر 1964م و التي اصبح من خلالها القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار و هي من أخصب و من أجودها كسهل المتيجة و أعالي عنابة و شلف، و لقد تم في هذا الإطار تجميع هذه المساحات في مزارع موزعة على 2192 وحدة انتاجية ضخمة تسير عادة من طرف قدماء المجاهدين و تتحمل الدولة على عاتقها تكاليف الاستثمار و نفقات التمويل و الخسائر المترتبة عن هذه الوحدات و التي يمكن تجميعها في الجدول التالي:

هيكل المزارع المسيرة ذاتيا:

الفئات	*عدد المزارع*	*النسبة المئوية*	*مساحة المزارع*	*النسبة*
أقل من 100	67	03.1	373	14.1
من 100 إلى 500	686	30.9	213	08.1
من 500 إلى 1000	620	29.0	448	17.0
من 1000 إلى 2000	5.100	23.0	711	26.9
من 2000 إلى 5000	286	12.9	743	28.2
أكثر من 5000	22	01.1	144	05.5
المجموع	2.191	100	2.832	100

الجدول رقم- 01-

المرجع: محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية.

من خلال الجدول يمكننا استنتاج ما يلي:

الحيازات العقارية موزعة على حسب نسب تركيزها فمثلا أكثر من 96 %من المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار و ذلك لأن طريقة الامتلاك تتم على أساس التركيبة الاستعمارية من جهة و على حوالي 55 % من إجمالي المساحة الزراعية التي تتراوح مساحتها 1000

[75] . الحمصي محمود مرجع سابق- ص65.

و 5000 هكتار من جهة ثانية و ذلك راجع إلى سياسة التجميع التي اعتمدتها الدولة و التي لم تخدم القطاع بل أعاقته بسبب صعوبة التحكم في المزرعة بهذه المساحة نظرا لضعف المستوى التعليمي و الاجتماعي للفلاح الجزائري أنا ذلك مما يصب على استيعاب التكنولوجيا الضرورية للقطاع .

و ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أنها جاءت تلقائية بمجرد مغادرة المعمرين لأراضيهم و مزارعهم و ذلك لتفادي الفوضى التي كانت قد تنجم عن الملكية العقارية لهذه الأراضي، و لهذا الغرض ظهر هذا النظام

الذي يعطي مسؤولية التسيير إلى العمال المشكلين في الهياكل التالية: الجمعية العامة، مجلس العمال، لجنة التسيير، الرئيس و أخيرا المدير.

أما بخصوص الجانب التموين و التمويلي فتم أنا ذك إنشاء مصلحة تتكفل بذلك تدعى الديوان الوطني للعتاد الزراعي، و بالرغم من ذلك فإن النشاط الزراعي استمر في التدهور و عدم الاستقرار.

ب-مرحلة الثورة الزراعية: بدأت كنظام مباشر على انقاض اليسير الذاتي و ذلك بمرسوم صودق عليه في 02 نوفمبر 1971، و يعتبر ثاني اصلاح زراعي يهدف إلى تغيير البنى العقارية بصفة جدرية و ذلك للقضاء على التوزيع الفوضوي للأراضي التي تتسبب في تأخر التنمية الزراعية.

هذا النظام الجديد حرص على تدعيم التعاونيات الفلاحي و الغاء الضريبة على جميع الممارسين للنشاط الزراعي إلى جانب مدهم بالمساعدات المالية و تأطيرهم مع ضمان التسويق و انتاجهم و ذلك من خلال اعفائهم من جميع الرسوم و لمدة خمس سنوات، و ما ميز نظام الثورة الزراعية هو امتدادها عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: امتدت من تاريخ التأسيس إلى غاية جوان 1973م، و تعتبر اعصب مرحلة نظرا للمشاكل التي واجهها القطاع الزراعي منها الفوضى التي تسبب فيها المعادون لهذا النظام بالاضافة إلى الأخطاء المتعددة التي تسبب فيها مسيرو بعض البلديات لكونهم ليسوا أهلا لهذه المسؤولية، و أمما تجدر الإشارة إليه في هذه المرحلة هو اعتمادها على التوعية الواسعة في أواسط الفلاحين لغرض تغيير دهنياتهم و فعلا بدأت بعد فترة قصيرة بمجموعة من كبار الفلاحين بالتبرع بالأراضي و الأموال لصالح الصندوق الوطني للثروة الزراعية، و بهذه العملية تم إحصاء حوالي 5 ملايين هكتار منها مليون هكتار مخصص لتوزيع، بهذه العملية أصبح الفلاح منتج و مسيرا بدلا من أن يكون أجيرا.

- المرحلة الثانية: وامتدت هذه المرحلة من جوان 1973م إلى 1975م و تعتبر امتدادا للأولى، فتواصل خلالها إحصاء الأراضي من جهة و توزيع أراضي الدولة من جهة ثانية، فمن خلالها تم تنظيم و تنسيق المهام المتعلقة بالجانب الزراعي في جميع مستويات النشاط [76].
- المرحلة الثالثة: بدأت من نوفمبر 1975م وامتازت باهتماماتها البالغة بالجانب الرعوي محاولة منها لتنظيم هذا القطاع عن طريق اصدار قانون يختص بتنظيم المراعي أطلق عليه اسم ميثاق المراعي أو ميثاق الراعي و يهدف إلى تحرير الرعاة من الملاك، كما لم تقتصر على الجانب الرعوي بل تعدتها إلى توزيع الأراضي و بناء القرى الاشتراكية و توزيع الأرباح و يمكن توضيح المراحل الثلاثة التي ميزت نظام الثورة الزراعية من خلال عملية التأميم و توزيع الأراضي على الفلاحين كالتالي:

الجدول رقم -02- جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للزراعة في نظام الثورة الزراعية:

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الأراضي المأمنة	615.681	805.914	920.914	1.001.391	1.009.054	11.000.000

المرجع: الدليل الاقتصادي لثورة الزراعية سنة 1971م.

و من خلال ما ذكرناه سابقا يمكننا القول بان الثروة الزراعية اعادت شروط تقنية واقتصادية التي مكنت الشرائح السكانية الفقيرة بالمساهمة في النشاط الاقتصادي الزراعي ،بالإضافة الى انشائها للشبكات التعاونية على المستوى المركزي و التي اوكلت اليها مهمة توزيع المواد المختلفة بأسعار معقولة نسبيا و خاصة (البذور ، الاسمدة ، المعدات الصغيرة ، الجرارات)، اذن تعتبر هذه التعاونيات من احد عوامل الانتاج الزراعي في بلادنا و التي تمت من خلال تعبئة كل القوى العاملة المتوفرة بالأرياف و التي وفرت لها كل وسائل العمل الضرورية من اجل التنمية الزراعية [77].

ج –القطاع الخاص :يعد من بين القطاعات المساهم في تنمية الزراعة في بلادنا ،اذ يتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 4.4 مليون هكتار اي نسبة 58.9 من الساحة الصالحة لزراعة و يواجه هذا القطاع مشاكل عديدة سواءا تعلق الامر بالجانب السياسي او الاجتماعي اثرت سلبا على مساحات القطاع الخاص التي لم تعرف الاستقرار مند الاستقلال الى يومنا هذا ، و هذا الاشكال

---

[76] **مطهر الظاهري عبد الوهاب الاقتصادي الزراعي –مرجع سابق–ص 103**

[77] **-عبد السلام سعدي التنمية الزراعية و الاختيار التكنولوجي سبيل للأمن الغذائي –حالة الجزائر –رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 1995 -1996 –ص 75**

يعود بالدرجة الاولى الى عدم ثبات السياسات العقارية التي تنظم الحيازة الخاصة بالأراضي الزراعية من جهة و تذبذب المساحات الخاصة من جهة اخرى و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم-03- جدول يوضح تطور الهيكل الخاص في بلادنا :

السنة	المساحة	الرقم القياسي
1965	5.838.160	100
1967	5.651.580	96.9
1971	4.958.390	84.9
1973	4.555.770	78.0
1975	4.512.980	77.3
1977	4.472.220	76.6
1979	4.414.550	75.6
1981	4.421.200	75.8
1983	4.379.900	74.9
1985	5.077.390	86.9
1987	5.258.080	90.0

المرجع :O.N.S ALGER N °11 p :146

ان المتأمل الى الجدول يلخص ان القطاع الخاص فقد حوالي 1095810 هكتار على مدى اربع سنوات انطلاقا من سنة (67 -71) و التي تمثل نسبة 19.4 من اجمالي الاراضي الزراعية لسنة 1967 م. [78] .

ان هذا التراجع الكبير الذي شهده القطاع الخاص عقب الاستقلال مباشرة يعود الى تحويل اثر من 2.5 هكتار من الاراضي الخاصة القطاع المسير ذاتيا فمثلا لو رجعنا قليلا الى فترة الخمسينات فإننا نرى حقيقة العلاقات السائدة اثناء العملية الانتاجية و المتمثلة في الطابع الرأسمالي حيث ان 23 من الاراضي لا تزيد مساحتها عن 100 هكتار تتوزع بنسبة قليلة لا تتعدى 1.3 من اجمالي المزارع و هذا ما يدل فعلا على ان النمط هذا هو رأسمالي تصديري يهدف الى تحقيق تغطية

[78] عبد السلام سعدي : مرجع سابق –ص 76

كافية للسوق الفرنسية لمختلف المحاصيل الزراعية الضرورية و خاصة في محاصيل الكروم و الحبوب .

لكن بعد الاستقلال مباشرة تعرض القطاع الى تغيرات جذرية لكون ان 72 من المزارع هي ذات استغلال مباشر كان انتاجها مباشرة موجه الى الاستهلاك الذاتي ما لا يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني المرتكز على دائرة التعامل عن طريق التصدير للعالم الخارجي . و اضافة الى هذه العوامل سالفة الذكر فان القطاع يبقى دوما خاضعا الى الظروف المناخية و الطبيعية و حتى الجيولوجية في بعض الاحيان و ذلك خلال عمليتي الانتاج و التوزيع فبالرغم من جملة هذه المتغيرات المختلفة فان هيكل القطاع الزراعي الخاص سرعان ما استرجع مكانته من خلال تطبيق الاصلاحات المتعلقة بإعادة هيكلة الوحدات الفلاحية انطلاقا من سنة 1982 م .

جدول يوضح اراضي زراعة الحبوب لدى مزارع خواص لسنوات 71-75-81-85-1987م

جدول رقم -04-

السنة	المساحة الكلية	المساحة الزراعية	مساحة الحبوب	نسبة الحبوب
1971	4.958.390	3.132.152	2.689.600	85.80
1975	4.512.980	2.587.420	2.053.240	79.30
1981	4.421.200	2.252.360	1.574.530	69.60
1985	5.077.390	3.230.053	2.188.340	67.60
1987	5.258.080	2.889.300	1.794.580	62.10

الوحدة :هكتار المرجع: 1 1 ONS Annu ,stat n°11 opcit page 19

ONS Annu ,stat n°14 opcit page 176 : 2

حيث توسع مجال القطاع الخاص بفضل تسهيلات المقدمة له مقارنة بالقطاع العام الذي اصبح في نظر الدولة بشكل عبئ ثقيل على خزينة الدولة بسبب المبالغ المالية التي كانت تخصص لتدعيم مختلف المنتجات الزراعية من جهة و تغطية العجز المسجل في المزارع من جهة اخرى و مما زاد في تعقيد هذا القطاع هو مشكل توزيع المزارع الخاصة الذي يخضع لطبيعة التوسع لجغرافي لهذه المزارع .

المطلب الثالث : الزراعة على ضوء الاصلاحات

نظرا للمشاكل التي انجرت عن النظم الزراعية السالفة حتم على الدولة اجراء اصلاحات على القطاع الزراعي قصد تطهيره من كل المخلفات التي تسببت في فشله و استرجاع مكانته ضمن السياسة التنموية للبلاد و لهذا الغرض تسعى الجزائر مند الثمانينات وراء زراعة تجارية تمنح مكانة افضل للقطاع الزراعي الخاص الذي همش خلال النظم الزراعية السابقة الى درجة الاهمال برغم من دوره الرائد في مختلف الانشطة الانتاجية الزراعية .

و اضافة الى هذا اهتمت هذه السياسة الاصلاحية لقطاع الزراعة بسياسة التكييف التي تم على اثرها تشريع ادوات اقتصادية جديدة تتحد فيما يلي :

-سياسة الاسعار الخاصة بالإنتاج و بارتفاع اسعار الحبوب و بعض المواد الزراعية الاساسية كالبطاطا [79].

-الرجوع الى حقيقة الاسعار بالنسبة للعتاد و بعض المواد المستعملة كالأسمدة

-توفير المساعدات المادية للقطاع الخاص الاكثر مبادرة

-توفير الوسائل الضرورية لعملية الانتاج و ذلك قصد اعطاء دفع جديد لقطاع الزراعة في بلادنا

وذلك لضمان الامن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي

و لقد تميزت الاصلاحات في بلادنا بين السلب و الايجاب و يمكن حصرها فيمايلي :

1: الاصلاحات الايجابية : و ترتكز اساسا على قانون التوجيه العقاري الذي اعطى فرص لبعض الاشخاص التي لم تكن لديهم اي علاقة بالأرض و هذا تدعيما للقانون 19/87 في المادة العاشرة و التي تنص على تحديد شروط الاستفادة من الارض و هي (تمنح الحقوق المنصوص عليها ي هذا القانون الاشخاص الطبيعيين الذين لم تكن لهم مواقف غير مشرفة طوال حزب جبهة التحرير) بالإضافة الى امكانية منح هذه الارض الى المهندسين و التقنيين و الفلاحين الشباب و ذلك بعد عملية تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار اليهم في الفقرة الاولى من هذه المادة [80].

ان قانون التوجه العقاري هذا مكن من تحديد المسؤوليات و ذلك بإعطاء الفلاحين حق التصرف في لعقارات الممنوحة لهم و تملكها بواسطة عقود الملكية .

2: اصلاحات سلبية :و يمكن حصرها في عاملي التموين و التمويل اللذان يعتبران من العوامل الاساسية في تنمية القطاع الزراعي في بلادنا .

---

[79] عبد السلام سعدي –مرجع سابق–ص82

[80] عبد السلام سعدي–مرجع سابق–ص 84 -85

ان عائق التوين يكمن في الندرة التي تميز وسائل الانتاج من جهة و ارتفاعالاسعار من جهة اخرى ، فلقد ارتفعت اسعار المواد الاساسية للقطاع الزراعي ارتفاعا فائق الحدود و ذلك في ظل الاستقلالية التي تبحث فيها المؤسسات الى الربح مما يدفعها الى رفع اسعار المواد الاساسية حيث تجاوز سعر الجرار الواحد 17 مليون سنتيم بعد ان كان 10ملايين في سنة 1990م و كذا بالنسبة لسعر البلاستيك في العيد من المناطق و نفس الشيء يمكن قوله بخصوص النقص الكبير في البذور لمستوردة و نوعيتها اذ ارتفعت ب 3614000 قنطار منها 3260000 قنطار بالنسبة للحبوب 131000قنطار للخضر الجافة، هذه الارقام تدل بوضوح على الكميات الغير متوازنة مع الامكانية المسخرة لهذا المجال .

اما بالنسبة لتمويل فهو يرتكز اساسا في العلاقة الترابطية بين القطاع و المؤسسات المالية التي تأخذ منها على سبيل المثال بنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره المؤسسة المتخصصة في تمويل الزراعة بصورة عامة ،الا انه عجز في استكمال مهامه في ظل هذه الاصلاحات و التي اعتبرت في ظلها هذه المؤسسة بمثابة مؤسسة تجارية تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق الارباح دون مراعاة مصلحة الفلاحين بصفة عامة .

3-المستثمرات الفلاحية : تعتبر كمرحلة اخيرة في نهج التصحيحات المتعلقة بالقوانين التنظيمية التي ادخلت على القطاع الزراعي في اطار الاصلاحات الاقتصادية بغرض تغيير الهيكل التنظيمي و التسييري للقطاع الذي تميز عموما بالضعف و الكود نتيجة التجارب الفاشلة و الايديولوجيات التي لا تتلاءم و الاهداف المسطرة ضمن سياق الحركيات المعاصرة قصد رفع الانتاج لتلبية الطلب لسوق المحلية .

و لتحقيق هذا المسعى لجات الدولة الى سن قانون يسمح بتنظيم الاراضي المزروعة من جديد انطلاقا من اسس علمية و موضوعية يرتكز عليها هذا القانون الذي ظهر على انقض جملة من الدوافع و الاسباب نذكر منها العراقيل المتعلقة بتموين و تمويل القطاع و كذا ارتفاع معدلات السكان و زيادة درجة التحضر.

و بحلول سنة 1990م دخلت الجزائر في نمط اقتصادي جديد تمثل في اعادة توجيه القطاع الزراعي نحو متطلبات السوق الخارجية و لهذا الغرض تم انشاء قانون لتوجيه العقاري .[81]

[81] عبد السلام سعيدي- مرجع سابق-ص 86.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عرف مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة باهتمام العلماء والمخططين إلا أنه قد جاء في وقت متأخر نسبيا وبالذات لدى دول العالم الثالث، ولقد أضحى هذا المفهوم سائدا حتى مطلع القرن العشرين الذي جاء بمثابة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الفصل الثالث

التنمية الريفية في الجزائر

[دراسة تطبيقية حول ولاية سعيدة]

استنادا إلى الخبرة الماضية فإن العالم الريفي شهد منذ أكثر من سنة تطورا متجددا لتجنيد كل الطاقات البشرية، الطبيعية و التراثية بغية تحسين ظروف المعيشة و العمل لسكان الريف، فهناك أكثر من ألف مشروع جواري للتنمية الريفية موجه لإثراء الموارد الاقتصادية و الطبيعية لمناطقنا الريفية و مسير مباشرة من طرف التجمعات القاعدية المستفيدة في الميدان من مرافقة المؤسسات العمومية.

المبحث الأول: السياسات المسطرة لبعث التنمية الريفية في الجزائر

المطلب الأول: السياسات الريفية ابتداءا من سنة 1991-2003.

1 -السياسات الريفية من 1991-2000م :منذ اصلاح 1987م الخاص بإعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا و النظام التعاوني إلى بداية المخطط الوطني لتنمية الريفية في صيف 2000م تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي الذي أكد على الاجراءات التالية:

- إزالة القيود الكمية على استراد المواد و الخدمات
- إزالة العوائق أمام منح العملات الصعبة.
- تخفيض قيم الدينار و تحرير الأسعار و تخفيض الاعانات.
- الانتقال التدريجي لنظام صرف المرن.

و رغم ذلك بقي النشاط الريفي يعاني من عدة مشاكل أهمها:

- صغر المستثمرات الفلاحية و عدم استعمالها لنظام إنتاج حديث.
- سوء تسيير الموارد المائية بسبب قلة و قدم هياكل الري و التدهور الكمي و الكيفي للخدمات الموجهة للمستثمرات الفلاحية، كالإرشاد الزراعي، التكوين و التسيير و صعوبة الدخول إلى الأسواق و صعوبة الحصول على قروض و التأمينات الفلاحية.

2-المخطط الوطني للتنمية الريفية 2000م-2002م: يهدف المخطط الوطني للتنمية الريفية لترقية الريف الجزائري و ذلك من خلال ترقية المستثمرات الفلاحية و عليه تم اطلاق 200000 مشروع استثماري تحقق من خلاله معدل نمو ّ8% سنويا خلال الثلاث سنوات الأخيرة لكن كان هناك عدة نقائص منها صعوبة الوصول إلى كل فلاح خاصة الذين يعيشون في المناطق المعزولة.

3-توسيع مهام التنمية الريفية 2002م- 2003م (بداية سياسة التنمية الريفية): من اجل بعث المناطق الريفية خاصة المعزولة منها، جاء المخطط الوطني للتنمية الريفية كامتداد للتنمية الفلاحية و كانت الأهداف الأساسية لهذا المخطط كالتالي:

- دعم النشاط الفلاحي، الغابي و الرعوي.
- تشريع تنويع الأنشطة الريفية من أجل تحسين مداخيل العائلات الريفية [1].
- فك العزلة عن المناطق الريفية خاصة من خلال ترقية الخدمات العمومية و توفير السكن الريفي.
- تحويل نظم الانتاج و تكييفها مع الجفاف و كذلك التشجير و انعاش المناطق الجبلية و الممرات السهلية.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية للتنمية الريفية 2004-2006م.

1-الاستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة 2004:[82]

استنادا إلى الخبرة الماضية فإن العالم الريفي شهد منذ أكثر من سنة تطورا متجددا لتجنيد كل الطاقات البشرية، الطبيعية و التراثية بغية تحسين ظروف المعيشة و العمل لسكان الريف، فهناك أكثر من ألف مشروع جواري للتنمية الريفية موجه لإثراء الموارد الاقتصادية و الطبيعية لمناطقنا الريفية و مسير مباشرة من طرف التجمعات القاعدية المستفيدة في الميدان من مرافقة المؤسسات العمومية، كما أعطى الأمل للسكان الذين عانوا من القهر و التهميش. يعرف العالم منذ الخمس سنوات الأخيرة بداية تحولات عميقة نتيجة الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية و الريفية [83].

ولا يمكن للعالم الريفي الذي يرمز إلى المقاومة التاريخية ضد الاحتلال الاستعماري و الذي كان و لا يزال يمثل الحارس الرئيسي للقيم الشخصية و الثقافية و الذي عان مؤخرا من انعدام الأمن، لا يمكنه البقاء مهمشا، كما لا يمكن تحقيق ديناميكية التنمية الوطنية ، التي تعتبرها عملية يمكن تدعيمها و صيانتها ذاتيا، دون الاستفادة من الثروات الاقتصادية لأقاليمنا الريفية التي يزخر بها هؤلاء الرجال و تلك الأقاليم و ذلك التراث الطبيعي، الثقافي و التاريخي. كما ساهمت العمليات الأولى التي تمت مباشرتها، الاجراءات المنفذة و أدوات التدخل المختبرة ميدانيا في بلورة استراتيجية تنمية ريفية مستديمة، تؤسس هذه الاستراتيجي توجهاتها و محاور تدخلها على تحليل أوضاع البلديات الريفية 948 و المتمثلة في:

- ❖ النسبة الهامة من سكان الأرياف التي تحتاج إلى مناصب شغل، الدخل و الاستفادة من الخدمات العمومية و الاجتماعية يبقون معرضين للفقر و البؤس .
- ❖

[82] زواغي عبد الرزاق، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر 1997-2007، مثال ولاية جيجل، رسالة ماجستير جامعة الجزائر2008-2009،ص 45.

[83] .رسالة ماجستير، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر 1997-2007م، مثال ولاية جيجل، زواغي عبد الرزاق، ص47.

- وجود مساحات ريفية واسعة تتوفر على موارد طبيعية، اقتصادية و تراثية متنوعة و لم تشغل كليا أو تتطلب التقويم، من أراضي صالحة للزراعة، موارد مائية، زخم تراثي كبير، موارد منجمية و غابية.
- غياب الهيكل الريفي الذي قد يشكل مثيلا للهيكل الحضاري و يخلق الظروف لتنمية متوازنة و منسجمة للأقاليم.
- الاهتمام الغير كافي بضرورة تسيير فعال للموارد و حمايتها في حالة تجديدها.

إذن انطلاقا من تشخيص دقيق و شامل للحالة السائدة على مستوى كل الأوساط الريفية تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تتمحور حول:

- تحسين الشغل، الدخل و ظروف معيشة سكان الأرياف.
- تطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية (النشاطات الزراعية، الغابية ، الحرفية، السياحية الخدمات.....الخ) .
- مكافحة الفوارق الاقليمية في منظور تهيئة و تدعيم التماسك الاجتماعي.
- حماية البيئة و تقويم التراث الريفي، بمنح الاستغلال العشوائي و الغير منظم للبيئة الطبيعية المسطرة من قبل وزارة الفلاحة.

لقد شرع في تحقيق أهداف استراتيجية في اطار قطاعات التنمية، تضبط و تسير بأدوات ملائمة لبرمجة نشاطات التنمية ،يشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية كما يعد برنامج التنمية الريفية كونه وعاء وبؤرة أين تلتحم و تتضافر فيه جهود جل الفاعلين المعنيين ببرنامج تطور منهجي وأداة عملية تسمح بتجديد نشاطات التنمية الواجب تحقيقها وإدراج الموارد والوسائل المتوفرة وتنظيم التدخلات على غرار أداة برنامج التنمية الريفية تستدعي أيضا مرافقة الفاعلين المحليين لتدعيم كفاءتهم التسيرية عن طريق تكوين امكانياتهم التقنية و المالية بتقريب الهيئات العمومية لدعم سكان الأرياف و تشجيع التمويل الفردي.

كما توفر استراتيجي التنمية الريفية في نهاية الأمر إطار و شروط انعاش الأقاليم الريفية و توعد بالتحسن الجدري في صيغ تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بـــ :

- مواجهة تطور الاقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و توفير الشروط السائحة للنجاعة الاقتصادية و الاجتماعية و الاستمرارية الايكولوجية للنشاط التنموي، عن طريق المحافظة على هذه البيئة.
- إدراج في البداية هيئات تأطير و تمويل النشاطات الاقتصادية و التجهيزات العمومية.

-
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي و مفتوح.
- استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة و المركزية.
- تأسيس التنمية الريفية المستديمة على العمل الجواري و اللامركزية.
- تشجيع الابداع التنظيمي و المؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين و مسؤولين عن تنمية محيطهم الاقليمي.[84]

لقد شرعت الجزائرفي اعادة هيكلة الدولة، و تكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز حالة الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها و التكيف مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، لقد أخدت هذه الرهانات بعدا خاصا كلما تعلق الأمر بالتفوقات التي تنجر عن عواقب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و انخراط الجزائر مستقبلا في المنظمة العالمية للتجارة و التحضير لتحمل المسؤولية بلياقة..... أصبح العالم الريفي غير مستقر بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة و ظروف المعيشة القاسية [85].

2-سياسة التجنيد الريفي 2006: لقد وضعت الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية مقاييس جديدة لتحديد البلديات الريفية من غيرها، تتمثل حسب السيد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية رشيد بن عيسى في نسبة التعمير و الكثافة السكانية، وهما معياران دوليان اعتمدهما الديوان الوطني للإحصائيات، حيث أن البلدية لا يمكنها أن تكون ريفية إلا إذا إقليمها ريفيا، أي أنها ضعيفة من حيث المنشآت الحضارية و يصنف الديوان الوطني للإحصائيات المناطق الحضرية تلك التي تقل المنشآت الحضرية بها عن 50 في المئة من جمالي سكانها وكثافتها السكانية التي تقل عن معدل الكثافة السكانية للمنطقة التي تتواجد فيها البلدية.

كما تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

المساهمة في احياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل.

- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي و فاعل، بتحسين ظروف الحياة و شروط عمل سكان الريف.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية و نظامها المنتج، قصد تدعيم تنافسيتها.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي
-

[84] : زواغي عبد الرزاق,المرجع السابق ، ص56.

[85] .زواغي عبد الرزاق, المرجع سابق ، ص58.

- و تم عرض الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها، و الثانية في فيفري 2006 في صيغتها 2005، و لتجسيد المتابعة السياسة التجديد الريفي تم النهائية بعد مرحلة تجريبي 2003 في 15 مارس 2006 و بموجب المرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من ممثلي 18 قطاع و 3 مؤسسات وطنية، وقد حددت أهدافها في:
- دراسة الأسس و المتطورات و الطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي.
- تقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الاقليمي و تقديم مقترحات لتدعيمها.
- المساهمة في احياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل و ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.
- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي و فاعل و ذلك بتحسين ظروف الحياة و تيسير الحصول على الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.
- تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.
- المساهم في حماية الامكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي [86].

المطلب الثالث: سياسة التجديد الريفي 2007-2010م

بلغ عدد المشاريع الحوارية المندمجة للتنمية الريفية المدرجة في إطار برنامج التجديد الريفي الذي تبناه رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2007- 2010، ثلاثة الاف مشروع في مختلف ولايات الوطن، و أوضحت السيدة جحيش مديرة بوزارة التنمية الريفية، ل" المساء" أنه تم في ذلك الاعتماد على أربعة أهداف رئيسية للتوصل إلى ضمان القابلية للحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق الريفية و تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة، و حسب السيدة جحيش فإن سياسة لتجديد الريفي تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في عصرنة المداشر و القرى و تنويع الأنشطة الاقتصادية و حماية و تثمين الموارد الطبيعية بالإضافة إلى حماية و تثمين التراث الريفي المادي و غير المادي، وتم توجيه طلب كل ولاية من أجل تجسيد المشاريع الجوارية للوصول إلى تحقيق مضمون وتتجه الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل و إعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف البرنامج التنموي الذي تبناه رئيس لجمهورية أواخر 2006 و الذي يمتد بين 2007 و 2010 و تثبيت اقامتهم و تحسين ظروف حياتهم و شروط عملهم و تسهيل الحصول على المواد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لهم و ضمان أمن التموين بالمواد

[86] ن سمية- جريدة المساء اليومي- العدد 14452- ص14.

الغذائية. و يتم في ذلك تشجيع عملية تثمين الموارد المحلية و تحفيز الاقتصاد الجواري من خلال تنظيم وتضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك استغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق إنتاج ذي نوعية و قيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تشجيع و تنويع الأنشطة و تعددها لدى الأسر و تدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي و تعزيز دور الفلاحة باعتبارها مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي. ويتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية حسب المصدر، انجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي منها الطرق و الانارة الريفية و التزويد بالمياه الصالحة للشرب و المنشآت التربوية و الصحية.، ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة وانجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها الابار وورشات تثمين الانتاج ووحدات تربية الحيوانات و المؤسسات الصغيرة للإنتاج، ويتم في ذلك اشراك مختلف الفاعلين على مستوى الادارة و المنتخبين المحليي و الفاعلين في التنمية الريفية و تشارك المجموعات الريفية المعنية في مختلف مراحل التحضير و صياغة برنامج النشاطات و في تمويله و تنفيذه، ويشترط احترام اجال تنفيذ النشاطات المقررة مدة اثني عشر شهرا و يعتمد البرنامج على مبدأ التقرب من السكان لتجسيد أي مشروع، وتمر مختلف المشاريع على عدة مراحل. حسب السيدة جحي فإن المشروع ينطلق من فكرة مشروع حيث يتم الأخذ بهذا الأمر في محاولة لتجسيد أي فكرة قد يحددها أي شخص كما يمكن لأعوان الادارة اقتراح المشاريع المؤهلة للتطبيق وتم وضع خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلديات وهي عبارة عن فضاء خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلديات وهي عبارة عن فضاء للتشاور و تبادل الآراء و تظم المنتخبين المحليين و ممثلي الادارة و منشطين يقترحهم أصحاب المشاريع، و ممثلين عن المجتمع المدني بالإضافة إلى تنصيب اللجنة التقنية للدوائر بقرار من الوالي يترأسها رئيس الدائرة و يمثل دورها الرئيسي في دراسة و اثراء و تأكيد المشروع المقدم من طرف الخلية المذكورة، وتم في نفس الاطار تنصيب لجان تقنية بكل ولاية معنية بقرار من الوالي، يترأسها الأمين العام للولاية، دورها المصادقة على المشاريع المقدمة من طرف رؤساء الدوائر بالإضافة إلى ضمان وجود مصادر مالية واحترام الاجراءات القانونية في وضع و تطبيق.[87]

[87] . ن سمية .مرجع نفسه, ص15.

المبحث الثاني: التنمية الريفية في ولاية سعيدة .

المطلب الاول : التعريف بولاية سعيدة

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض.[88]

وتعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية، بـاردة شتـاءا وحـارة صيفـا.

تعرف أيضا بوزير الداخلية سابقا وقائد ناحية عسكرية ابان الثورة الجزائرية:

كما تشتهر بمركباتها الصناعية منها مركب السيللوز والورق بالرباحية وفريقها مولودية سعيدة لكرة القدم الذي كان ينشط في بطولة القسم الأول وفريق المولودية لكرة اليد بها أكبر وأقدم ساعة شمسية على مستوى قارة أفريقيا

تشتهر المدينة سعيدة بحماماتها المعدنية:

- حمام ربي
- حمام سيدي عيسى
- حمام عين السخونة

بالإضافة للحدائق الرائعة التي تؤمن الراحة الرائعة. كما أنها تشتهر بمائها المعدني الصالح للشرب والذي يعرف بماء سعيدة والذي حاز على الشهرة الوطنية والخارجية ، بالإضافة إلى الغابات ومنها غابة العقبان.

وأما في المجال الثقافي تشتهر ولاية سعيدة بالفنان محمد خليفاتي المعروف بالشاب مامي الذي يلقب بأمير أغنية الراي و الفنان بوطيبة السعيدي و الشيخة الجنية و هم من كبار الفنانين في مجال الأغنية البدوية.

[88] .https://fr.wikipedia.org/wiki/Wilaya_de_Saida

المطلب الثاني :واقع التنمية الريفية بولاية سعيدة

القطاع الفلاحي بولاية سعيدة :

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بولاية سعيدة بـ : 206,00 308هكتار ونظرا لتنوع النشاط الفلاحي بها بسبب الطبيعة الفلاحية المناخية التي تتميز بها الولاية أدى ذلك إلى تقسيمها إلى أربع مناطق فلاحية تتصدرها المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام والسهوب وهي كالتالي : [89]

1- منطقة متنوعة الزراعات وتشمل بالأساس الوديان التي تقع شمال الولاية (سعيدة ، سيدي بوبكر ، سيدي أعمر ، عين السلطان ، أولاد إبراهيم ، أولاد خالد و ذوي ثابث)، وتمثل نسبة 26 % من المساحة الفلاحية الإجمالية .

2- المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام وتشمل بلديات يوب ، هونت ، عين الحجر تيرسين ، حساسنة ، شمال مولاي العربي ، سيدي أحمد وشمال المعمورة ، وتمثل نسبة

42 % من المساحة الإجمالية الفلاحية .

3- منطقة الزراعة الأحادية بحيث تتعاقب فيها الزراعات وتسمى المنطقة الزراعية الرعوية وتشمل جنوب مولاي العربي ، وسط سيدي أحمد ووسط المعمورة ، وتمثل نسبة 13 % من المساحة الفلاحية الإجمالية .

4- المنطقة الرابعة وتسمى بالمنطقة السهبية تختص بالتربية المكثفة للأغنام وتشمل بلديات عين السخونة جنوب سيدي أحمد وجنوب المعمورة ، تقدر مساحتها بحوالي 120 000,00 هكتار وتمثل نسبة 19 % من المساحة الفلاحية الاجمالية .

وأخيرا وبناءا على التقسيم المشار إليه أعلاه يتجلى بوضوح أن ولاية سعيدة تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام .

عقد النجاعة خلال الخمس سنوات الفارطة:

اظهر تحليل نتائج عقد النجاعة في سنته الخامسة على أن الإنتاج المحصل عليه كان معتبرا إذ فاق الأهداف التي سطرت له ، خاصة فيما يتعلق الخضروات(144%)خاصة منها

[89] .طارق ملوك.القطاع الفلاحي بسعيدة جريدة الشروق اليومية ,الجزائر,العدد7887, الصادرة يوم 20 اوت 2015 ص15.

لبصل (238%) البطاطا (123%)، الحليب (158 %), إضافة إلى جمع الحليب (121%) ،الكروم (135%) اللحوم البيضاء (127%) الزيتون (117%)اللحوم الحمراء (115%) و العسل (101%)

مجموعة الثانية من المنتجات سجلت تحسنا ملحوظا دون تحقيق الأهداف المسطرة وتخص الصوف(91%) البيض(70%) والبقول الجافة (63%)

أما المجموعة الثالثة فسجلت انتاجا اقل من المتوسط بالنسبة الى الاهداف المسطرة التي تثمثل في الحبوب(28%) (39%)والعلف وذلك راجع إلى الظروف المناخية الطارئة الجفاف في أظهرت النتاج المحصل عليها ان المحاصيل التي تعتمد على تساقط الأمطار يتغير إنتاجها من سنة إلى أخرى حسب الظروف المناخية المسجلة في كل سنة ، لذا يجب التكفل في المستقبل القريب بوضعية الجفاف.[90]

يجب الرفع من المردود باللجوء إلى السقي التكميلي في فترات الجفاف و التسميد زيادة على مكافحة الأعشاب الضارة.

مؤشر نمو الإنتاج للولاية: [91]

السنة	2012	2013	2014
معدل النمو %	16.88	33.05	16.90
تقويم الانتاج دج	15 593 663 230	25 172 856,5	21 867 719 749
قيمة الحبوب (1000 دج)	3 964 289	4 744 724 ,5	1 430 323
قيمة اللحوم (1000 دج)	7 172 769	13 060 650	13 448 553099
نسبة الحبوب / للانتاج الكلي %	25	19	6,54
نسبة اللحوم /الانتاج الكلي %	52	52	61,50

[90] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة .
[91] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.مرجع نفسه

الحبوب + الحبوب /قيمة الانتاج %	77	71	68
اجمالي مناصب الشغل	52 500	54 534	55 278

جدول رقم -05-

المطلب الثالث : الإحصائيات الخاصة بالتنمية الريفية لولاية سعيدة

❖ ***الإنتاج النباتي :***

1/ زراعة الحبوب

البلديات	المساحة	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير		الخرطال		المجموع	
	المزروعة	المحصود (هـ)	الإنتاج (ق)	المحصود (هـ)	الإنتاج (ق)	المحصود (هـ)	الإنتاج (ق)	المحصود (هـ)	الإنتاج (ق)	المحصود (هـ)	الإنتاج (ق)
يوب	8 566	420	3 100	2 735	13 680	1 047	5 235	180	900	4 382	22 915
ذوي ثابت	5 193	893	6 851	2 003	14 021	727	3 998	100	613	3 723	25 483
هونت	4 559	104	728	557	2 787	405	2 430	35	175	1 101	6 120
سيدي بوبكر	6 000	397	2 980	3 500	17 875	2 000	12 000	100	600	5 997	33 455
سيدي اعمر	2 900	1000	9 000	1 200	6 090	500	3 000	200	1 200	2 900	19 290
اولاد خالد	5 000	1 993	15 752	1 800	9 930	1 000	6 000	200	1 200	4 993	32 882
سيدي احمد	10 677	1 560	8 820	1 327	7 662	3 100	15 500	200	800	6 187	32 782
عين الحجر	8 713	1 996	12 103	885	5 845	1 288	9 170	162	810	4 331	27 928
مولاي العربي	10 310	420	2 955	1 530	10 430	2 500	17 500	223	1 115	4 673	32 000
سعيدة	1 250	55	550	108	540	100	600	150	600	413	2 290
اولاد ابراهيم	3 271	763	8 316	450	4 640	1 478	13 302	400	2 800	3 091	29 058
عين السلطان	4 085	1 985	18 865	520	5 080	1 200	10 800	180	1 260	3 885	36 005

تيرسين	2 926	808	3 400	8 838	330	3 232	1 200	10 800	400	2 800	2 738	25 670
حساسنة	10 050	3 400	15 854	31 720	2 190	26 280	1 900	17 100	180	1 620	7 670	76 720
معمورة	2 750	60	640	525	4 200	680	6 120	00	00	00	1 265	10 960
عين السخونة	1 500	00	00	25	200	50	400	00	00	00	75	600
مجموع	87 750	15 854	131 218	19 685	132 492	19 175	133 955	2 710	16 493	57 424	414 158	

1/1/ المساحة المزروعة ، المحصودة والإنتاج للحملة الفلاحية 2014/2013 : [92]

الجدول رقم -06-

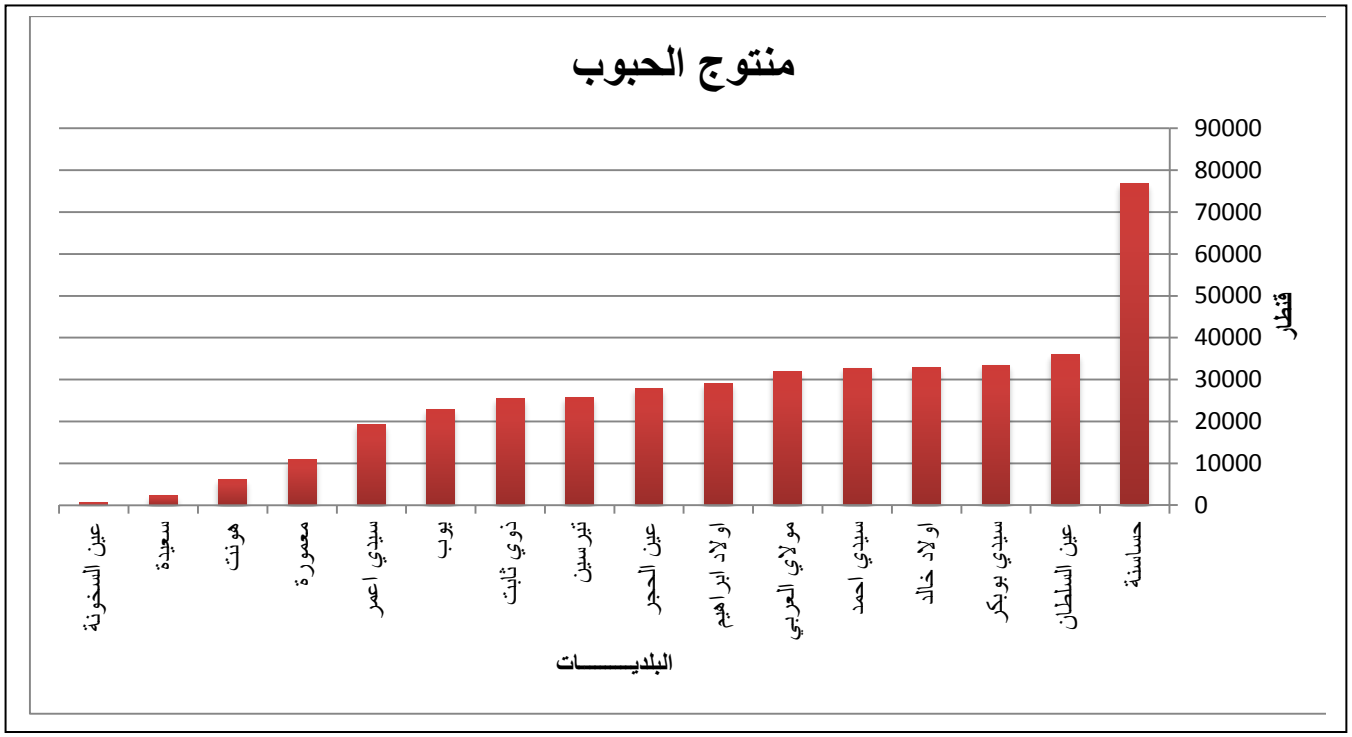

الشكل رقم -07-

[92] المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ,الديوان المهني للحبوب ' ولاية سعيدة

2/ إنتاج وجمع الحبوب خلال ثلاثة سنوات الأخيرة :

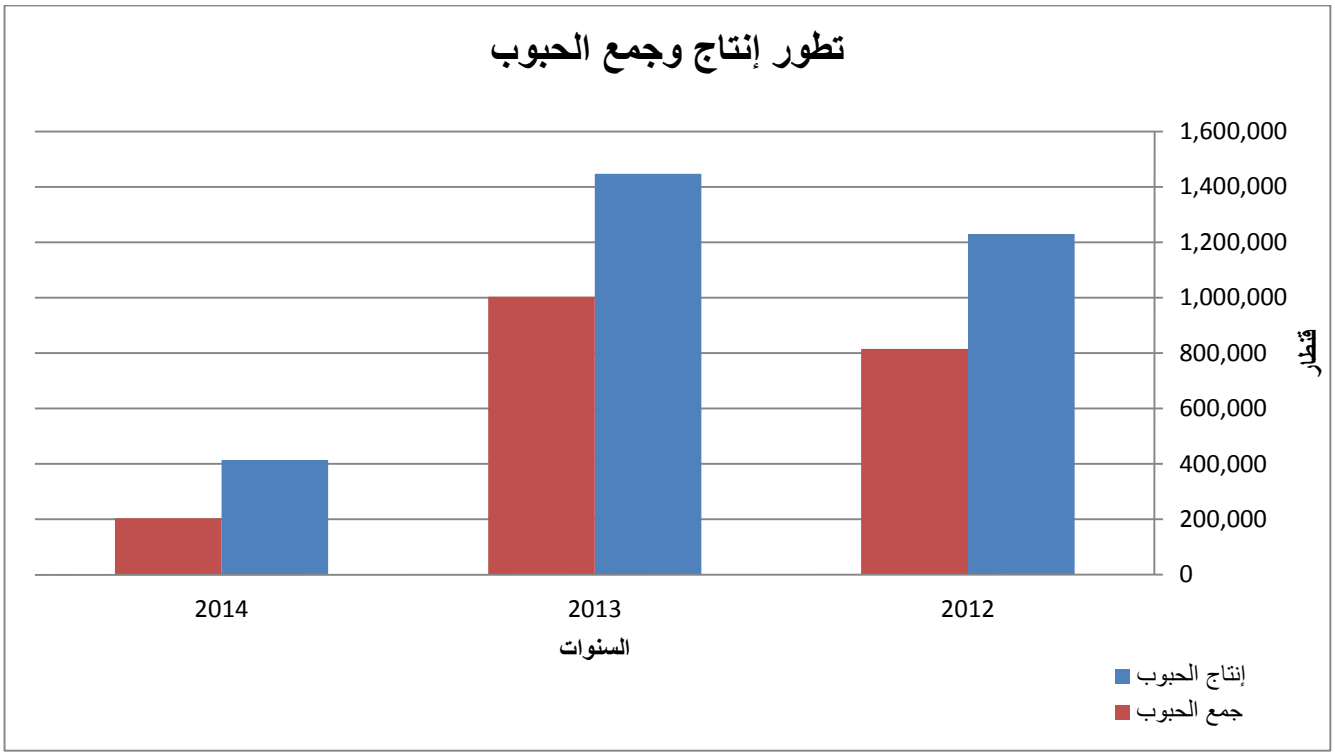

المصدر :الديوان المهني للحبوب و الفواكه , مرجع نفسه . الشكل رقم -08-

2/ زراعة الخضروات لموسم 2014/2013: [93]

البلديـــة	الخضروات		البطاطا	
	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)
اولاد ابراهيم	809	206 915	474	113 775
عين السلطان	567	136 295	312	71 640
عين الحجر	322	132 623	180	60 173
سيدي احمد	367	129 890	242	70 700
تيرسين	489	124 450	274	59 700
ذوي ثابت	482	123 585	111	28 210
سيدي اعمر	289	89 770	84	26 600
يوب	403	86 460	111	25 910

[93] الديوان الوطني للحبوب : مرجع نفسه.

10 025	36	72 390	475	***هونت***
26 000	104	63 740	226	***اولاد خالد***
2 450	69	55 830	174	***سيدي بوبكر***
24 000	80	45 980	127	***مولاي العربي***
3 000	10	3 000	10	***حساسنة***
3 000	10	3 000	10	***معمورة***
0	0	0	0	***عين السخونة***
0	0	0	0	***سعيدة***
545 183	**2 096**	**1 273 928**	**4 748**	***مجموع الولاية***

الجدول رقم-09-

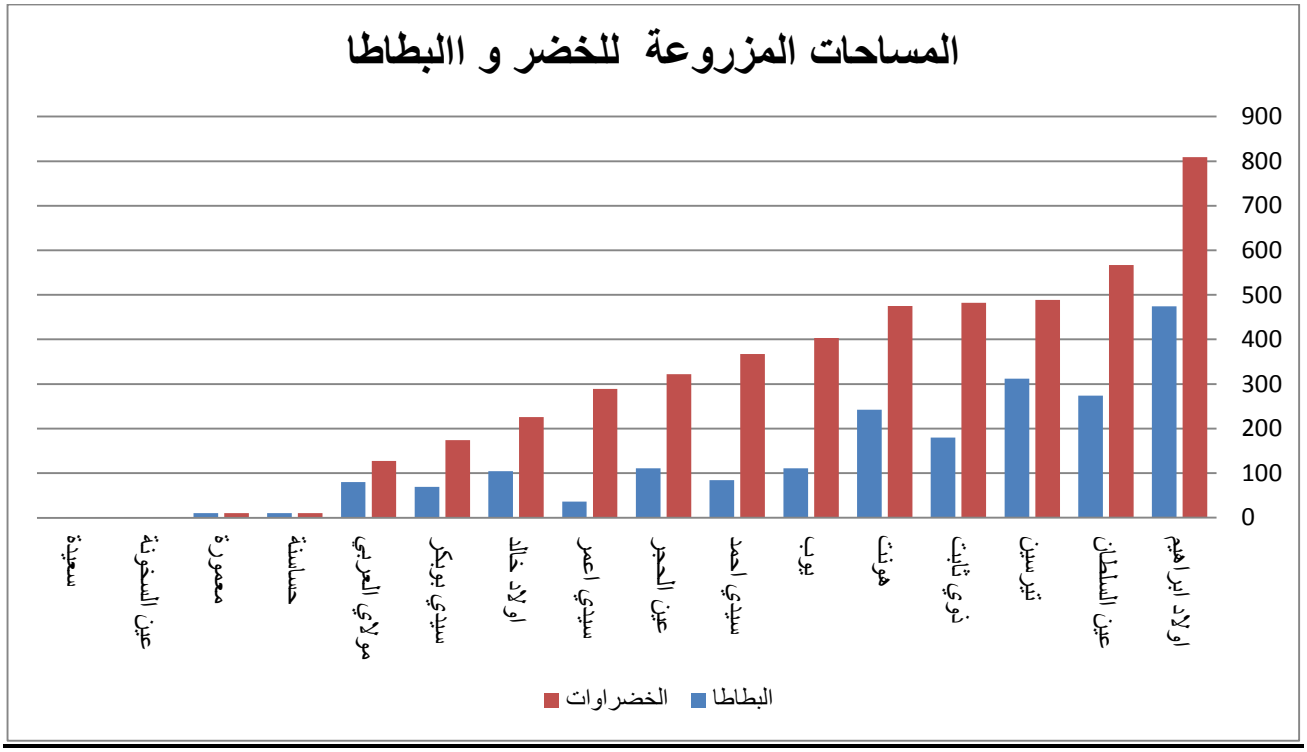

الكل رقم-10-

/ مساحة وإنتاج الزيتون : الجدول رقم- 11-

البلديات	المساحة الاجمالية(هـا)	المساحة (هـ)	الانتاج (قـ)
سيدي اعمر	658	642	482 13
اولاد خالد	603	566	886 11
سيدي بوبكر	540	540	340 11
اولاد ابراهيم	435	241,50	365,50 8
ذوي ثابت	222	174	055 6
عين السلطان	223	164	390 5
يوب	192	171	288 5
هونت	195,50	178	656 3
تيرسين	152	112	820 2
عين الحجر	233,50	85	530 1
سيدي احمد	361,50	64	1280
سعيدة	67	25	500
معمورة	23	20	400
الحساسنة	11	8	160
مولاي العربي	8	8	128
عين السخونة	7	0	0
المجموع	**3931,50**	**2998,50**	**280,50 72**

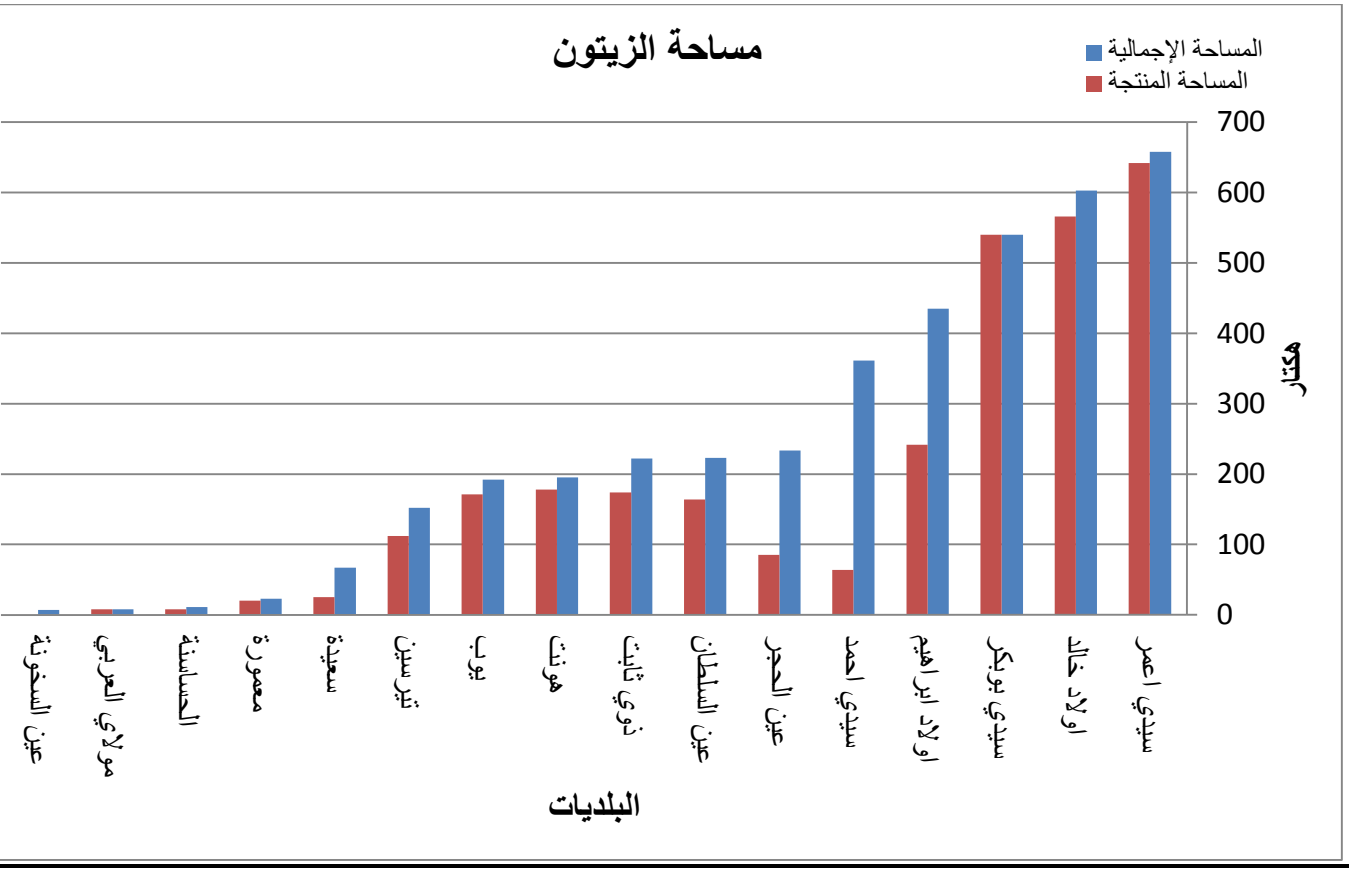
مساحة الزيتون
المساحة الإجمالية
المساحة المنتجة
700
600
500
400
300
200
100
0
هكتار
سيدي اعمر
اولاد خالد
سيدي بوبكر
اولاد ابراهيم
سيدي احمد
عين الحجر
عين السلطان
ذوي ثابت
هونت
يوب
تيرسين
سعيدة
معمورة
الحساسنة
مولاي العربي
عين السخونة
البلديات

الشكل رقم -12-

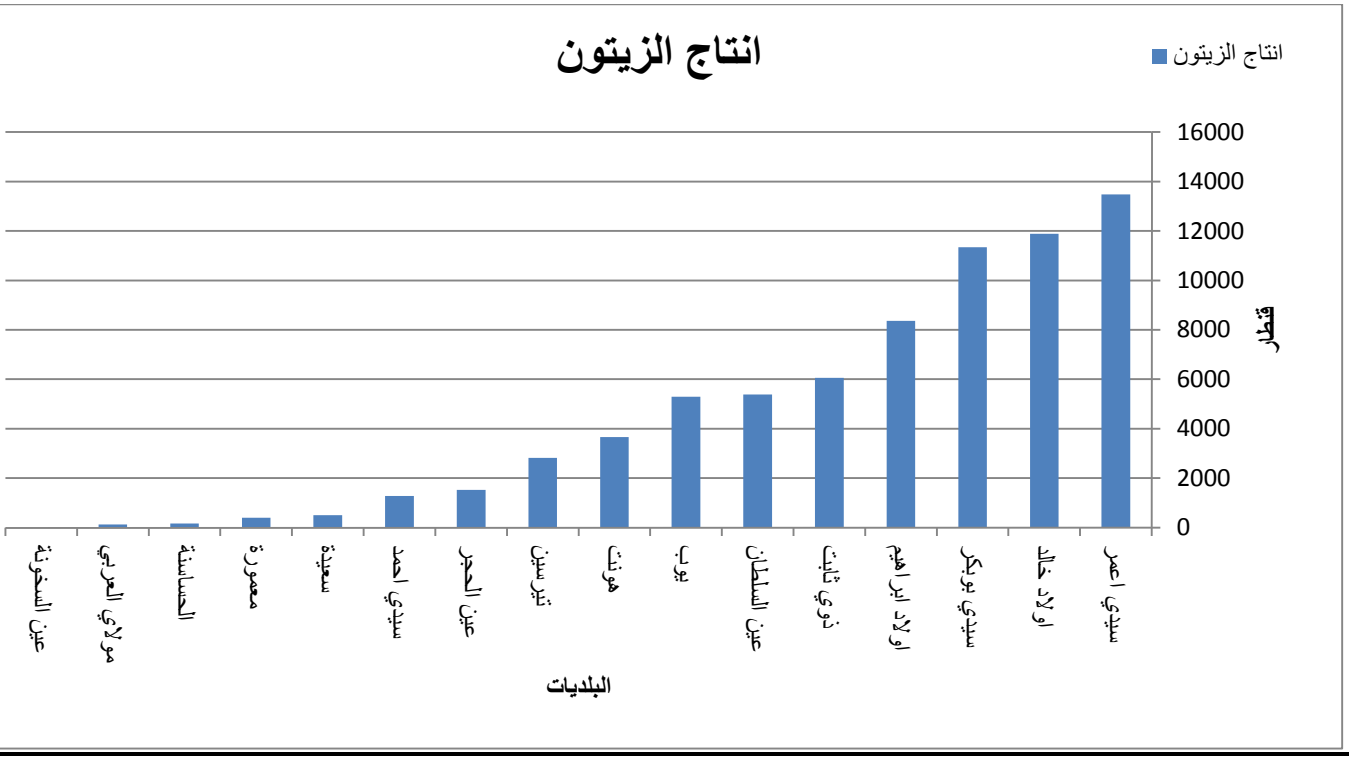

الشكل رقم-13-

4/ حصيلة حملة الحصاد والدرس لموسم 2013 /2014

العنوان		القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
حصيلة حملة الحرث والبذر والعناية بالمحاصيل	المساحة المزروعة (هـ)	19 036	33 496	31 594	3 624	87 750
	المساحة المسمدة (اسمدة العمق)(هـ)	5 378	5 161	424	310	11 273
	المساحة المسمدة (اسمدة التغطية)(هـ)	3 717,50	4 564,50	657,50	00	8 939,50
	المساحة المعالجة من الامراض (هـ)	--	68	--	--	68
	المساحة المسقية (سقي تكميلي)(هـ)	2 455,50	1 121,50	281	142	4 000
ا ن ا	مساحة المبرمجة للحصاد	19 036	33 496	31 594	3 624	87 750

	(هـ)					
	الإنتاج المرتقب (ق)	153 000	267 000	253 000	27 000	700 000
	المردود المرتقب (ق/هـ)	08	08	08	07,50	08
وضعية سير حملة الحصاد والدرس	المساحة المحصودة (هـ)	15 854	19 685	19 174,50	8 710	57 423,50
	الانتاج المحصل عليه (ق)	131 218	132 492	133 955	16 493	414 158
	المردود (ق/هـ)	08,30	06,70	07	06,10	07,20
	الكمية المجمعة (ق)	129 314.5	67 446.30	7 515.70	96.60[22]	204 467,7
نقاط الجمع						**11**
قدرة التخزين المتوفرة						**1 035 200**
وضعية الحضيرة الفلاحية						**309**
مبلغ الكراء	**3000 دج / هكتار واحد / ماكنة حصاد (تعاونية الحبوب والبقول الجافة)**					
العراقيل (الحرائق ,قلة التساقط والبرد)	3 182	13 811	12 419,50	914	30 326,50	

تعتبر حملة الحصاد و الدرس من أهم الحملات الفلاحية على المستوى الولائي ، لذا لا بد من تجنيد جميع العوامل و الوسائل التي من شأنها ضمان السير الحسن لها.

الجدول رقم -14-

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , الغرفة الفلاحية , ولاية سعيدة

5/ العوامل المناخية :

كمية الأمطار المسجلة (ملم)

الجدول رقم -15-

الشهر	2011/2010	2011 /2012	2013/2012	2014/2013
سبتمبر	05,3	02,4	7.3	37.0
اكتوبر	36,1	52,9	44.1	06.0
نوفمبر	30,4	48,8	201.1	65.3
ديسمبر	20,9	36,4	14.8	60.2
جانفي	22,6	15,0	93.3	43.8
فيفري	26,3	52,9	414.5	38.6
مارس	38,4	55,0	62.1	39.3
ابريل	73,5	83,1	116.1	05. 6 (يومين ممطرين فقط)
ماي	60,1	35.5	34.6	-
المجموع	313.6	382.1	612.1	295,8
الرياح الساخنة (Sirocco)	10 أيام	05 أيام	04 أيام	09 أيام
الصقيع	35 يوم	71 يوم	37 يوم	00

الغرفة الفلاحية , ولاية سعيدة, المرجع نفسه .

- كمية الأمطار المسجلة خلال شهر مارس (3 39 ملم) و شهر ابريل (5,6 ملم) وانعدامها بداية شهر ماي اثر سلبا على النمو الطبيعي لمحاصيل الحبوب كونها في هذه الفترة الحرجة تحتاج إلى أكثر من 150 ملم لاسيما و إن معظمها يعتمد على الأمطار (75.000 هكتار)، زيادة غلى أيام السيروكو (9 أيام) ، كل هذه العوامل السلبية أدت إلى انخفاض المردود الذي استمر في التدني .

الشهـر	كمية الأمطار (ملم)	احتياجات الحبوب من الماء عبر مناطق سعيدة (ملم)
سبتمبر	37.0	00
أكتوبر	06.0	00
نوفمبر	65.3	30
ديسمبر	60.2	30
جانفي	43.8	30
فبراير	38.6	30
مارس	39.3	60
افريل	05. 6	90
ماي	00	90
المجموع	295,8	360

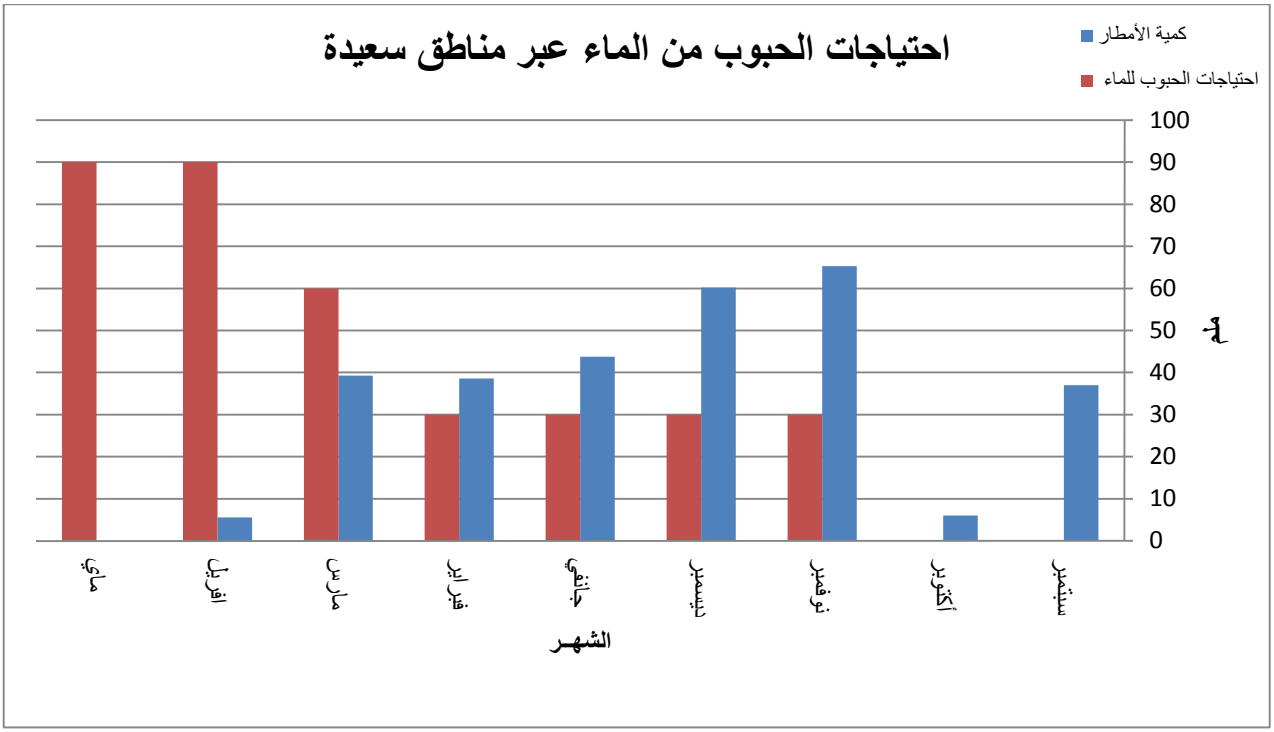

الشكل رقم -17-

6 / منشآت التخزين:

قدرة التخزين التي تتوفر عليها التعاونية للحبوب و البقول الجافة CCLS في الولاية تصل إلى 1.035.000 قنطار موزعة كما يلي:

نقاط الجمع	مطمورة Silo (ق)	مراب Hangars مستودع Magazins	القدرة الإجمالية الحقيقية للتخزين (ق)
سعيدة	542.000	000.240	000.782
يوب	/	000.15	000.15
سيدي بوبكر	/	000.15	000.15
الحساسنة	000.110	/	000.110
اولاد ابراهيم	/	000.15	000.15

بوراشد	/	*000.60*	*000.60*
عين الحجر	/	*000.28*	*000.28*
ع/ السلطان	/	*000.10*	*000.10*
المجموع	***000.652***	***000.383***	***000.035.1***

لم يبرز خلال هذا الموسم عجز في التخزين بسب الظروف المناخية الغير الملائمة (فترة الجفاف) التي أثرت سلبا على إنتاج الحبوب .

1/6 - العراقيل :

من بين العراقيل التي شهدتها الحملة الماضية و التي لا تزال قائمة لحد الآن :

- نقص نقاط الجمع الجوارية.
- الانقطاع المتكرر للكهرباء.
- قدم المنشات الجمع و التخزين على مستوى بلدية اولاد ابراهيم ، سيدي بوبكر ، يوب ، و بوراشد.
- وسائل النقل المتوفرة على مستوى تعاونية الفلاحية للحبوب و البقول الجافة غير قادرة على مواجهة عمليات نقل الإنتاج من نقاط الجمع الممتلئة إلى المطمورات الرئيسية (المنطقة الصناعية).

2/6 الاقتراحات :

- أنجاز مطمورات جديدة خاصة على مستوى المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب مثل أولاد ابراهيم ، يوب ، مولاي العربي ، سيدي بوبكر و عين السلطان .
- إعادة تهيئة منشات التخزين الكائنة مع صيانة العتاد و تجديد حظيرة النقل.
- ضرورة مواجهة انقطاع المتكرر للكهرباء باتخاذ التدابير اللازمة من طرف مؤسسة سونلغاز لولاية سعيدة.

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية, تعاونية الحبوب و البقوليات الجافة CCLS, ولاية سعييدة .

7/ الحوصلة السنوية للأسمدة 2014

نوع الأسمدة	الأسمدة	الكمية المسموحة	الكمية الموزعة(ق)	مبلغ الدعم(دج)
الاسمدة الأزوتية	Urée 46%	19 498,5	19 498,5	17 938 620
	UAN 12%	00	00	00
	Sukfazote 26%	00	00	00
الأسمدة الفوسفاتية	TSP	129	129	118 680
	SSP	00	00	00
الأسمدة الثنائية	Potafert K20%	00	00	00
	NP1252phosphert	00	00	00
	NP3 22 phosfactil	00	00	00
	Sulfamo 23 5	38	38	38 7
	PK 4 20 25 sulfate	00	00	00
الأسمدة المركبة	NPK 6 8 18 (D coder)	1 323	1 323	1 772 820
	NPK 12 11 18	3 588,5	3 588,5	5 310 980
	NPK 16 16 16 MAXIFERT	1 259,5	1 259,5	1 259 500
	NPK 15 15 15 MULTIFERT	39 305	39 305	39 305 000
	NPK 11 15 15 Sulfaté	1 225	1 225	1 225 000
	NPK 11 15 15 Talfate	00	00	00
	NPK 12 12 18	4 132	4 132	6 115 360
	NPK 15 15 15 chloré	00	00	00
	NPK 20 20 20 Nebras	00	00	00
	NPK 10 05 12 (Timasprint)	00	00	00

2 193 000	2 193	2 193	NPK12816	الأسمدة المذابة
34 500	15	15	NPK1630	
522 000	530	530	NPK71240	
691 200	768	768	N21%	
639 000	213	213	NPK134013	
45 000	15	15	NPK153015	
26 000	10	10	NPK15530	
33 000	15	15	NPK12034	
1 120 000	350	350	NPK202020	
6 720	0,3	0,3	Fertialeader Alpha	الأسمدة السائلة
5 184	0,24	0,24	Fertialeader Bor	
7 200	1	1	KSC1	
10 800	1,5	1,5	KSC3	
5 640	0,3	0,3	Fertialeader 954	
255 000	250	250	FOSFACTYL 3 22	أسمدة أخرى
148 000	148	148	PATESTAR81721	
54 400	80	80	TIMAZOT N30	
78 881 364	74 738,84	74 738,84	المجموع	

الجدول رقم -18-

نسجل ارتفاعا ملحوظ بنسبة 13 % في كمية الأسمدة الموزعة لسنة 2014 : 74 738,84(ق)

مقارنة بالسنة الماضية 66.425 (ق)

8/ العتاد الفلاحي

1/8/ حضيرة الولاية :

العمر	عدد الجرارات	عدد آلات الحصاد والدرس
من **0** سنة الى**05** سنوات	***327***	***41***
من **06** سنوات الى **10** سنوات	***268***	***57***
من **11** سنة الى **20** سنة	***411***	***39***
20 سنة فما فوق	***559***	***120***
المجموع	**1565**	**257**

الجدول رقم -19-

- من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك عجز في معدل تغطية الجرارات للمساحات الزراعية على المستوى الولائي إذ أن الجرار الواحد يخصص لتغطية 197 هكتار (197 هكتار لكل جرار بينما المعدل الوطني هو 80 هكتار لكل جرار واحد)، مما يبرز عجز قدره 58 %.أما فيما يخص آلات الحصاد فكل آلة حصاد واحدة تغطي مساحة قدرها 320 هكتار وهي تغطية مقبولة .

المصدر: الغرفة الفلاحية لولاية سعيدة , مرجع نفسه

2/8/ العتاد المستفاد منه في اطار دعم الدولة :

البلديات	عدد الجرارات + العتاد المرافق	عدد الات الحصاد والدرس
عين الحجر	14	02
عين السخونة	02	00
عين السلطان	17	03
ذوي ثابت	24	00
حساسنة	40	01
هونت	02	00
مولاي العربي	13	00
اولاد خالد	33	02
سيدي احمد	17	01
سيدي اعمر	11	02
سيدي بوبكر	11	01
تيرسين	22	00
يوب	16	05
معمورة	29	00
اولاد ابراهيم	10	00
المجموع	**261**	**17**
مبلغ الدعم (دج)	**114 492 060.81**	**114 132 400,00**

المصدر: الغرفة الفلاحية لولاية سعيدة , مصدر نفسه

الجدول رقم -20-

3/8/ الاحتياجات في الجرارات لبلوغ المعدل الوطني : [94]

الجدول رقم- 21-

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة	عدد الجرارات المتواجدة	نسبة تغطية المساحة المستغلة /جرار واحد	احتياجات في الجرارات
حساسنة	33523	58	578	361
معمورة	37374	63	593	404
تيرسين	25618	75	342	245
عين الحجر	22035	75	294	200
سيدي احمد	41459	183	227	335
يوب	25494	148	172	171
سعيدة	3430	20	172	23
عين السخونة	5450	35	156	33
هونت	13634	84	162	86
ذوي ثابت	10648	84	127	49
عين السلطان	14468	111	130	70
اولاد خالد	14689	122	120	62
مولاي العربي	22244	173	129	105

[94] المصدر: الغرفة الفلاحية لولاية سعيدة , مصدر نفسه

سيدي بوبكر	16330	132	124	72
اولاد ابراهيم	12809	113	113	47
سيدي اعمر	9001	89	102	25
مجموع	**308 206**	**1565**	**197**	**2 288**

95

يمكن تدارك هذا العجز بإنشاء 700 مؤسسة مصغرة خاصة بالعتاد الفلاحي وهذا في إطار تشغيل الشباب مما سوف يخلق لدينا 700 منصب عمل دائم و 700 عمل مؤقتة .

الشكل رقم- 22-

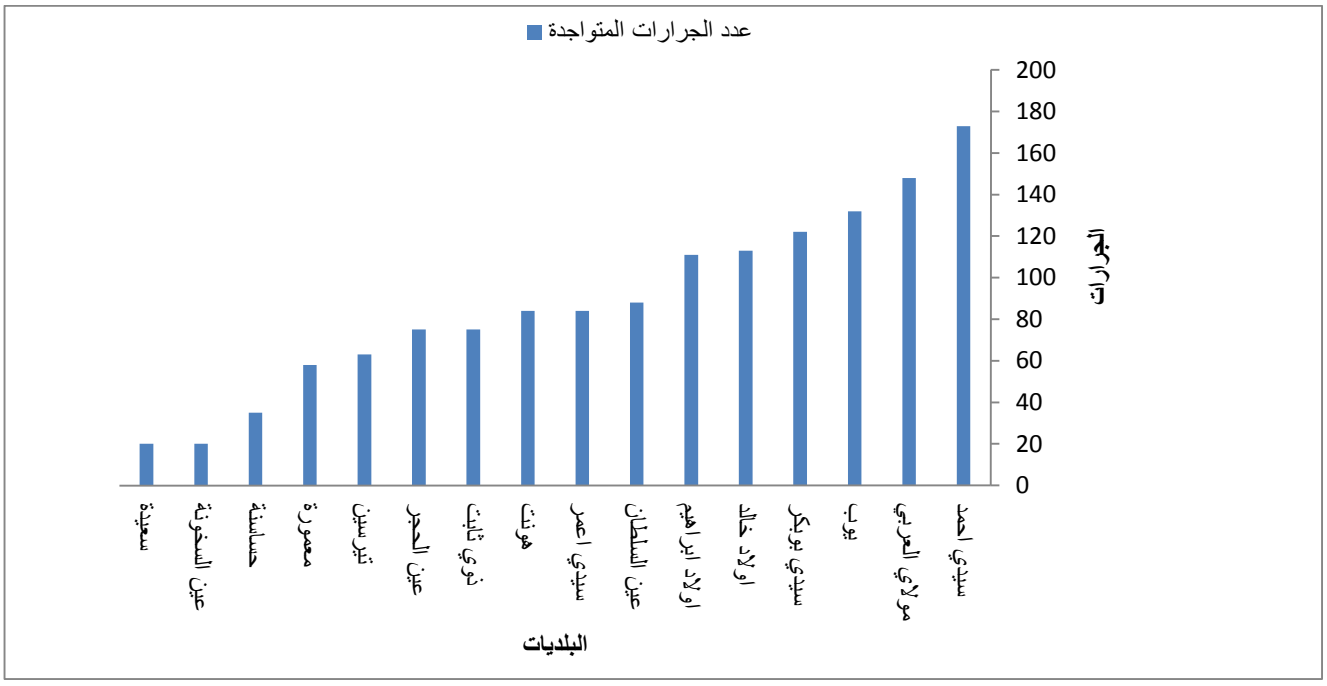

95 المصدر : الغرفة الفلاحية لولاية سعيدة , مصدر نفسه

4/ الإنتاج النباتي :

من خلال الجداول و المعطيات السابقة نلاحظ مايلي :

-قدر انتاج الحبوب لهذا الموسم 2014/2013 بـ 414.158 ق لمساحة 87.750 هكتار مع كمية مجمعة لدى تعاونية الحبوب و البقول الجافة قدرت بـ 204.467.7 قنطار حيث انخفض الإنتاج مقارنة بالسنة الماضية (2013-2012) الذي فاق 1.446.650 قنطار بمساحة 84.530 هكتار مع كمية مجمعة قدرت بـ 1.002.817 قنطار ،و هذا بسبب قلة تساقط الأمطار لهذا الموسم و التي لم تتعدى 247مم مقارنة بالموسم الماضي والذي قدر بـ 614.3 مم .

وبناءا على ذلك يجب الاعتماد على الرى التكميلي في الموسم الذى تكون فيه كمية الامطار متذبذبة

أما فيما يخص انتاج المواد الفلاحية الطازجة (الخضر، البطاطا ،البصل والثوم) خلال هذه السنة فقد كان متوازن تقريبا مع السنة الماضية حيث قدر الإنتاج بـ: 1.273.928 قنطار بمساحة 4.748 هكتار وتعتبر دائرة أولاد إبراهيم هي الرائدة لهذه الشعبة لهذا يجب تدعيمها لدعم التسويق المحلي و تنظيم عملية SYRPALAC للتمكين من الحد من المضاربة في الأسواق ؛ حتى تكون الولاية مكتفية ذاتيا (الأمن الغدائي و التنمية المستدامة)

أما فيما يخص شعبة الزيتون لهذه الحملة نلاحظ زيادة في الإنتاج حيث فاق 72.280 قنطار لمساحة منتجة تعادل 2.988 هكتار مقارنة بالموسم الماضي والذي قدر بـ: 57.949 قنطار بمساحة منتجة قدرت 2.853 هكتار هذا راجع الى الحملات التحسيسية والإرشادية المكثفة التي يدور موضوعها حول أهمية إنتاج الزيتون على المستوى المحلي ؛ وتعتبر دائرة سيدي بوبكر رائدة لهذه الشعبة الفلاحية .

أما المساحة الفلاحية المسقية لهذا الموسم فقد قدرت بـ 14.854 هكتار حيث شهدت زيادة مقارنة بالموسم الماضي وهذا يرجع إلى تكثيف الحصص الإرشادية الإذاعية منها و الميدانية على مستوى الأقسام الفرعية ، وتوعية الفلاحين لسقي المحاصيل الإستراتجية و الخضر و الفواكه ؛ وقد تصل على المدى القصير الى كهربة 1.118 نقط مائية (آبار) مما يؤدي الى الزيادة في كمية المياه حيث تصل الى 35.257.248 م3 لمساحة مسقية تقدر بـ 17.628.6 هكتار وهذا في أواخر 2015 .

أما المكننة في القطاع الفلاحي على مستوى الولاية من جرارت، عتاد مرافق وآلآت الحصاد قد دعمت لهذه السنة 2014 بـ :261 وحدة (جرار+عتاد مرافق) فنلاحظ ان هناك تزايد في الدعم مقارنة بالسنة الماضية حيث كانت 159 وحدة أما آلات الحصاد لهذا الموسوم 2014-2013 قدرت بـ 17 وحدة بخلاف الموسم الفارط 2012-2013 كانت 27 وحدة والملاحظ في هذا المجال ان المناطق السهبية بما فيها سيدي احمد و مولاي العربي هي الأكثر مكننة في أكتسابها للجرارات و العتاد المرافق ..

❖ ***الإنتاج الحيواني :*** [96]

1/ انتاج الحليب بمختلف أنواعه خلال موسم 2014/2013 : **الجدول رقم -23-**

1/1/ إجمالي الإنتاج

البلدية	مجموع الإنتاج الحليب بمختلف أنواعه	مجموع إنتاج حليب البقر	عدد رؤوس البقر
سيدي احمد	10 717 000	4 789 440	1 663
الحساسنة	7 130 000	4 127 542	1 453
معمورة	4 144 500	1 800 000	625
عين الحجر	3 020 000	3 000 000	1 456
عين السخونة	2 938 700	1 286 127	380
مولاي العربي	2 647 000	2 587 348	1 197
سيدي اعمر	1 878 480	1 809 903	1 018
اولاد خالد	1 675 950	1 540 141	895

[96] المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

ذوي ثابت	560 583 1	417 600	145
تيرسين	000 258 1	724 090	540
عين السلطان	000 193 1	1 157 619	720
سيدي بوبكر	454 130 1	1 017 215	726
يوب	040 057 1	384 491	245
سعيدة	000 050 1	584 491	428
هونت	194 029 1	324 668	139
اولاد ابراهيم	000 963	800 525	600
المجموع	878 415 43	26 351 200	12 230

2/1/ إجمالي جمع حليب البقر : [97] **الجدول رقم- 24-**

البلدية	مجموع الجمع	عدد المربين	عدد رؤوس البقر
سيدي احمد	071 924 1	92	532
عين الحجر	085 767 1	73	500
اولاد خالد	628 958	84	484
الحساسنة	832 809	40	274
سعيدة	234 789	45	224
تيرسين	130 627	19	165
سيدي اعمر	274 615	40	244
مولاي العربي	895 555	27	172

[97] المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

عين السلطان	212 534	48	274
سيدي بوبكر	573 489	22	164
يوب	471 464	19	104
هونت	180 110	03	26
اولاد ابراهيم	049 108	13	70
ذوي ثابت	598 73	04	16
المجموع	**9 831 719**	**529**	**3.249**

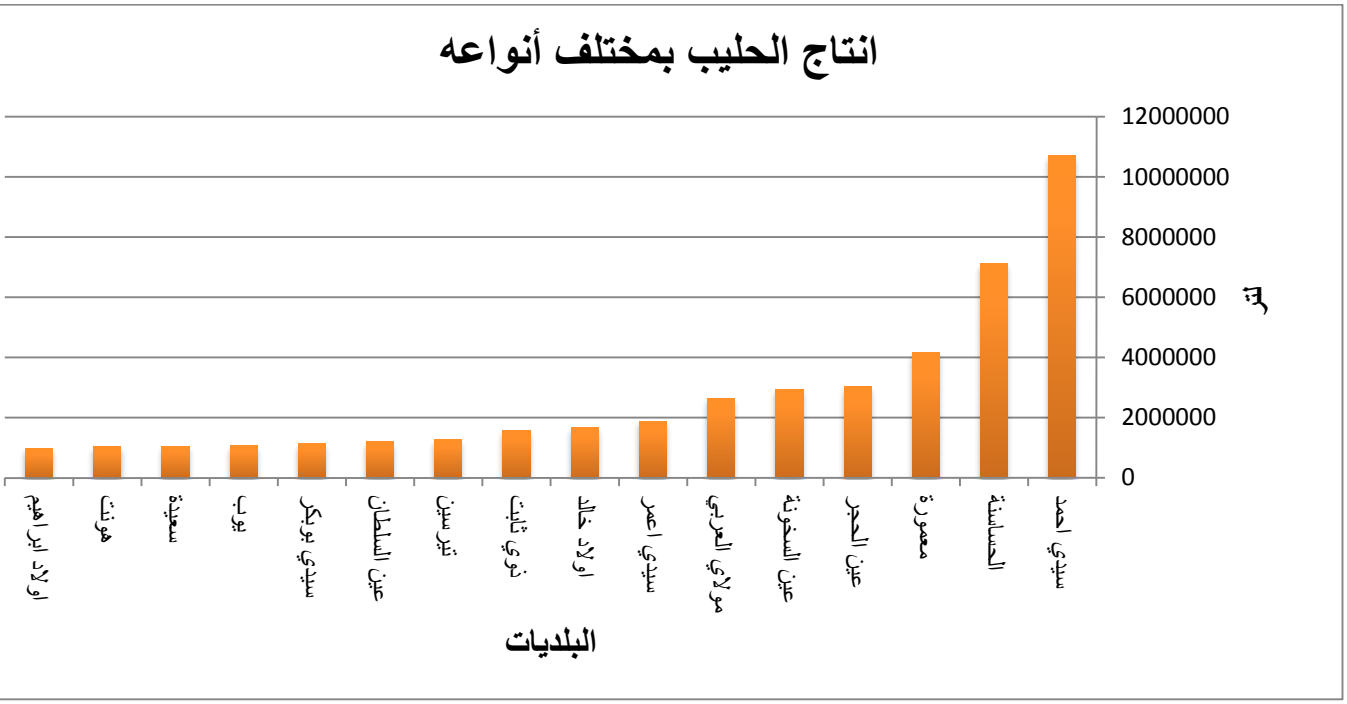

الشكل رقم – 25-

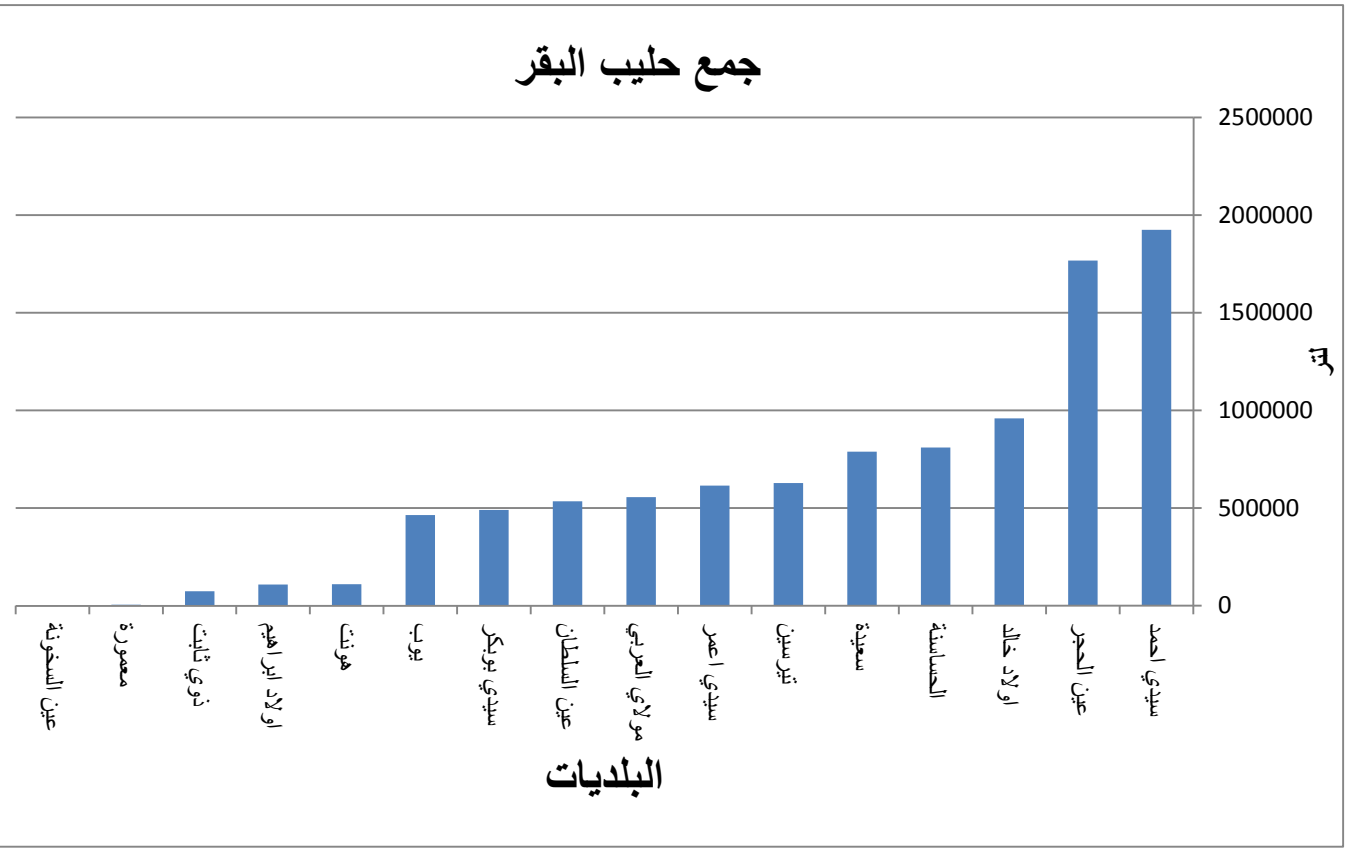

الشكل رقم-26-

المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

الحليب (لتر)	
السنوات	الجمع
2006	2 556 000
2007	2 673 726
2008	2 763 050
2009	3 058 997
2010	3 678 807
2011	4 774 980
2012	5 743 089
2013	7 650 000
2014	9 831 719

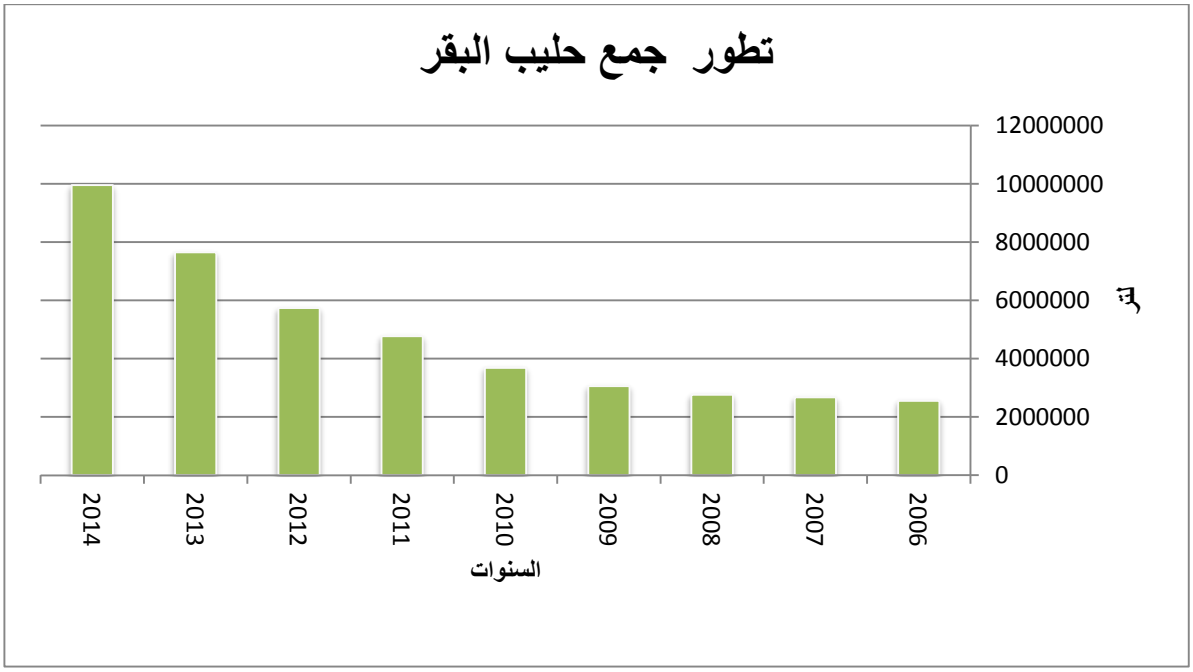

1 /4/ الكمية المجمعة خلال السنوات 2012/2011/2010 / 2013 و 2014:

الجدول رقم- 27-

الملبنة	القدرة السنوية للحليب(ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2010 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2011 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2012 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2013(ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2014(ل)
الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (وحدة سعيدة)	لتر/يوم 60 000	3 690 134	4 927 515	6 592 371	7 354 568	9 471 674
ملبنة الريف	لتر/يوم7000	لا شئ		2 734	295 432	360 045
ملبنة الطيب	5000 لتر/يوم	لا شئ		00	00	00
المجموع				6.595.105	000.7.650	9 831 719

1 /5/ زيادة عدد المربين المجمعين ومحولي الحليب :

السنوات	العدد الاجمالي لمربي الابقار	عدد مربي الابقار المنخرطين	عدد رؤوس البقر	جمع الحليب الطازج(ل)	عدد جامعي الحليب	عدد محولي الحليب
2006	980	143	550	2.556.000	13	1
2007	1106	191	843	2.673.726	14	1
2008	1193	200	1003	2.763.050	14	1
2009	1200	222	1176	3.058.997	15	1
2010	1210	244	1521	3.690.134	16	1
2011	1110	304	1952	4.927.255	20	1
2012	1158	391	2438	6.593.105	23	2

2013	1178	433	3233	000.7.650	34	2
2014	1.311	529	3.249	9. 831. 719	37	3

ملاحظة :

- تم إحصاء **529** منتج حليب من ولاية سعيدة و 97 منتج من خارج الولاية (معسكر 59 و البيض.38 خلال سنة 2014).

البلديات	اللحوم الحمراء (بقر- غنم- ماعز) (ق)	اللحوم البيضاء (ق)	البيض(x1000)
سيدي احمد	15 507	1 065	949
الحساسنة	10 213	7 070	120
تيرسين	9 660	1 248	0
معمورة	9 087	1 527	0
عين السلطان	7 615	448	0
عين السخونة	5 701	340	0
مولاي العربي	5 519	870	477
اولاد ابراهيم	5 290	1 224	0
اولاد خالد	3 309	616	3 093
يوب	3 290	3 320	6 624
عين الحجر	3 230	1 592	5 077

ذوي ثابت	3 094	2 355	3 168
سيدي بوبكر	2 849	681	0
هونت	2 782	1 715	1 152
سيدي اعمر	2 333	564	2 063
سعيدة	660	750	1 864
المجموع	**90 139**	**25 385**	**24 587**

- يجب التنويه بالمجهودات الجبارة التي يبدلها مجمع الحليب ومشتقاته GIPLAIT في جمع الحليب من خارج الولاية .

- يجب التنويه بالمجهودات الجبارة التي يبدلها مجمع الحليب ومشتقاته GIPLAIT في جمع الحليب من خارج الولاية .

المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

2/ إنتاج اللحوم بمختلف انواعها لموسم 2014/2013 **الجدول رقم- 28-**

البلديات	اللحوم الحمراء (بقر- غنم- ماعز) (ق)	اللحوم البيضاء (ق)	البيض(x1000)
سيدي احمد	15 507	1 065	949
الحساسنة	10 213	7 070	120
تيرسين	9 660	1 248	0
معمورة	9 087	1 527	0
عين السلطان	7 615	448	0
عين السخونة	5 701	340	0
مولاي العربي	5 519	870	477
اولاد ابراهيم	5 290	1 224	0
اولاد خالد	3 309	616	3 093
يوب	3 290	3 320	6 624
عين الحجر	3 230	1 592	5 077
ذوي ثابت	3 094	2 355	3 168
سيدي بوبكر	2 849	681	0
هونت	2 782	1 715	1 152
سيدي اعمر	2 333	564	2 063

سعيدة	660	750	1 864
المجموع	**90 139**	**25 385**	**24 587**

المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

الشكل رقم -29-

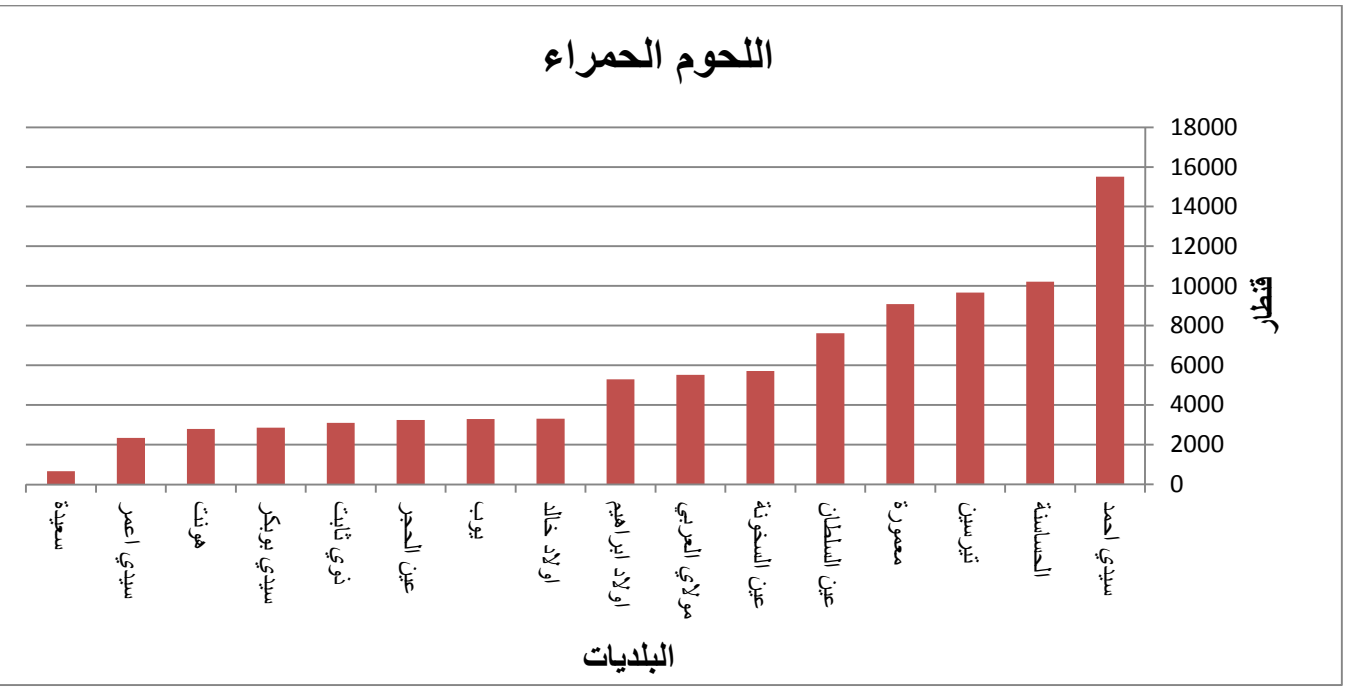

الشكل رقم -30-

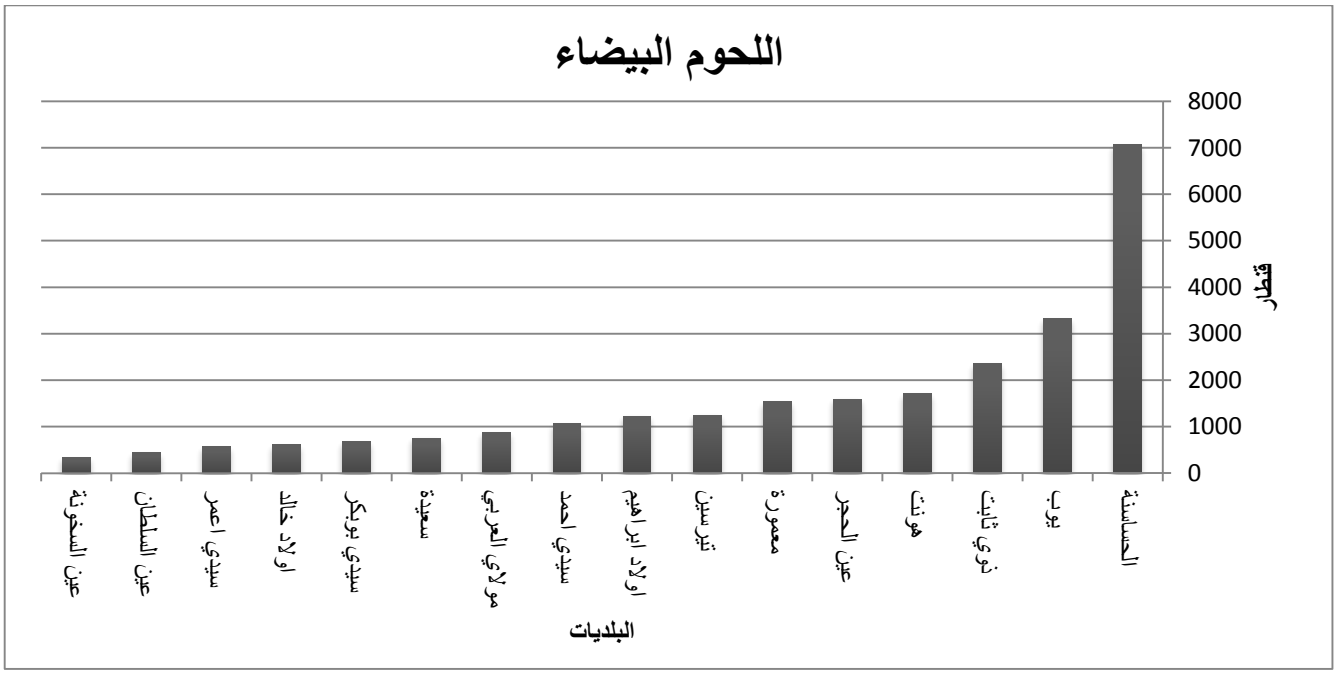

المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

الشكل رقم -31-

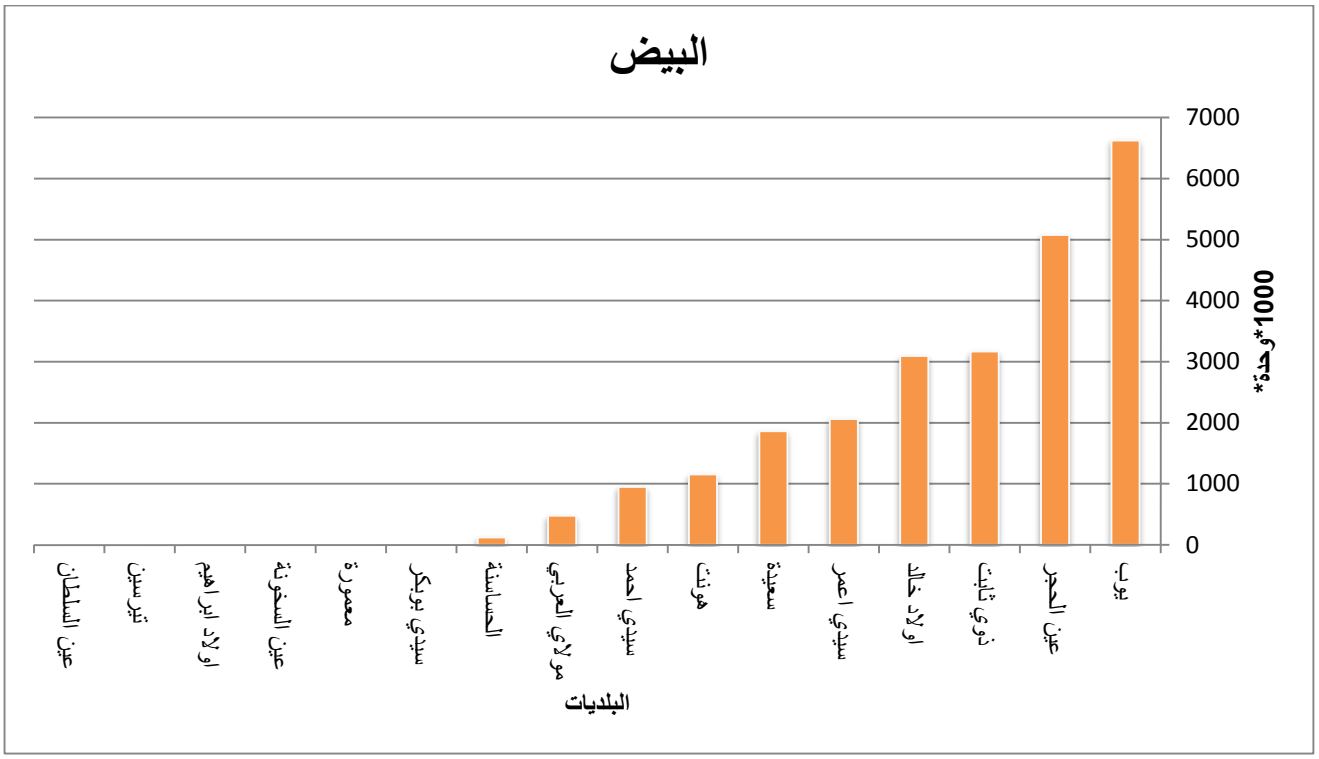

3/ تربية النحل : **الشكل رقم -32-**

البلديات	الانتاج (ق)	عدد خلايا النحل
يوب	69	858
سيدي بوبكر	60	750
هونت	52	649
ذوي ثابت	42	528
سيدي اعمر	40	500
اولاد خالد	35	438
عين الحجر	16	200
سعيدة	15	188

اولاد ابراهيم	4	44
مولاي العربي	3	38
تيرسين	3	38
معمورة	3	31
عين السلطان	3	31
الحساسنة	2	19
سيدي احمد	1	13
عين السخونة	0	0

المصدر : مديرية الفلاحة و التنمية الريفية , مصدر سابق .

1/ انتاج العسل: **الشكل رقم -33-**

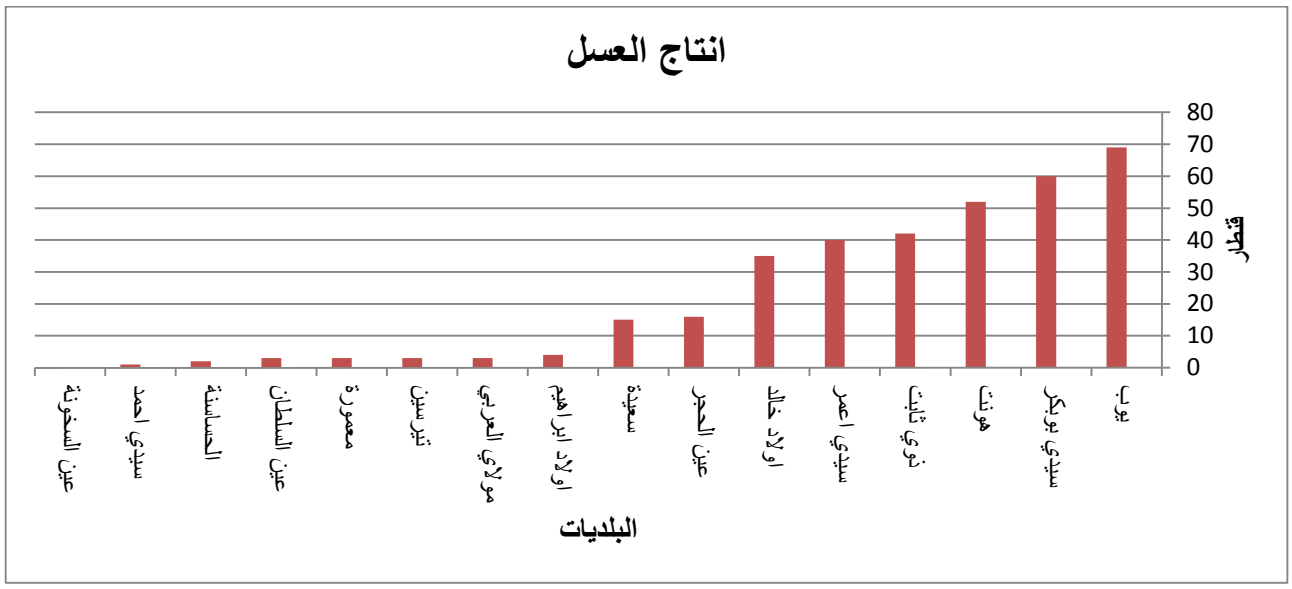

4/ الإنتاج الحيواني :

نلاحظ أن هناك زيادة في الكمية المجمعة من حليب البقر لدى مصانع جمع الحليب (جبلي سعيدة ؛ الريف؛ الطيب) حيث قدرت حوالي 719 831 9 لتر لهذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي(887 649 7 لتر) وهذا راجع الى الزيادة في انتاج حليب البقر الذي قدر بـ: 200 351 26 لتر مقارنة بالموسم الماضي : 460 727 12 لتر؛ بسبب الإرتفاع الملحوظ في عدد رؤوس البقر بنسبة 33%حيث قدر بـ 230 12رأس و الفارق لكمية المجمعة قدر حوالي 832 181 2 لتر

أما إنتاج اللحوم البيضاء و الحمراء فنلاحظ تزايد في الانتاج وهذا بسبب تزايد عدد المربين وعدد الرؤوس .حيث بلغ انتاج اللحوم الحمراء **139 90** قنطار و البيضـــاء 385 25 قنطار.

فما يخص البيض فهناك تناقص مقارنة بالموسم الماضي حيث قدر بـ: .24 مليون و 587 الف بيضة (24587* 10^3)

كما ان العسل لهذا الموسم قدر بـ: 346 قنطار فنلاحظ انخفاض طفيف قي كمية الانتاج بسبب نقص عدد خلايا النحل المنتجة التي قدرت بـ: 4463 خلية بخلاف الموسم الماضي كان الانتاج 357 قنطار لـ 323 4 خلية.

❖ ***العقار الفلاحـي***

انشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

1- وضعية تطبيق المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتعلق بإنشاء مستثمرة جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات:

سمح تطبيق المنشور الوزاري المشار إليه أعلاه على المصادقة على 09 محيطات تبلغ مساحتها الإجمالية 9700 هكتار.

البلدية	المحيط المعين	المساحة	مصادقة اللجنة	ملاحظات
سيدي احمد	3	هكتار3900	تم المصادقة عليها	كل المحيطات التي تم تحديدها وصادقت عليها لجنة التوجيه كانت محل دراسة في البرنامج السابق المتعلق استصلاح الاراضي عن طريق امتياز السهوب (تثمين الموارد الطبيعية)
معمورة	5	هكتار 4800	تم المصادقة عليها	
عين السخونة	1	هكتار1000	تم المصادقة عليها	
المجموع	9	هكتار9700	-	المصادقة أيضا من طرف اللجنة التقنية المركزية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

توزيع المحيطات الموجهة لإنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات

البلديـــة	اسم المحيط	المساحة (هكتار)	ملاحظات
المعمورة	عقلة الرقاصة	600	مشاريع موجهة للشبيبة
	بلاد البطاطيش	800	مشاريع موجهة للشبيبة
	المقدر	1000	مشاريع استثمارية
	المرفق	400	مشاريع استثمارية

	مشرع بن عوار	2000	مشاريع استثمارية
مجموع البلدية	5	4800	-
سيدي احمد	مقاعدة	400	مشاريع استثمارية
	ظايت المواسطة	2000	مشاريع استثمارية
	الحمرة	1500	مشاريع موجهة للشبيبة
مجموع البلدية	3	3900	-
عين السخونة	واد تكوك	1000	مشاريع استثمارية
مجموع البلدية	1	1000	-
مجموع الولاية	**9**	**9.700**	**مشاريع استثمارية** : 6800 هكتار(6 محيطات) **مشاريع موجهة للشبيبة**: 2900 هكتار(3 محيطات)

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23.

إنشاء مستثمرات مساحتها اقل من 10 هكتار .

يوجد ببلدية سيدي احمد بالمنطقة المسماة بالحمرة محيط مساحته 1500 متر مخصص لاستقبال 154 مستفيد شاب مما سوف يخلق لدينا 462 منصب شغل .

إنشاء مستثمرات مساحتها تفوق 10 هكتار .

تم منح قطعة أرض فلاحية لاستصلاح تقدر بـــ: 1.000 هكتار في إطار الحيازة على الملكية العقارية عن طريق استصلاح الأراضي APFA ببلدية سيدي احمد بالمنطقة المسماة الحمراء ونظرا للإمكانيات المتوفرة لدى المستفيد ، فقد تم منحه امتياز مساحة إضافية تقدر بـ 1000 هكتار وهذا في اطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23

وقد تم إرسال (04) أربع ملفات لمستثمرين لإبداء الرأي حسب القانون المعمول به حسب الوزارة

العقار الفلاحـــي

2- وضعية التحويل من حق الانتفاع الى حق الامتياز

العدد الاجمالي للمستثمرات	عدد الملفات المودعة	المساحة الاجمالية	عدد الملفات المدروسة		عدد دفاتر الشروط	المساحة الاجمالية للمستثمرات في دفاتر الشروط	عدد الملفات المحولة لمصالح املاك الدولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد العقود المستلمة من ONTA	عدد العقود للمستثمرات
			المقبولة	المؤجلة						
4 683	4 534	117638	4 370	164	4 370	116026	4 370	105	4 067	3 950

عدد الملفات المدروسة : 4.534 منها 4.370 ملف مقبول اي بنسبة 96 % .

عدد الملفات المحولة لمصالح املاك الدولة : 4 370 ملف ما يعادل نسبة 100 % من دفاتر الشروط المصادق عليها .

عدد العقود المستلمة : 4 067 ملف ما يعادل نسبة 93 % من عدد الملفات المحولة لمصالح املاك الدولة.

عدد الملفات غير المودعة : 149 ملف ما يعادل نسبة 03 % .

عدد الملفات المؤجلة : 164 ملف منها 105 ملف مرفوض للاسباب التالية :

1/ المنازعات : 68 ملف (مؤجلة من طرف لجنة الولاية).

2/ ملفات ناقصة: حوالي96 ملف منها 45 ملف لنقص وثيقة الفريضة و 54 ملف لنقص وثيقة الوكالة.

الوضعية العامة للحيازة على الملكية العقارية الفلاحية :

البلدية	عدد المستفيدين	المساحة الممنوحة	عدد قرارات الامتياز	عدد العقود المطابقة لشروط الفسخ	عدد المستثمرات التي زارتها لجنة الدائرة لمعاينة عملية الاستصلاح
عين السخونة	540	2595,50	540	136	-
حساسنة	51	982,50	51	-	45
معمورة	1	100	1	-	-
سيدي احمد	5	385	3		3
المجموع	**597**	**4 063**	**597**	**136**	**48**

المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 , مصدر نفسه .

خاتمـــــة الفصل الثالث :

الديناميكية الحالية لصانعي الثروات (الفلاحين ، المربين ، الصناعيين ..الخ) ، هو حصيلة تضافر المجهودات الجبارة التي لابد من حشدها في الوقت الراهن للوصول إلى المستوى الذي يجب توفيره لفلاح المستقبل من أجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية وبلوغ مردود دائم مع الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تماشيا مع ما تدعوا اليه المنظمات الدولية في اطار التنمية البشرية التي تؤكد ان الانسان جوهر التنمية .

ان تولي الدولة و مؤسساتها الوطنية و المحلية لزام العملية التنموية و ما تستحق من امتيازات و تسهيلات لكي تكون عملية الاقلاع ناجحة من خلال المساهمة في بناء البنيات التحتية الضرورية لكل تنمية مستقبلية . غير اننا نجد العديد من البرامج التنموية للريف بهذه المجتمعات تقف على حقيقة واقعية مفادها ان هذه البرامج لم تكن اهدافها واضحة المعالم و الحدود .بحيث تكون قادرة على الفهم الواعي للعلاقات الاجتماعية التي تربط بين سكان الريف . هذا قصد تحقيق الهدف المنشود وتحسين حالة الريف في كل المجالات ,و هو ما ساهم في زيادة حجم الهجرة الريفية الحضرية التي اجتمعت الدراسات المهمة على انها متقاربة بسبب تشابه الظروف الدافعة اليها . المادية و الاجتماعية و الادارية و التعليمية و غيرها , و هو ما سبب نزيفا دائما لم تستطيع الحكومة ابعاده بعد ان اخذ ابعادا متعددة و هو ما ادى الى انخفاض ملحوظ في الانتاج الزراعي , لان النزيف واقع بين الفئات الشابة القادرة على العمل . الامر الذي ساهم بصورة مباشرة في زيادة الفقر و الضعف في الدخول العائلية , بالاضافة الى تفتيت الملكية الزراعية لاسياب عديدة . ان التفكير في خلق مشاريع في بعض القطاعات الاقتصادية التي تمكن من استغلال نا هو متاح و متوفر من المواد هو من الاولويات الوطنية , لان الريف يملك من الثروات ما قد يدفع الفرد الى اتخاذ المبادرة و اي عمل يقدم للريف فانه لا محالة سيخفف من حدة المعاناة لاننا لا نريد ان يزحف ابناء الريف الى المدينة ومن ثم الى الفردوس و الحلم المنتظر وراء البحر .و التي تخطفه زوارق الموت قبل ان تطأ قدماه تراب اوربا الحلم الجميل في نظر الكثيرين منهم .

قائمة المصادر و المراجع

المصادر :

- القرآن الكريم

المراجع :

أ- العربية :

- أسامة الغزالي حرب'الأجزاب السياسية في العالم الثالث'سلسلة المعرفة'الكتاب رقم118'المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 'الكويت'1987.
- التابعي كمال ، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. القاهرة: دار المعارف، 1993،
- السيد الزيات' التنمية السياسية: دراسة في الإجتماع السياسي'الجزءالأول 'دار المعارف'الإسكندرية'2002.
- السيد الزيات' التنمية السياسية: الأدوات و الآليات'الجزءالثالث 'دار المعارف'الإسكندرية '2002.
- العيرج عودة، مسار التنمية الريفية في الجزائر1992-2006 مثال ولاية تيبازة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2007-2008 .
- الجهوي عبد الهادي،التنمية الريفية المعاصرة، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1991
- أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،1998..
- السيد أحمد غريب، عبد الباسط عبد المعطي، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2002 .
- الهلالي عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي و الاصلاح الزراعي، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر،
- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004.

- بابا طلال، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، ط2، دار الطبعة للطباعة و النشر بيروت، 1996
- زمام نور الدين، القوى السياسية و التنمية دراسة في علم الاجتماع، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- زواغي عبد الرزاق، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر 1997-2007، مثال ولاية جيجل، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008-2009.
- صلاح وزان، التنمية الزراعية العربية الواقع و الممكن، مركز الدراسات العربية ، بيروت، 1998.
- عابد الجابر تنيم، ابراهيم الطيب، مستقبل للتنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص14،15.
- عارف ناصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فريينا، 1993.
- عدنان إبراهيم وقادة الحاج 'التخطيط الإقتصادي'بحث في مدخل لعلم الإقتصاد'دائرة العلوم السياسية و العلاقات الدولية 'جامعة الدكتور مولاي الطاهر.
- عمرو محي الدين'التخطيط الإقتصادي'بيروت'دار النهضةالعربية'1975.
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،ط2، 2007.
- علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري.دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول،2009.
- علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا. مصر: الدار الجامعية، 2007.
- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الاسكندرية، الدار القومية للطباعة و النشر،1965.

- محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي ،بدون طبعة، نشأة المعارف الاسكندرية، 2000
- محمد نصر مهنا، أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 200.
- مصطفى كامل السيد'قضايا في التطور السياسي لبلدان العالم الثالث'بروفيشنال للإعلام النشر'القاهرة'1994.
- نبيل رمزي، كتاب التنمية كيف و لماذا، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،1996.
- نبيل السامولطي'بناء القوة و التنمية السياسية'دراسة في علم الإجتماع السياسية'الهيئة العامة للكتاب'197
- نذير عبد الرزاق، قرواي احمد الصغير"دور الحكومة الالكترونية في تحقيق الأداء الحكومي" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة،08-09 مارس 2005،
- حسن صادف عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام. ط2، الجزائر: دار الهدى،1992،
- حرب محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر، الأردن 1992،

ب- الفرنسية :

- P.Pelssier et al*le développement rurale en question- paysages. Espace ruraux. Systèmes agraires* orstom.PARIS 1984 P.PI-3.
- la banque africaine de développement-rapport sur le développement en afrique. Résumé* développement rurale et réduction de la pauvreté en afrique*.2002

المواقع الالكترونية :

- https://fr.wikipedia.org/wiki/Wilaya_de_Saida
- http://WWW.rezgar.COM .
- أحمد سعيد نوفل' التنمية السياسيhttp://WWW.alghad.JO .

- ’وزارة التنمية السياسية الأردنية.http://WWW.mopd.GOV.JO
- لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و http://WWW.escwa.ORG. lb الإجتماعية لغربي-آسيا’
- التنمية المحلية.www.almahaja.com

الجرائد و المجـــلات :

- الطيب ماتلو، التنمية المحلية، معانات وأفاق."مجلة الفكر البرلماني"، العدد 04، أكتوبر 2003.
- طارق ملوك.القطاع الفلاحي بسعيدة جريدة الشروق اليومية ,الجزائر,العدد7887, الصادرة يوم 20 اوت 2015

المذكرات و المناشير :

- العزة بنت محمد محمود،" تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص - --تعاونية"الجعيرينية للزرابي". (رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة)، جامعة المولى اسماعيل كلية الأداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2004، 2005.
- بسمة عولمي، دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلديات تبسة. الجزائر، (مذكرة ماجستير)، في العلوم التجارية تخصص مالية،المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004.
- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، تخصص تنظيم سياسي وإداري كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
- علي بودلال، القطاع الفلاحي الحكومي و المشاكل المالية* رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تلمسان ،1999-2000

- عبيرات مقدم ,رسالة ماجستير- التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها و افاقها-.
- عبد السلام سعدي التنمية الزراعية و الاختيار التكنولوجي سبيل للأمن الغذائي –حالة الجزائر –رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 1995 -1996 .
- زواغي عبد الرزاق, رسالة ماجستير، تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر 1997-2007م، مثال ولاية جيجل
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ,الديوان المهني للحبوب ' ولاية سعيدة
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , الغرفة الفلاحية , ولاية سعيدة
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية, تعاونية الحبوب و البقوليات الجافة CCLS, ولاية سعييدة .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الفلاحة و التنمية الريفية , المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23.

قائمة الاشكال و الجداول

الرقم	الاسم	الصفحة
جدول رقم -01-	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	59
الجدول رقم - 02-	جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للزراعة في نظام الثورة الزراعية	61
الشكل رقم -03-	جدول يوضح تطور الهيكل الخاص في بلادنا	61
الشكل رقم -04-	جدول يوضح اراضي زراعة الحبوب لدى مزارع خواص لسنوات 71-75-81-85-1987م	63
الجدول رقم-05-	مؤشر نمو الإنتاج للولاية	76
الشكل رقم-06-	المساحة المزروعة ، المحصودة والإنتاج للحملة الفلاحية 2014/2013	77
الجدول رقم- 07-	منتوج الحبوب	78
الشكل رقم -08-	تطور و انتاج و جمع الحبوب	79
الشكل رقم-09-	زراعة الخضروات لموسم 2013/2014	79
الجدول رقم - 10-	المساحات المزروعة للخضر و الفواكه	80
الجدول رقم - 11-	مساحة انتاج الزيتون	81
الجدول رقم - 12-	مساحة الزيتون	82
الشكل رقم -13-	انتاج الزيتون	83
الجدول رقم - 14-	حصيلة حملة الحصاد والدرس لموسم 20132014 /	83
الجدول رقم - 15-	كمية الأمطار المسجلة (ملم)	85
الجدول رقم - 16-	احتياجات الحبوب للماء عبر مناطق سعيدة 2014/2013	87
الجدول رقم- 17-	احتياجات الحبوب للماء عبر مناطق سعيدة	88
الشكل رقم- 18-	الحوصلة السنوية للأسمدة 2014	90
الجدول رقم - 19-	العتاد الفلاحي	92
الجدول رقم- 20-	العتاد المستفاد منه في اطار دعم الدولة	93
الشكل رقم – 21-	الاحتياجات في الجرارات لبلوغ المعدل الوطني	94
الشكل رقم-22-	عدد الجرارات المتواجدة	95
الجدول رقم- 23-	خلال موسم 2014/2013 انتاج الحليب بمختلف أنواعه	97
الجدول رقم- 24-	البقر حليب إجمالي جمع	98

الشكل رقم -25-	خلال موسم انتاج الحليب بمختلف أنواعه	100
الشكل رقم -26-	جمع حليب البقر	100
الشكل رقم -27-	الكمية المجمعة خلال السنوات 2012/2011/2010 / 2013 و 2014	102
الشكل رقم -28-	إنتاج اللحوم بمختلف انواعها لموسم 2014/2013	104
الشكل رقم -29-	اللحوم الحمراء	406
الجدول رقم -30	اللحوم البيضاء	106
الجدول رقم -31	البيض	107
الجدول رقم -32	تربية النحل	107
الجدول رقم -33	إنتاج العسل	108
الجدول رقم -34	الأهداف المسطرة للخماسي 2015-2019	114

ملخص البحث:

لقد عرف مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة باهتمام العلماء والمخططين إلا أنه قد جاء في وقت متأخر نسبيا وبالذات لدى دول العالم الثالث، ولقد أضحى هذا المفهوم سائدا حتى مطلع القرن العشرين الذي جاء بمثابة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فبرز أول مرة أهمية العنصر البشري السوي في تحقيقها حيث ساد الإيمان العميق لدى التنمويين بأن الإنسان الجائع والجاهل والمريض جسمانيا ليس بمقدوره حتى أن يدير مصنعا أو يفتح ورشة أو يزرع حقلا ،إلا أننا لا ننكر وجود اختلافات ما بين المجتمعات والدول بعضها مع البعض الآخر في تحديدها ونظرتها لمفهوم التنمية.

وعلى ضوء ما أوردناه من خبرات أصبح المهم الوصول إلى صيغة جديدة للتنمية الريفية نستفيد مما اكتسبنا من خبرات، نتجاوز الأساليب والحلول التقليدية، أو نستثمر إلى أبعد حد للوسائل والتكنولوجيا الحديثة. وننطلق بالتنمية بالسرعة التي تقضي على فجوات التخلف ونتوافق مع الأهداف الإنسانية الطموحة ،هنا نكون بحاجة إلى ما نسميه بالأسلوب الانطلاقي للتنمية الريفية الذي يرتكز في الأساس على مشاركة جميع الأفراد المكونة للمجتمع الريفي كمبدأ أساسي لإحداث طريق اشتراك القيادات المحلية التي بدورها تتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية قصد توجيه الأموال للبرامج التي تحققها تنمية ذات نفع عام.

لقد شهدت التنمية الريفية في ولاية سعيدة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى البرامج التي وضعتها الولاية في لأنجاح عملية التنمية المحلية والتنمية الريفية بصفة عامة. حيث سطرت برامج الخماسي 2014-2019 الذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الريفية في ولاية سعيدة.

Résumé de recherche:

Le concept de développement ont connu en général et le développement rural dans un intérêt particulier pour les scientifiques et les planificateurs, mais il est venu relativement tard, en particulier parmi les pays du tiers monde, et est devenu le concept a prévalu jusqu'au début du XXe siècle, qui est venu comme un développement social, économique et politique. La première fois a démontré une importance de l'élément humain normal dans leur enquête où il y avait une foi profonde avec les partenaires de développement qu'un homme qui a faim et l'ignorant et le patient physiquement pas capable même de gérer une usine ou d'ouvrir un atelier ou des champs cultivés, mais nous ne nions pas qu'il existe des différences entre les communautés et les nations les uns avec les autres dans identifié Les perspectives pour le concept de développement.

À la lumière de la maxime de l'expertise, il est devenu important de parvenir à une nouvelle formule pour le développement rural, qui bénéficient de l'expertise que nous avons acquise, aller au-delà des méthodes et des solutions traditionnelles, ou d'investir dans toute la mesure des moyens de la technologie moderne. Et procéder vitesse de développement qui éliminent les lacunes sous-développement et peut vivre avec les objectifs humanitaires ambitieuses, ici, nous sommes dans le besoin de ce que nous appelons le style Alantlaqa développement rural, qui est principalement basé sur la participation de tous les individus, constitué de la communauté rurale comme un principe fondamental de l'effet à travers l'implication des leaders locaux, qui à son tour réagissent avec l'intention de leaders techniques et professionnelles acheminement des fonds aux programmes réalisés par le développement d'utilité publique.

Le développement rural dans l'état de plaisir, nous avons connu un développement remarquable ces dernières années et cela est dû au logiciel développé par l'Etat dans le succès du développement local et le processus de développement rural en général. Où il est écrit en bas de la quinquennal 2014-2019 des programmes, ce qui contribue de manière significative au paiement de développement rural dans l'état de plaisir.